الذهب المذاب
في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

الطبعة الأولى

1431هـ - 2010م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/4/973)

415

الكوراني، يوسف بن عبد الله الكردي (768هـ)
الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب/ الكوراني؛ تحقيق حمدي محمد الجبالي ـ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010
(140)ص.
ر.أ: 2010/4/973
الواصفات: قواعد اللغة// اللغة العربي/

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.**



دار المأمون للنشر والتوزيع
العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧
ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن
E- mail: daralmamoun@maktoob.com

الذهب المذاب
في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

يوسف بن حمزة الإلياسي
الكوراني الشهرزوري

تحقيق الدكتور
حمدي الجبالي
أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية
نابلس ـ فلسطين
1997 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للهِ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ، وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وبعد:

فَإِنَّ صِلَتِي بَالخِلافِ النَّحْوِيِّ قَدِيمَةٌ، تَعُودُ إِلَى مَرْحَلَةِ (المَاجِسْتيرِ) حِينَمَا قَدَّمْتُ بَحْثًا عُنْوَانُهُ (فِي مُصْطَلَحِ النَّحْوِ الكُوفِيِّ تَصْنِيفًا واسْتِعْمَالاً وَاخْتِلافًا). وَقَدْ تَعَزَّزَتْ هَذِهِ الصِّلَةُ فِي مَرْحَلَةِ (الدُّكْتُوراه) حِينَمَا قَدَّمْتُ بَحْثًا عُنْوَانُهُ (الخِلافُ النَّحْوِيُّ الكُوفِيُّ). وكُنْتُ قَدْ أَشَرْتُ فِي هَذَا البَحْثِ إِلَى جُهُودِ العُلَمَاءِ، وَالبَاحِثِينَ فِي هَذِهِ السَّبِيلِ، وَمِنْهَا كِتَابُ الكُورَانِيِّ: (الذَّهَبُ المُذَابُ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ).

كَمْ كُنْتُ سَعِيدًا، وَأَنَا فِي مَكْتَبَةِ الجَامِعَةِ الأُرْدُنِيَّةِ، أُقَلِّبُ صَفَحَاتِ فِهْرِسِ المَخْطُوطَاتِ المُصَوَّرَةِ مِنْ جَامِعَةِ (برنستون) بالوِلايَاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ أَنَّ فِي المَكْتَبَةِ (ميكروفلما) عَنْ كِتَابِ الكُورَانِيِّ. هَكَذَا كَانَ بَينَ يَدَيَّ مُصَوَّرَةٌ عَنِ المَخْطُوطِ. فَبَدَأْتُ أَنْظُرُ فِيهَا مُحَقِّقًا.

وَقَدْ نَجَزَ العَمَلُ، أَوْ كَادَ. غَيرَ أَنَّنِي عَرَفْتُ فِيمَا بَعْدُ، أَنَّ لِلكِتَابِ نُسْخَةً أُخْرَى، تُوجَدُ فِي مَكْتَبَةِ عَارِف حِكْمَت، فِي المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ، وَمِنْهَا مُصَوَّرَةٌ فِي مَرْكَزِ البَحْثِ العِلْمِيِّ وَإِحْيَاءِ التُّرَاثِ الإِسْلامِيِّ، فِي جَامِعَةِ أُمِّ القُرَى، فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ. فَبَعَثْتُ أَطْلُبُ النُّسْخَتِينِ، ثُمَّ حَصَلْتُ عَلَى مُصَوَّرَتَينِ مِنْهُمَا.

إِنَّ ظُهُورَ هَذَا الكِتَابِ لِلنُّورِ يَعْنِي كَشْفًا لِشَخْصِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ، لَمْ تُعْرَفُ، وَإِمَاطَةَ اللثَامِ عَنْ جُهْدٍ فِي بَابِ الخِلافِ النَّحْوِيِّ، وَأُسْلُوبٍ فِي التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ.

وَأَنَا أَضَعُ هَذَا الكِتَابَ بَينَ يَدَي البَاحِثِينَ أَرْجُو أَنْ يَنَالَ رِضَاهُم. وَبِاللهِ الاسْتِعَانَةُ بَدْءًا وَخَتْمًا.

الدكتور حمدي الجبالي

نابلس في 9 محرم 1418 هـ

16 أيار 1997 م

الكوراني

اسمه ونسبه وشهرته

لا تُعِينُنَا المَصَادِرُ أَلبَتَّةَ عَلَى الكَشْفِ عَنْ سِيرَةِ مُؤَلِّفِ هَذَا الكِتَابِ، إلا شَيْئًا يَسِيراً ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ بَاشَا فِي (إِيضَاحِ المَكْنُونِ فِي الذَّيلِ عَلَى كَشْفِ الظُّنُونِ)، وَهُوَ: " الذَّهَبُ المُذَابُ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ لِيُوسُفَ الإِلْيَاسِيِّ الكَوْرَانِيِّ الكُرْدِيِّ[1]. غَيْرَ أَنَّ الكَوْرَانِيَّ نَفْسَهُ، سَدَّ هَذَا النَّقْصَ، وَتَرْجَمَ لِنَفْسِهِ فِي مُقَدِّمَةِ الكِتَابِ. فَذَكَرَ اسْمَهُ، وَنَسَبَهُ، وَشُهْرَتَهُ: " يُوسُفُ بْنُ حَمْزَةَ الإِلْيَاسِيُّ، الَّذِي هُوَ فِي دِيَارِهِ بِالكَاتِبِيِّ مَعْرُوفٌ وَمَذْكُورٌ، وَفِي غُرْبَتِهِ وَأَسْفَارِهِ بِالسَّهْرَانِيِّ مَعْلُومٌ وَمَشْهُورٌ".

شيوخه

ذَكَرَ الكَوْرَانِيُّ، فِي مُقَدِّمَةِ الكِتَابِ، أَنَّه تَلْمَذَ لإِبْرَاهِيمَ الآلانِيِّ[2]، وَلِلْمَوْلَى مُحَمَّدٍ البَيْلَوِيِّ[3].

آثاره

ذَكَر الكَوْرَانِيُّ فِي مُقَدَّمَةِ الكِتَابِ بَعْضًا مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ، وَهِي فِي مُجْمَلِهَا حَوَاشٍ. وَهِيَ:

1- حاشيةٌ عَلَى قَوْلِ أَحْمَدَ الفَنَارِيِّ.
2- عَوْنُ البَارِي فِي تَسْهِيلِ قَاضِي مِيرْلارِي.
3- غَايَةُ إِيضَاحِ الجَلالِ عَلَى شَرْحِ العَقَائِدِ العَضُدِيَّةِ.
4- حَاشِيَةٌ عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ الفَاتِحَةِ لِلْبَيْضَاوِيِّ.

---

(1)كشف الظنون 344/3. طبعت دار الفكر في بيروت (الذيل) مع كشف الظنون باسم (كشف الظنون) وهي الطبعة المعتمدة هنا.
(2)لم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.
(3)لم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

5- حَاشِيَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ شَرْحِ مُخْتَصَرِ المُنْتَهَى لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ.
6- حَاشِيَةٌ عَلَى هِدَايَةِ المَرْغِينَانِيِّ.
7- امْتِحَانُ الفُحُولِ.
8- الذَّهَبُ المُذَابُ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ. وَهُوَ هَذَا الكِتَابُ الّذِي نُحَقِّقُهُ.

وفاته

لَمْ يَذْكُرِ البَغْدَادِيُّ فِي (الذَيل) سَنَةُ وَفَاةِ الكَوْرَانِيِّ، وَإِنَّمَا تُرِكَتْ غُفْلاً. هَكَذَا: "المُتَوَفَّى سَنَةَ..."[1]. وَكَذَلِكَ لَمْ تُذْكَرْ فِيمَا وَرَدَ مِنْ مَعْلُومَاتٍ مَعَ نُسْخَةِ عارِف حِكْمَت. جَاءَ فِيهَا: "اسْمُ المُؤَلِّف: يُوسُفُ بْنُ حَمْزَةَ الإِلْيَاسِيُّ المَعْرُوفُ بِالكَاتِبِيِّ (ت /هـ).

غَيْرَ أَنَّ مُحَقِّقَ كِتَابِ (التَّبْيِينِ عَنْ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ)[2]، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَارس عيسَى[3]، ذَكَرَ أَنَّهُ تُوُفِيَ سَنَةَ (768 هـ)، اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ البَغْدَادِيُّ فِي (إِيضَاحِ المَكْنُونِ) 544/1. وَهُوَ وَهْمٌ. وَلِذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ دَلِيلٍ.

فَقَدْ سَبَقَ قَبْلَ قَلِيلٍ أَنَّ البَغْدَادِيَّ لَمْ يَذْكُرْ سَنَةَ وَفَاةِ يُوسُفَ الكَوْرَانِيِّ، صَاحِبِ (الذَّهَبِ المُذَابِ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ)، بَلْ تَرَكَهَا غُفْلاً.

وَأَنَّ الكَورَانِيَّ الَّذِي تُوُفِيَ سَنَةَ (768 هـ) هُوَ " جَمَالُ الدِّينِ أَبُو المَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ عُمَرَ الكَوْرَانِيُّ الشَّافِعِيُّ"[4]، وَهُوَ غَيْرُ يُوسُفَ الكَوْرَانِيِّ، صَاحِبِ (الذَّهَبِ المُذَابِ).

---

(1) كشف الظنون 344/3.
(2) مقدمة التبيين ص 96.
(3) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، ص 107 .
(4) كشف الظنون 382/6.

وَأَنَّ مِنْ شُيُوخِ شُيُوخِ الكَوْرَانِيِّ مَنْ تُوُفِيَ بَعْدَ سَنَةِ (768 هـ) بِأَمَدٍ بَعِيدٍ. فَنَصْرُ اللهِ الخَلْخَالِيُّ، وَهُوَ مِنَ الطَبَقَةِ الخَامِسَةِ، كَمَا ذَكَرَ الكَوْرَانِيُّ نَفْسُهُ، تُوُفِيَ سَنَةَ (946 هـ)[1]، وَشَيْخُ الخَلخَالِيِّ، مَحْمُودٌ الشِّيرَازِيُّ تُوُفِيَ سَنَةَ (932 هـ)[2]، وَشَيْخُ الشِّيرَازِيِّ المُحَقِقُ الدَّوَّانِيُّ تُوُفِيَ سَنَةَ (908 هـ)[3]. وَهَكَذَا.

وَنُرَجِّحُ أَنْ يَكُونَ المُؤَلِّفُ مِنْ عُلَمَاءِ القَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ الهِجْرِيِّ. فَقَدْ وَرَدَ فِي نِهَايَةِ نُسْخَةِ (برنستون) أَنَّهَا حُرِّرَتْ مِنْ نُسْخَةِ المُؤَلِّفِ المُدَرِّسِ بِدَارِ السَّلْطَنَةِ العَلِيَّةِ سَنَةَ 1145 هـ كَمَا أَنَّ سِلْسِلَةَ شُيُوخِهِ تُعَزِّزُ ذَلِكَ.

توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه

لا شَكَ فِي نِسْبَةِ هَذَا الكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ، وَقَدْ تَأَكَّدَتْ لِي هَذِهِ النِّسْبَةُ بِمَا يَأْتِي:

1- أَنَّ نَاسِخَي المَخْطُوطَتَينِ أَشَارَا فِي الخَاتِمَةِ إِلَى مُؤَلِّفِ الكِتَابِ، كَمَا اعْتَادَ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ النُّسَّاخِ.

2- المَصْدَرُ الوَحِيدُ الَّذِي تَرْجَمَ لِيُوسُفَ الْكَوْرَانِيِّ، وَهُوَ (كَشْفُ الظُّنُونِ) ذَكَرَ اسْمَ الكِتَابِ مَنْسُوبًا إِلَى الكَوْرَانِيِّ، بِمَا لا يَدَعُ مَجَالاً لِلشَّكِ.

---

(1) كشف الظنون 382/6.

(2) نفسه 320/6.

(3) نفسه 178/6.

مادّة الكتاب

لَقَدْ ضَمَّ الكِتَابُ، بِالإِضَافةِ إِلَى مُقَدِّمَتِهِ، الَّتِي تَرْجَمَ فِيهَا المُؤَلِّفُ لِنَفْسِهِ، بَيَانًا لِلظُّرُوفِ وَأَقْسَامِهَا، وإِعْرَابَ عِبَارَةِ: (رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ، أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ، بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ العَوَامِلَ فِي النَّحْوِ، عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيخُ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرْجَانِيُّ ـ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيهِ ـ مِائَةُ عَامِلٍ، وهِيَ تَنْقَسِمُ عَلَى قِسْمَينِ: لَفْظِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ. فَاللفْظِيَّةُ مِنْهَا تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَينِ: سَمَاعِيَّةٍ وَقِيَاسِيَّةٍ، فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً، وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةُ عَوَامِلَ، وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا عَدَدَانِ، فَالجُمْلَةُ مِائَةُ عَامِلٍ، وَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا تَتَنَوَّعُ عَلَى ثَلاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا)؛ إِعْرَابًا وَافِيًا مُفَصَّلاً.

ثُمَّ جَاءَتْ مَسَائِلُ الخِلافِ النَّحْوِيَّةُ بَينَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ، وَقَدْ بَلَغَتْ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ ومِائَةَ مَسْأَلَةٍ.

وَقَدْ بَيَّنَ المُؤَلِّفُ المَنْهَجَ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي عَرْضِ مَسَائِلِهِ، بِقَوْلِهِ: «فَاسْتَمِعْ لِمَا أُبَيِّنُ لَدَيكَ مِنْ مَذَاهِبِ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ... وَأَقْتَصِرُ فِي ذَلِكَ البَيَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الفَرِيقَانِ مِنْ رُءُوسِ المَسَائِلِ، تَارِكًا لِمَا أَوْرَدَاهُ عَلَى مَطَالِبِهِمْ مِنْ وُجُوهِ الدَّلائِلِ، طَلَبًا للاخْتِصَارِ»[1].

(1)انظر ص 94 من هذا الكتاب

نسخ الكتاب

اعْتَمَدْتُ فِي التَحْقِيقِ عَلَى نُسْخَتَيْنِ.

النُّسْخَةُ الأُولَى، وَهِيَ المَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ عَارِف حِكْمَت بِالمَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ، فِي المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، تَحْتَ الرَّقَمِ(2565 نحو)، وَتَقَعُ فِي اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَرَقَةً، وَعَدَدُ السُّطُورِ فِي الصَّفْحَةِ مِقْدَارُهُ(15) سَطْرًا، وَقَدْ كُتِبَتْ بِخَطِّ النَّسْخِ، وَخَطُّهَا وَاضِحٌ جَمِيلٌ، بَيْدَ أَنَّهُ لَيْسَ مَضْبُوطًا بِالشَّكْلِ،

وَعَلَيهَا بَعْضُ الحَوَاشِي. وَعَلَى هَذِهِ النُّسْخَةِ تَمَلُّكٌ لأَحمد عارف حكمت، وَنَاسِخُهَا هُوَ عَلِيُّ ابْنُ حُسَينِ الشَّهِيرُ بِالوَسِيمِ، وَقَدْ أَكْمَلَ نَسْخَهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّةً. وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (الأَصْلِ).

وَمِنْ هَذِهِ النُّسْخَةِ مُصَوَّرٌ عَلَى ميكروفيلم مَحْفُوظٌ تَحْتَ الرَّقَمِ (979 نحو)، فِي مَعْهَدِ البُحُوثِ العِلْمِيَّةِ وَإِحْيَاءِ التُّرَاثِ الإِسْلامِيِّ،التَّابِعِ لِجَامِعَةِ أُمِّ القُرَى، بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ، فِي المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ، وَهِيَ المَحْفُوظَةُ فِي جَامِعَةِ برنستون فِي الوِلايَاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمَرِيكِيَّةِ، تَحْتَ الرَّقَمِ (2084) مَجْمُوعَةَ جَارِيت، وَتَقَعُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَرَقَةً، وُعَدَدُ السُّطُورِ فِي الصَّفْحَةِ الوَاحِدَةِ مِقْدَارُهُ (21) سَطْرًا، وَتَخْلُو هَذه النُّسْخَةُ مِن اسْمِ النَّاسِخِ، وَقَدْ أَكْمَلَ نَاسِخُهَا نَسْخَهَا سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّةً، وَقَدْ كُتِبَتْ بِخَطِّ الرُّقْعَةِ، وَخَطُّهَا وَاضِحٌ، وَغَيرُ مَضْبُوطٍ بِالشَّكْلِ، وَعَلَيهَا حَوَاشٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ب).

وَمِنْ هَذِهِ النُّسْخَةِ مُصَوَّرٌ عَلَى ميكروفيلم مَحْفُوظٌ فِي مَكْتَبَةِ الجَامِعَةِ الأُرْدُنِيَّةِ، عَلَى الشَّرِيطِ رَقَم (220) من ص 173-197.

وَإِنْ كَانَتْ نُسْخَةُ برنستون أَقْدَمَ مِنَ نَسْخَةِ عَارِف حِكْمَت بِثَلاثِ سِنِينَ إِلا أَنَّنِي اتَّخَذْتُ نُسْخَةَ عَارِف حِكْمَت أَصْلاً لِخَرْمَينِ وَقَعَا فِي نُسْخَةِ برنستون، الأَوَّلُ مِقْدَارُهُ أَرْبَعُ صَفَحَاتٍ[1]، والثَّانِي مِقْدَارُهُ صَفْحَةٌ[2] وَاحِدَةٌ مِنَ المَطْبُوعِ.

---

(1)انظر ص 45-48 من هذا الكتاب.

(2)انظر ص 154 من هذا الكتاب.

منهج التحقيق

1- اقْتَصَرْتُ عَلَى تَخْرِيجِ مَسَائِلِ الكِتَابِ مِنْ كُتُبِ الخِلافِ النَّحْوِيَّةِ الأَرْبَعَةِ المَطْبُوعَةِ فَقَطْ، وَهِيَ: (الإِنْصَافُ فِي مسَائِلِ الخِلافِ بَينَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ) لأَبِي البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ، و (التَّبْيِينُ عَنْ مَسَائِلِ الخِلافِ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ) لِلْعُكْبَرِيِّ، وَ (مَسَائِلُ خِلافِيَّةٌ فِي النَّحْوِ) لِلْعُكْبَرِيِّ أَيْضًا، وَ (ائْتِلافُ النُّصْرَةِ فِي اخْتِلافِ نُحَاةِ الكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ) للزَّبِيدِيِّ.
2- حَاوَلْتُ قَدَرَ الإِمْكَانِ إِرْجَاعَ الآرَاءِ والأَقْوَالِ وَالنُّقُولِ إِلَى مُصَنَّفَاتِ أَصْحَابِهَا، مَا تَيَسَّرَ لِي ذلكَ.
3- بَيَّنْتُ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَسَائِلِ عَدَمَ دِقَّةِ المُؤَلِّفِ فِي نِسْبَةِ آرَاءِ الكُوفِيِّين.
4- خَرَّجْتُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةَ وَأَتْمَمْتُهَا فِي الهَامِشِ، وَالشَّوَاهِدَ الشِّعْرِيَّةَ، وأشَرْتُ إلى اسمِ قَائِلِهَا، وَأَكْمَلْتُ أَنْصَافَ الأَبْيَاتِ، وَشَرَحْتُ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ فِيهَا.
5- عَرَّفْتُ بِإِيجَازٍ بِالنَّحْوِيِّين وَاللُّغَوِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الأَعْلامِ، وَأَشَرْتُ فِي الحَاشِيَةِ إِلَى مَنْ لَمْ أَعْثُرْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ فِيمَا تَوَافَرَ بَينَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِرَ.
6- ضَبَطْتُ النَّصَّ ضَبْطًا تَامًّا.



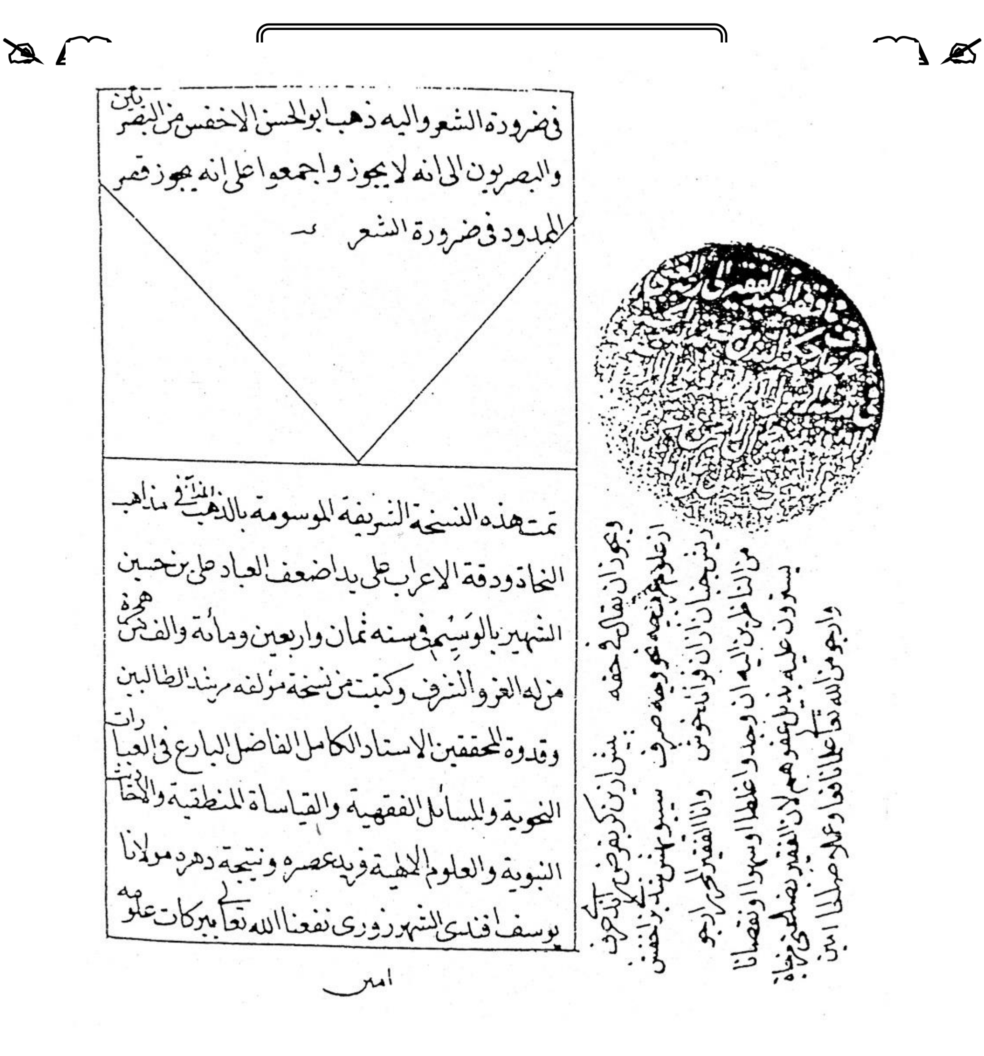
كتاب ذهب المذاهب في نزاع المحاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير
خلقه محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد فيقول افقر
الخلق الى رحمة الله الملك الغفور يوسف بن حمزه
الالياسي الذي هو في دياره بالكاتبي معروف ومذكور
وفي غربته واسفاره بالسهراني معلوم ومشهور والتحقيق
ان اصله كان من سكان اراض شهرزور وانما هو تلميذ
للمولى ابراهيم الآلاني وللمولى محمد البيلوي وهما اخذا العلوم
عن الرسول الزكي الكلاهي وعن حيدر الحريري الماوراني

وهما

صورة الصفحة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة في مكتبة عارف حكمت



في ضرورة الشعر واليه ذهب ابو الحسن الاخفش من البصريين والبصريون الى انه لا يجوز واجمعوا على انه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر

تمت هذه النسخة الشريفة الموسومة بالذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الاعراب على يد اضعف العباد علي بن حسين الشهير بالوسيم في سنه ثمان واربعين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف وكتبت من نسخة مؤلفه مرشد الطالبين وقدوة المحققين الاستاد الكامل الفاضل البارع في العبارات النحوية والمسائل الفقهية والقياسات المنطقية والاحاديث النبوية والعلوم الالهية فريد عصره ونتيجة دهره مولانا يوسف افندي الشهرزوري نفعنا الله تعالى ببركات علومه

امين

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل المحفوظة في مكتبة عارف حكمت



بسم الله الرحمن الرحيم



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ب المحفوظة في جامعة برنستون

النص المحقق

(كتاب الذهب المذاب في مذاهب النحاة)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ، مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. وَبَعْدُ:

فَيقُولُ أَفْقَرُ الْخَلْقِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، الْمَلِكِ الْغَفُورِ؛ يُوسُفُ بْنُ حَمْزَةَ الإِلْيَاْسِيُّ، الَّذِي هُوَ فِي دِيَارِهِ بِالكَاتِبِيِّ مَعْرُوفٌ وَمَذْكُورٌ، وَفِي غُرْبَتِهِ وَأَسْفَارِهِ بِالسَّهْرَانِيِّ مَعْلُومٌ وَمَشْهُورٌ. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ أَصْلَهُ[2] كَانَ مِنْ سُكَانِ أَرَاضِي شَهْرَزُورَ[3]. وَأَمَّا هُوَ فَتِلْمِيذٌ لِلْمَولَىْ إِبْرَاهِيَمَ الآلانِيِّ[4]، وَلِلْمَولَى مُحَمَّدٍ البَيْلَوِيِّ[5]. وَهُمَا (أَخَذَا العُلُومَ عَنِ)[6] الرَّسُولِ الزَّكِيِّ الكَلاسِيِّ[7] وَعَنْ[8] حَيْدَرِ الحَرِيرِيِّ المَاوَرَانِيِّ[9]. وَهُمَا أَخَذَا عَنْ[10] أَحْمَدَ الكُرْدِيِّ الحُسَينِ آبَادِيِّ[11]. وَهُوَ أَخَذَ عَنْ[12] وَالِدِهِ حَيْدَرٍ الكُرْدِيِّ[13]. وَهُوَ أَخَذَ عَنْ[14] زَيْنِ الدِّيْنِ الكُرْدِيِّ[15].

---

(1) ما بين القوسين ساقط من ب. ووردت لفظة الذهب في الأصل: (ذهب).
(2) بإزائها في حاشية ب: أي والده.
(3) شَـهْرَزوْر: كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمذان، أحدثها زور بن الضحاك. معجم البلدان 375/3.
(4) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.
(5) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.
(6) ما بين القوسين بدله في ب: قرأ على.
(7) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر. وبإزائها في حاشية ب: الكلاس وهي ناحية من نواحي مران.
(8) ب: على.
(9) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.
(10) ب: قرأ على
(11) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.
(12) ب: قرأ على.
(13) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.
(14) ب: قرأ على.
(15) بعدها في ب: البلاتي. ولم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.

وَهُوَ أَخَذَ عَنْ[1] نَصْرِ اللَّهِ الخَلْخَالِيِّ[2]. وَهُوَ أَخَذَ عَنْ[3] خَوَاجَةَ جَمَالِ الدِّيْنِ مَحْمُودٍ الشِّيرَازِيِّ[4]، وَهُوَ أَخَذَ عَنْ[5] المُحَقِّقِ الدَّوَّانِيِّ[6]، وَقَرَأَ الحُسَيْنُ آبَادِيُّ أَيْضًا عَلَى مُحَمَّدٍ شَرْوِينَ[7]، تِلْمِيذِ أَحْمَدَ المُنَجِّلِ[8] تِلْمِيذِ مِيرْزَا مَخدُومَ[9]، تِلْمِيذِ مِيرْزَا جَانَ[10]، تِلْمِيذِ خَوَاجَةَ جَمَالِ الدِّينِ، تِلْمِيذِ المُحَقِّقِ الدَّوَّانِيِّ، تِلْمِيذِ[11] مُحْيِي الدِّينِ الكُشْكُنَارِيِّ[12]،

(1) ب: قرأ على.

(2) هو نصر الله بن محمد العمري، العجمي، الشافعي، نزيل حلب، المعروف بالخلخالي، درس بالعصرونية بحلب،(ت 946 هـ). من آثاره: حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وشرح إثبات الواجب للدواني، وحاشية على شرح هداية الحكمة لقاضي مير، وغيرها. ترجمته في: الكواكب السائرة 255/2، وكشف الظنون 382/6، والأعلام 31/8، ومعجم المؤلفين 98/13.

(3) ب: قرأ على.

(4) هو محمود بن محمد بن عبد الله بن محمود الشيرازي الطبيب، تلميذ جلال الدين الدواني،(ت 932 هـ). صنف تحفة خاني في الطب فارسي في مجلد. ترجمته في كشف الظنون 320/6.

(5) ب: قرأ على.

(6) هو محمد بن أسعد، وقيل أحمد، جلال الدين الصديقي الدواني، ولد في دوان، وسكن شيراز، وولي قضاء فارس،(ت 908 هـ وقيل 907 هـ)، صنف: شرح العقائد العضدية، وتفسير سورة الإخلاص، ورسالة تهذيب المنطق والكلام، وغيرها. ترجمته في الضوء اللامع 133/7، ومفتاح السعادة 313/1، وكشف الظنون 302/1، و 178/6، ومعجم المؤلفين 47/9، والأعلام 32/6.

(7) هو محمد أمين بن صدر الدين شيرواني ت 1036 هـ انظر كشف الظنون 217/6.

(8) لم أعثر له على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.

(9) هو مير معين الدين محمد بن عبد الباقي الشيرازي، الرومي، الملقب بميرزا مخدوم، (ت 995 هـ)، من آثاره ذخيرة العقبى في ذم الدنيا، وشرح رسالة المنطق للسيد الشريف، ومفتاح الذخيرة، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 621/1، و 204/6، ومعجم المؤلفين 312/12.

(10) هو حبيب الله بن عبد الله الشيرازي العلوي الدلهوي، شمس الدين، المعروف بميرزا جان، فقيه حنفي هندي،(ت 994 هـ). صنف أنموذج الفنون، وحاشية على الإشارات لابن سيناء، وحاشية على المطول، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 132/1، و 385، و 527، و 583/2، و 217/5، والأعلام 167/2

(11) ب: والدواني قرأ على.

(12) بإزائها في حاشية ب: " كشكنار بضم الكافين قرية بينها وبين البصرة ستة مراحل ". ولم أعثر للكشكناري على ترجمة فيما توافر بين يدي من مصادر.

وَهُـوَ قَرَأَ عَلَى العَلامَةِ الشَّرِيفِ الجُرْجَانِيِّ[1] وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُبَارَك شَاه[2]، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى قُطْبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ[3]، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى العَلامَةِ الشِّيرَازِيِّ[4]، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى المُحَقِّقِ الطُّوسِيِّ[5]، وَقَرَأَ الجُرْجَانِيُّ أَيْضًا عَلَى وَالِدِهِ، وَوَالِدُهُ عَلَى عَضُدِ المِلَّةِ وَالدِّين[6].

إِنَّهُ[7] لَمَّا فَرَغَ عَنْ بَعْضِ مَا أَفْرَغَهُ فِي قَالَبِ التَّرْصِيفِ مِنَ التَّأْلِيفِ؛ مِثْلِ الحاشيةِ الَّتِي عَلَى قَوْلِ[8] أَحْمَدَ الفَنَارِيِّ[9]،

(1) هو علي بن محمد بن علي، كان متفردا في علوم العربية والمنطق عارفا بالعلوم الشرعية، (ت816هـ). صنف التعريفات، وحاشية على شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب، وحاشية على شرح المطالع، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 180/2، و 91/3، و 583/5، والأعلام 7/5.

(2) هو شمس الدين محمد بن مبارك شاه، الشهير بميرك البخاري (ت 816 هـ) صنف شرح حكمة العين، وشرح هداية الحكمة، وغيرهما. ترجمته في كشف الظنون 527/1، و 217/5.

(3) هو أبو عبد الله محمد(محمود) بن محمد الرازي، قطب الدين، المعروف بالتحتاني، إمام مبرز في المعقولات، عالم بالتفسير والمعاني والبيان والنحو، (ت 766 هـ). صنف لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، والمحاكمات، وشرح الحاوي، وحاشية على الكشاف وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 14/4، والنجوم الزاهرة 87/11، والدرر الكامنة 339/4، وكشف الظنون 132/1، وطبقات الشافعية الكبرى 31/6، وشذرات الذهب 207/6، والأعلام 38/7.

(4) هو محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، قطب الدين الشيرازي، قاض، عالم بالعقليات، مفسر،قرأ على نصير الدين الطوسي، (ت 710 هـ). صنف فتح المنان في تفسير القرآن، وشرح المفتاح، وشرح مختصر المنتهى لابن الحاجب، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 13/4، والدرر الكامنة 339/4، ومفتاح السعادة 165/1، وكشف الظنون 527/1، و 224/2، والأعلام 187/7.

(5) هو محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر نصير الدين الطوسي، فيلسوف، علت منزلته عند هولاكو، فكان يطيعه فيما يشير به عليه، (ت 672). صنف تحرير أصول إقليدس، وتجريد الكلام، وتلخيص المحصل، وغيرها. ترجمته في شذرات الذهب 339/5، وديوان الإسلام 308/4، وكشف الظنون 132/1، و 507/2، والأعلام 30/7، ومعجم المؤلفين 207/11.

(6) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، عضد الملة والدين، المشهور بالعضد، إمام في المعقول، والمعاني والعربية (ت 753 هـ). صنف المواقف، والعقائد العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب، وغيرها. ترجمته في بغية الوعاة 75/2، وشذرات الذهب 174/6، وديوان الإسلام 288/3، وكشف الظنون 481/1، ومفتاح السعادة 211/1، والدرر الكامنة 323/2.

(7) بإزائها في حاشية الأصل: " مقول لقوله: يقول ".

(8) من ب، وفي الأصل: قل.

(9) هو المولى محيي الدين أحمد بن المولى علاء الدين الفناري، الحنفي، قرأ على علماء سمرقند، وبخارى، (ت 940 هـ). صنف تهذيب الكافية في النحو، وشرحه، وحاشية على هداية الحكمة للمولى زادة، تنوير الضحى، وغيرها. ترجمته في شذرات الذهب 239/8.

وَالحَاشِيَةِ المُسَمَّاةِ بِعَوْنِ البَارِي فِي تَسْهِيلِ قَاضِي مِيرٌارِي[1]، وَالحَاشِيَةِ المُسَمَّاةِ بِغَايَةِ إِيضَاحِ الجَلالِ عَلَى /2/ شَرْحِ العَقَائِدِ العَضُدِيَّةِ، وَالحَاشِيَةِ الوَاقِعَةِ عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ الفَاتِحَةِ لِلْبَيْضَاوِيِّ[2]وَالحَاشِيَةِ الوَاقِعَةِ عَلَى حَاشِيَةِ شَرْحِ مُخْتَصَرِ المُنْتَهَى لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ، وَالحَاشِيَةِ الَّتِي[3] عَلَى هِدَايَةِ المَرْغِينَانِيِّ[4]، وَرَسَائِلَ عَدِيدَةٍ؛ مِنْ جُمْلَتِهَا الرِّسَالَةُ المُسَمَّاةُ بِامْتِحَانِ الفُحُولِ المَعْمُولَةِ لأَنْ تَكُونَ عَيِّنَةً، بَلْ بَيِّنَةً لِسَائِرِ مَا أَلَّفَهُ فِي المَنْقُولِ وَالمَعْقُولِ.

وَبِالجُمْلَةِ أَنَّهُ لَمَّا فَرَغَ عَنْ بَعْضِ مَا صَنَعَهُ لِلرِّجَالِ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ أَثَرًا لِلْمُبْتَدِئِينَ المُنْخَرِطِينَ فِي سِلْكِ الصِّبْيَانِ وَالأَطْفَالِ، مِمَّا أَخَذَهُ وَلَقَطَهُ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ، وَأَفْوَاهِ[5] المَشَايِخِ وَالرِّجَالِ؛ مِنْ وُجُوهِ التَّرْكِيبِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ، الَّذِي يَلِيقُ أَنْ يُرْقَمَ[6] بِالكِبْرِيتِ الأَحْمَرِ، وَالذَّهَبِ المُذَابِ. وَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي دِيَارِنَا مَشْهُورًا، لَكِنَّهُ صَارَ بِهَذِهِ الدِّيَارِ مَهْجُورًا، كَأَنْ (ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ)[7].

فَأَرْجُو مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - أَنْ أَكُونَ بِهَذَا الأَثَرِ مَأْجُورًا، وَعَبْدًا شَكُورًا. وَسَمَّيْتُهُ (بِالذَّهَبِ المُذَابِ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ).

---

(1) هو حسين بن معين الدين الميبذي،عرف بقاضي مير، عالم بالحكمة والطبيعيات، من تلاميذ الجلال الدواني، (ت 910 هـ). صنف شرح كافية ابن الحاجب، وشرح هداية الحكمة المسمى بقاضي مير على الهداية، وغيرهما. ترجمته في روضات الجنات ص 257، والأعلام 260/2.

(2) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البضاوي، قاض، مفسر، (ت685هـ). صنف أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ولب الألباب في علم الإعراب، وطوالع الأنوار، وغيرها. ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى 157/8، والأعلام 110/4.

(3) ب: الواقعة.

(4) هو برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي، (ت 593 هـ)، من آثاره الهداية في شرح البداية، وبداية المبتدي، ومنتقى الفروع، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 816/2، والأعلام 266/4، ومعجم المؤلفين 45/7، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 329/6.

(5) ب: أفواه.

(6) ب: يكتب.

(7) سورة الإنسان الآية 1. وتمامها: { هل أتى على الإنسان حين من الدهر ... }.

وَلَمَّا كَثُرَ فِي أَلْسِنَةِ المُعْرِبِينَ[1] ذِكْرُ الظُّرُوفِ؛ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَالظَّرْفِ الحَقِيقِيِّ وَالمَجَازِيِّ، (وَاللَّغْوِ وَالمُسْتَقِرِّ)[2]، اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ نَذْكُرَ أَوَّلاً بَيَانَ ذَلِكَ، فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَبِيَدِهِ أَزِمَّةُ التَّحْقِيقِ -:

اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ حَقِيقِيٍّ، وَمَجَازِيٍّ.

فَالحَقِيقِيُّ، أَيْضًا، إِمَّا مَكَانِيٌّ، وَإِمَّا زَمَانِيٌّ.

فَالمَكَانِيُّ مَا يَشْغَلُهُ الجِسْمُ، بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَكَانَ خَالِيًا. وَهَذَا القَدْرُ وَاضِحٌ. وَإِنَّمَا الإِشْكَالُ، (وَالقِيلُ وَالقَالُ)[3] فِي أَنَّ مَا يَشْغَلُهُ الجِسْمُ؛ مَاذَا نَظِيرُهُ ؟ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى[4] أَنَّ فِرْقَةً مِنْ فِرَقِ الإِسْلامِ نَاجِيَةٌ، وَاخْتِلافُهُمْ فِي أَنَّهَا مَا هِيَ ؟ وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ الاِسْتِدْلالَ مِنْ الأَدِلَّةِ المَقْبُولَةِ[5]، كَالأَرْبَعَةِ المَشْهُورَةِ، وَاخْتِلافُهُمْ فِي أَنَّهُ مَاذَا ؟ فَهُوَ عَلَى رَأْيِ العَامَّةِ مَا يَمْنَعُ الشَّيْءَ عَنِ النُّزُولِ، (فَإِنَّهُمْ يجْعَلُونَ)[6] الأَرْضَ مَكَانًا لِلْحَيَوَانِ. وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ المَشَّائِينَ (مِنَ الحُكَمَاءِ)[7]، أَعْنِي أَرُسْطُوْ، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ؛ كَابْنِ سِينَا[8]، وَالفَارَابِيِّ[9]، فهُوَ السَّطْحُ البَاطِنُ مِنَ الجِسْمِ، الحَاوِي المُمَاسِّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنَ الجِسْمِ المَحْوَى؛ كَسَطْحِ مُقَعَّرِ الكُوْزِ، بِالنِّسْبَةِ /3/ إِلَى سَطْحِ المَاءِ، الَّذِي فِي الكُوْزِ.

---

(1)من ب، وفي الأصل: المعربيين.

(2) ساقط من ب.

(3) ب: والاختلاف.

(4) ساقطة من ب.

(5) ب: أدلة المقولة.

(6) ب: فيجعلون.

(7) ساقط من ب.

(8) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، الفيلسوف الرئيس، أصله من بلخ (ت 482 هـــ). صنف الشفاء، وأسباب حدوث الحروف، ومختصر إقليدس، وأسرار الحكمة، وغيرها. ترجمته في ديوان الإســـلام 123/3، شـــذرات الذهب 234/3، مرآة الجنان 47/3، الأعلام 241/2، معجم المؤلفين 20/4.

(9) هو محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر، الفارابي، المعلم الثاني،(ت 339 هـــ). له أكثر من مائتي مصـنف منها: آراء أهل المدينة الفاضـلة، وإحصـاء العلوم، وشـرح المجسـطي، والعلم الإلهي، وغيرها. ترجمته في ديوان الإســـلام 415/3، الوافي بالوفيات 106/1، الكامل في التاريخ 162/8، ســـير أعلام النبلاء 416/15، مرآة الجنان 328/2، الأعلام 20/7، معجم المؤلفين 194/11.

وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الإِشْرَاقِيِّينَ، وَالمُتَكَلِّمِينَ فَهُوَ البُعْدُ المُجَرَّدُ، الَّذِي يَنْفَذُ فِيهِ بُعْدُ الجِسْمِ سَارِيًا[1] فِيهِ بِكُلِّيَّتِهِ؛ مَثَلاً، إِذَا فَرَضْنَا خُرُوجَ المَاءِ وَالهُوَاءِ مِنَ[2] الإِنَاءِ عَلِمْنَا أَنَّ بَيْنَ أَطْرَافِهِ طُوْلاً، وَعَرْضًا، وَعُمُقًا، أَيْ بُعْدًا يَنْفَذُ فِيهِ بُعْدُ الأَجْسَامِ، فَهَذَا البُعْدُ المَنْفُوذُ فِيهِ هُوَ المَكَانُ عِنْدَهُمَا، إِلا أَنَّهُ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ بِمَوجُودٍ خَارِجِيٍّ، وَلِذَا قَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ: إِنَّهُ الفَرَاغُ المُتَوَهَّمُ، الَّذِي يَشْغَلُهُ الجِسْمُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُّمِ، وَعِنْدَ الإِشْرَاقِيِّينَ: مَوْجُودٌ خَارِجِيٌّ، تَوْضِيحُهُ عَلَى مَا فِي (شَرْحِ المَقَاصِدِ)، أَنَّا إِذَا فَرَضْنَا خُلُوَّ الإِنَاءِ عَنِ المَاءِ، وَالهُوَاءِ، وَغَيْرِهِمَا فَفِيمَا بَيْنَ أَطْرَافِهِ امْتِدَادٌ قَدْ يَشْغَلُهُ المَاءُ، وَقَدْ يَشْغَلُهُ الهُوَاءُ، فَكَذَا عِنْدَ الامْتِلاءِ، وَذَلِكَ البُعْدُ المُسَمَّى مَفْطُورًا، مَعَ كَوْنِهِ مُجَرَّدًا؛ لأَنهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلا حَالٍّ فِي جِسْمٍ، وَحُلُولُ بُعْدِ الجِسْمِ فِيهِ لا يُنَافِي تَجَرُّدَهُ، قَابِلٌ[3] للإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِهُنَا وَهُنَالِكَ، وَلِذَا قِيلَ: إِنَّهُ عَالَمٌ بَيْنَ العَالَمَيْنِ، أَيْ عَالَمَي الأَجْسَامِ وَالمُجَرَّدَاتِ.

وَالزَّمَانِيُّ مَا[4] يَتَرَكَّبُ عِنْدَ نَحْوِ المُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَجْزَاءِ الزَّمَانِ، وَالآنَاتِ المُتَتَالِيَةِ، كَاليَوْمِ، وَالشَّهْرِ، وَغَيْرِهِمَا. وَعَرَّفُوا الزَّمَانَ: بِأَنَّهُ مُتَجَدِّدٌ مَعْلُومٌ، يُقَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ مَوْهُومٌ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ هُوَ جَاهِلٌ بِوَقْتِ مَجِيءِ زَيْدٍ، وَعَالِمٌ بِوَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ: جَاءَ زَيْدٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَطُلُوعُ الشَّمْسِ مَعْلُومٌ لَهُ، وَمَجِيءُ زَيْدٍ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَهُ،لَكِنْ لَمَّا (قُرِنَ هَذَا المَجْهُولُ)[5] بِذَلِكَ المَعْلُومِ زَالَ الإِيهَامُ[6]. وَقَدْ يَتَعَاكَسُ التَّقْدِيرُ بَيْنَ المُتَجَدِّدَاتِ، كَمَا فِي عَكْسِ هَذِهِ الصُّورَةِ، بِأَنْ يَكُونَ وَقْتُ مَجِيءِ زَيْدٍ مَعْلُومًا، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ غَيْرَ مَعْلُومٍ. وَأَيْضًا يَخْتَلِفُ الزَّمَانُ وَالتَّقْدِيرُ بِاخْتِلافِ الأَقْوَامِ، فَكُلُّ قَوْمٍ يُقَدِّرُ المُبْهَمَ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ، فَيَقُولُ القَارِئُ: أُقِيمُ عِنْدَكَ قَدَرَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّ القُرْآنِ مَثَلاً[7].

---

(1) ب: ساريا.
(2) ب: عن.
(3) خبر قوله: " وذلك البعد... ".
(4) ساقطة من ب.
(5) ب: " دل هذا الموهوم ".
(6) ب: الإبهام.
(7) ساقطة من ب.

وَذَهَبَ أَرُسْطُو، وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهُ مِقْدَارُ حَرَكَةِ الفَلَكِ الأَعْظَمِ؛ وَذَلِكَ؛ لأَنَ أَسْرَعَ الحَرَكَاتِ يَكُونُ زَمَانُهُ أَقَلَّ، فَإِنَّ قِلَّةَ الزَّمَانِ يَقْتَضِي سُرْعَةَ الحَرَكَةِ، وَأَسْرَعُ الحَرَكَاتِ المَوْجُودَةِ هِيَ الحَرَكَةُ اليَوْمِيَّةُ، الَّتِي هِيَ حَرَكَةُ الفَلَكِ الأَعْظَمِ، فيكُونُ الزَّمَانُ مِقْدَارًا لِلْحَرَكَةِ اليَوْمِيَّةِ، أَيْ يُقَدّرُ /4/ بِهِ[1] تِلْكَ الحَرَكَةُ أَوَّلاً؛ كَأَنْ[2] يُقَالَ: حَرَكَةُ الفَلَكِ الأَعْظَمِ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ[3] سَاعَةً، إِذْ بِالأَقَلِّ يُعْرَفُ الأَكْثَرُ، لا بِالعَكْسِ، وَسَائِرُ الحَرَكَاتِ ثَانِيًا، فَيقَدَّرُ بِهِ الحَرَكَاتُ المُتَخَالِفَةُ بِالسُّرْعَةِ وَالبُطْءِ، فَيقَالُ: هَذِهِ الحَرَكَةُ، مَثَلاً، فِي سَاعَةٍ، وَتِلْكَ فِي سَاعَتَيْنِ، فَالمِقْدَارُ بِمَعْنَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ، كَالمِفْتَاحِ بِمَعْنَى مَا يُفْتَحُ بِهِ. وَفِي (الأَسَاسِ)[4] " قَدَّرَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، أَيْ قَاسَهُ بِهِ ".

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَرُسْطُو قَرِيبٌ بِحَسَبِ المَعْنَى مِمَّا ذَكَرَهُ المُتَكَلِّمُونَ، كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ، وَلِذَا اقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِ أَقْوَالِ الحُكَمَاءِ فِي الزَّمَانِ.

وَالمَجَازِيُّ كُلُّ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ[5]. وَهُوَ، أَيْضًا، عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُسْتَقِرٌّ، وَهُوَ مَا كَانَ مُتَعَلَّقُهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ، لا حَقِيقَةً، ولا حُكْمًا، بَلْ صَارَ نَسْيًا مَنْسِيًّا، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ. فَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ سِوَى الأَفْعَالِ العَامَّةِ كَانَ المُقَدَّرُ عَامًّا، وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ شيءٌ مِنْ خُصُوصِ الأَفْعَالِ كَانَ المُقَدَّرُ بِحَسَبِ المَعْنَى فِعْلاً خَاصًّا. وَلا يُخْرِجُهُ تَقْدِيرُ الخَاصِّ عَنْ كَوْنِهِ ظَرْفًا مُسْتَقِرًّا؛ لأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الفِعْلِ الخَاصِّ اسْتَقَرَّ فِيهِ، خِلافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ.

---

(1) ب:له.
(2) ب:بأن.
(3) في الأصل، وفي ب: اثني عشر.
(4) أي أساس البلاغة للزمخشري. انظر 223/2، وعبارته:" وقدّر الشيء بالشيء:قاسه به وجعله على مقداره ".
(5) بعدها في ب:يسمى ظرفا.

وَلَمَّا كَانَ تَقْدِيرُ الأَفْعَالِ العَامَّةِ ضَابِطًا مُطَّرِدًا اعْتَبَرَهُ النُّحَاةُ، فَفَسَّرُوا المُسْتَقِرَّ بِمَا كَانَ عَامِلُهُ مَحْذُوفًا وَعَامًّا[1]. وَالتَّحْقِيقُ مَا سَمِعْتَ. صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي (حَاشِيَةِ الكَشَّافِ)[2]. وَيُسَمَّى[3] مُسْتَقِرًّا لأَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِيهِ مَعْنَى عَامِلِهِ، وَفُهِمَ مِنْهُ. فَالمُسْتَقِرُّ بِمَعْنَى المُسْتَقَرِّ فِيهِ، كَالمُشْتَرِكِ بِمَعْنَى المُشْتَرَكِ فِيهِ.

والآخَرُ لَغْوٌ. وَهُوَ مَا كَانَ عَامِلُهُ مَذْكُورًا حَقِيقَةً، نَحْوُ: زَيْدٌ جَلَسَ فِي الدَّارِ، أَوْ حُكْمًا، نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ، يُسَمَّى لَغْوًا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِيهِ مَعْنَى عَامِلِهِ، بَلْ هُوَ خَالٍ عَنِ العَامِلِ المُسْتَقِرِّ، كَمَا يُسَمَّى القَوْلُ الخَالِي عَنْ نَحْوِ الفَائِدَةِ لَغْوًا، وَاليَمِينُ الخَالِي عَنْ عَقْدِ القَلْبِ لَغْوًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (ٱ ب ٻ پ پ)[4] ، الآية[5]، كَمَا هُوَ رَأْيُ البَعْضِ[6]. وَفِي كُتُبِ اللُّغَةِ مَجِيءُ اللَّغْوِ بِمَعْنَى البَاطِلِ، وَالبَاطِلِ بِمَعْنَى المُعَطَّلِ، وَالمُعَطَّلِ بِمَعْنَى الخَالِي، بَلِ العَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ شَيْءٍ سَقَطَ عَنْ دَرَجَةِ الاعْتِبَارِ لَغْوًا، تَشْبِيهًا لَهُ بِلُغَاءِ الطَّيْرِ، وَهُوَ صَفِيرُهُ، وَصَوْتُهُ الَّذِي لا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَعَلَى هَذَا القَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الجَارَّ وَ /5/ المَجْرُورَ، الَّذِي ذُكِرَ مُتَعَلَّقُهُ كَثِيرٌ جِدًّا فِي القُرْآنِ المَجِيدِ، فَتَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ[7] لَغْوًا؛ لإِيْهَامِهِ لِمَا لا يَنْبَغِي؛ لا يَخْلُو عَنْ سُوءِ الأَدَبِ، بَلِ اللائِقُ أَنْ يُسَمَّى بِغَيْرِ المُسْتَقِرِّ. مَثَلاً، لا يَبْعُدُ إِرْجَاعُ اللَّغْوِيَّةِ بِمَعْنَى السُّقُوطِ عَنْ دَرَجَةِ الاعْتِبَارِ إِلَى تَسْمِيَتِهِ ظَرْفًا، فَإِنَّهُ لا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ حَقِيقِيٍّ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فِيهِ مَعْنَى عَامِلِهِ حَتَّى يُشْبِهَ الظَّرْفَ الحَقِيقِيَّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْتَقَرَّ فِيهِ شَيْءٌ اسْتِقْرَارَ المَظْرُوفِ فِي الظَّرْفِ المُسْتَقِرِّ. وَمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي (حَاشِيَةِ الكَشَّافِ)[8]

(1) عبارة ب: " وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام ".
(2) الكشاف 28/1. وانظر أيضا: التعريفات ص 62.
(3) ب: يسمى.
(4) سورة البقرة الآية 225. وتمامها: { ... ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور رحيم}.
(5) ساقطة من ب.
(6) بإزائها في حاشية ب: أي الشافعي.
(7) بعدها في ب: ظرفا.
(8) الكشاف 48/1.

مِنْ أَنَّ الجَارَّ وَالمَجْرُور مُطْلَقًا يُسَمَّى ظَرْفًا؛ لأَنَّ كَثِيراً مِنَ المَجْرُورَاتِ ظُرُوفٌ زَمَانِيَّةٌ، أَوْ مَكَانِيَّةٌ، فَأُطْلِقَ اسْمُ الأَخَصِّ عَلَى الأَعَمِّ؛ فَمُخْتَصٌّ بِالمَجْرُورِ بِكَلِمَةِ فِي، كَمَا يُعْلَمُ عِنْدَ الاسْتِقْرَاءِ[1]. وَلا يَخْفَى أَنَّ تَسْمِيَةَ هَذَا الأَخَصِّ ظَرْفًا مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الكُلِّ بِاسْمِ الجُزْءِ، إِذِ الظَّرْفُ اسْمٌ لِلْمَجْرُورَاتِ المَذْكُورَةِ. وَيَخْتَلِجُ[2] بِالبَالِ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي وَجْهِ ذَلِكَ: إِنَّهُ لَمَّا سَمَّى المُسْتَقَرَّ، الَّذِي هُوَ أَيْضًا الجَارُّ وَالمَجْرُورُ ظَرْفًا لِوُجُودِ المُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلاً[3] مِنْهُمَا جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، فَاللَّغْوُ لِكَوْنِهِ مُشَابِهًا لِلمُسْتَقِرِّ، المُشَابِهِ لِلظَّرْفِ الحَقِيقِيِّ؛ لأَنَّ مُشَابِهَ المُشَابِهِ مُشَابِهٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُشَابَهَةَ مِنَ المَوَادِّ الَّتِي يَنْتُجُ عَنْهَا قِيَاسُ المُسَاوَاةِ[4]؛ لَكَانَ شَامِلاً لِلْكُلِّ. وَكَذَا لَوْ قِيلَ: أَطْلَقَ اسْمَ الجُزْءِ، وَهُوَ المَجْرُورَاتُ الزَّمَانِيَّةُ وَالمَكَانِيَّةُ، عَلَى الكُلِّ، وَهُوَ الجَارُّ والمَجْرُورُ. وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا سِوَاهُ، مِمَّا لَيْسَ المَجْرُورُ فِيهِ[5] زَمَانِيَّةٌ، وَلا مَكَانِيَّةٌ.

ثُمَّ لَمَّا جَرَتْ[6] عَادَةُ المُتَعَلِّمِينَ عَلَى ذِكْرِ التَّرْضِيَةِ لِلإِسْنَادِ، وَالتَّعَوُّذِ[7] قَبْلَ الدَّرْسِ، أَرَدْتُ أَنْ أَتَعَرَّضَ لإِعْرَابِهِمَا تَكْمِيلاً لِلفَائِدَةِ. وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنَ الوُجُوبِ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ. وَالتَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ)[8]، الآيَة[9]، ضَعِيفٌ[10]؛ لأَنَّ الأَمْرَ فِيهِ لِلاسْتِحْبَابِ، عَلَى الأَصَحِّ. وَأَيْضًا هُوَ مُخْتَصٌّ بِقِرَاءَةِ القُرْآنِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ هَذَا الكَلامِ. فَلا مُخَلِّصَ إِلا القَوْلُ، والالْتِجَاءُ إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ مِنَ الوُجُوبِ الوُجُوبَ العَادِيَّ الاسْتِحْسَانِيَّ[11].

رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ[12].

(1) عبارة ب: كما يعرف عند التتبع والاستقراء.
(2) ب: وتختلج.
(3) ب: كل واحد.
(4) انظر في قياس المساواة التعريفات ص 79.
(5) مكررة في ب.
(6) ب: جرى.
(7) ب: والتعوذ بالله.
(8) سورة النحل الآية: 98. وتمامها: ﴿........مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾
(9) ساقطة من ب.
(10) ب: من سخافة الرأي.
(11) ب: الاستحسان.
(12) زيادة من ب.

رَضِيَ: فِعْلٌ مَاضٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى /6/ الفَتْحِ، بِنِاءٍ أَصْلِيٍّ؛ لِفُقْدَانِ مُقْتَضَى الإِعْرَابِ، وَهُوَ المَعَانِي الثَّلاثَةُ[1]، الَّتِي هِيَ: الفَاعِلِيَّةُ، وَالمَفْعُولِيَّةُ، وَالإِضَافَةُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لا يَكُونُ مَحَلاًّ لِوُرُودِهَا، وَلانْتِفَاءِ المُشَابَهَةِ المُعْتَبَرَةِ فِي المُضَارِعِ.

وَمَبْنِيُّ الأَصْلِ ثَلاثَةٌ، كَمَا سَتَرَاهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

واللَّـهُ[2]: اسْـمٌ مَعْـرِفَةٌ بِالعَلَمِيَّةِ، بَلْ (نُسِـبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ[3] أَنَّهُ)[4] أَعْرَفُ المَعَارِفِ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا، بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِرَضِيَ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِه عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ رَضِيَ، وَرَضِيَ مَعَ فَاعِلِه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، إِخْبَارِيَّةٌ لَفْظًا، إِنْشَائِيَّةٌ مَعْنًى، (لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَجْهُ الإِنْشَائِيَّةِ)[5] أَنَّهُ[6] بِتَمَامِ مَادَّتِه، وَصُورَتِه مُسْتَعَارٌ لِنَحْوِ: لِيَرْضَ[7] اللَّهُ عَنْكُمْ، بِتَبَعِيَّةِ[8] اسْتِعَارَةِ جُزْئِه الصُّورِيِّ، فَالاسْتِعَارَةُ فِيهِ تَابِعَةٌ لاسْتِعَارَةِ الجُزْءِ الصُّورِيِّ، الَّذِي هُوَ الهَيئَةُ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلتَّشْبِيهِ[9] بَيْنَ المَصْدَرِينِ، أَعْنِي الرِّضَى المُقَيَّدِ بِالمَاضِي، وَالرِّضَى المُقَيَّدِ بِالمُسْتَقْبَلِ. وَهَذَا بِخِلافِ الاسْتِعَارَةِ، الَّتِي هِيَ بِاعْتِبَارِ المَادَّةِ، كَاسْتِعَارَةِ قَتَلَ لِضَرَبَ، فَإِنَّ الاسْتِعَارَةَ، الَّتِي بِهَذَا الاعْتِبَارِ تَابِعَةٌ لاسْتِعَارَةِ الجُزْءِ المَادِّيِّ، التَّابِعَةِ لاسْتِعَارَةِ المَصْدَرِ.

---

(1) ب: الثلاث.

(2) ب: الله.

(3) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (180 هـ، وقيل غير ذلك). صنف الكتاب. ترجمته في بغية الوعاة 229/2، ومراتب النحويين ص 106 ومرآة الجنان 348/1.

(4) ما بين القوسين ساقط من ب.

(5) ما بين القوسين ساقط من ب.

(6) ب: فإنه.

(7) ب: ليرضى.

(8) ب: تبعية.

(9) ب: بعدها في ب: الواقع.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا التَّقْرِير[1] أَنَّ مَا ذَكَرَهُ السَّمَرْقَنْديُّ[2] فِي (رِسَالَةِ الاسْتِعَارَاتِ) قَصْرٌ للمَسَافَة، وَمَعَ ذَلكَ مُخْتَصٌّ بِأَحَد القِسْمَين، حَيْثُ اقْتَصَرَ فِي وَجْه تَبَعِيَّةِ اسْتِعَارَةِ المُشْتَقِّ عَلَى تَبَعِيَّةِ اسْتِعَارَةِ المَصْدَرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَبَعِيَّتَهَا لاسْتِعَارَةِ الجُزْءِ.

تَعَالَى: فِعْلٌ مَاض، مَبْنِيٌّ تَقْدِيرًا عَلَى الفَتْح بِبِنَاءِ أَصْلِيٍّ. فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيه بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى اللَّه. وَهُوَ: ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ متَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْح بِبِنَاءِ عَارِض[3] لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِه: تَعَالَى. وَتَعَالَى مَعَ فَاعِله جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ لِوُقُوعِهَا مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الفعْلِ وَمُتَعَلَّقِه. وَسَيَأْتِي أَنَّ المُعْتَرِضَةَ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ. (وَمَا قَالَهُ الفَاضِلُ القُهْسَتَانِيُّ[4] مِنْ كَوْنِهَا صِفَةً للَّه ـ تَعَالَى؛ لاخْتِصَاصه بِاللَّه ـ تَعَالَى ـ فَتَوَهُّمٌ؛ لأَنَّ الاخْتِصَاصَ، عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِه، لا يُوجِبُ المَعْرِفَةَ النَّحْوِيَّةَ المُعْتَبَرَةَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ، كَيْفَ ؟ وَلَوْ كَانَ يُوجِبُهَا لَمَا احْتِيجَ إِلَى جَعْلِ الفَاطِرِ فِي قَوْلِه ـ تَعَالَى: (ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ)[5] ـ الآيَة ـ بِمَعْنَى المَاضِي /7/، لِتَكُونَ إِضَافَتُهُ مَعْنَوِيَّةً مُفِيدَةً لِلتَّعْرِيفِ، المُسَوِّغِ لِجَعْلِهِ صِفَةً لِلَّهِ، وَالتَّالِي يَظْهَرُ، فَالمُقَدَّمُ مِثْلُهُ)[6].

---

(1) ب: التقدير.

(2) هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، عالم بفقه الحنفية، أديب، (كان حيا 888 هـ). من آثاره الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ومستخلص الحقائق في شرح كنز الدقائق، وحاشية على المطول، وشرح الرسالة العضدية، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 385/1، والأعلام 173/5، معجم المؤلفين 103/8.

(3) ب: عارضي.

(4) هو شمس الدين محمد بن حسام الدين القهستاني، الحنفي، مفتي بخارى، (ت 962 هـ، وقيل غير ذلك). صنف شرح النقاية مختصر الوقاية، وجامع المباني في شرح فقه الكيداني، وشرح مقدمة الصلاة، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 35/4، وكشف الظنون 194/6، وشذرات الذهب 300/8، والأعلام 11/7.

(5) سورة فاطر الآية 1. وتمامها: ﴿.......جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ ﴾

(6) ما بين القوسين ساقط من ب.

عَنْكُمْ: عَنْ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي دُونَ حُرُوفِ المَبَانِي، وَعَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ بِمَعْنَى البُعْدِ، وَالمُجَاوَزَةِ. وَلَمْ يَذْكُرِ البَصْرِيُّونَ لَهَا غَيْرَهَا[1]. وَكُمْ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ، مَرْفُوعٌ، مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى السُّكُونِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ[2] لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاً، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ عَنْ، الجَارُّ وَالمَجْرُورُ[3] ظَرْفٌ مَجَازِيٌّ، وَلَغْوٌ[4] مُتَعَلِّقٌ بِـرَضِيَ، بِتَضْمِينِهِ مَعْنَى تَجَاوَزَ، وَالمَعْنَى: رَضِيَ اللَّهُ بِكُمْ مُتَجَاوِزًا عَنْكُمْ، أَوْ تَجَاوَزَ عَنْكُمْ رَاضِيًا بِكُمْ. وَالأَوَّلُ هُوَ الأَوْلَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الفَاضِلُ الأَسْفَرَانِيُّ[5]، حَيْثُ قَالَ: وَلإِبْرَازِهِ[6] طَرِيقَانِ: جَعْلُ الأَصْلِ أَصْلاً، وَالمُضَمَّنِ حَالاً، أَوْ عَكْسُهُ. وَالأَوَّلُ أَوْلَى. انْتَهَى. المَجْرُورُ[7] وَحْدَهُ، عَلَى المُخْتَارِ[8]، وَالجَارُّ[9] وَالمَجْرُورُ، عَلَى غَيْرِ المُخْتَارِ[10]، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: رَضِيَ. وَرَضِيَ مَعَ مَعْمُولاتِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، ابْتِدَائِيَّةٌ، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

---

(1) انظر شرح التصريح 15/2.
(2) ب: عارضي.
(3) ب: مع المجرور.
(4) ب: لغو.
(5) كذا في المخطوط. والصواب: الأسفراييني. وهو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الأسفراييني، البويجاهي الشهير بالفاضل، (ت 684 هـ) صنف ضوء المصباح، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، ولب الألباب في علم الإعراب، واللباب في النحو، وغيرها. ترجمته في مفتاح السعادة 187/1، وكشف الظنون 455/2، و 108/4، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 269/5، والأعلام 31/7، ومعجم المؤلفين 180/11، وفاتحة الإعراب ص: ح - ل.
(6) بإزائها في حاشية ب: أي المضمن.
(7) ب: والمجرور.
(8) هو رأي الخليل، الكتاب (هارون) 92/1، ورأي سيبويه، قال: " ولو قلت: مررت بعمرو وزيدًا لكان عربيا، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه: أتيت ونحوها ". الكتاب 94/1.
(9) ب: أو الجار.
(10) هو رأي المبرد، المقتضب 33/4، وابن جني، الخصائص 102/1. وانظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص 73.

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ:

أَعُوذُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مُعْرَبٌ لِمُشَابَهَتِهِ للاسْمِ[1] الجَامِدِ (مِنْ حَيْثُ الاشْتِرَاكُ)[2]، (وَلاسْمِ الفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الحَرَكَاتُ وَالسَّكَنَاتُ؛ لَذَا سُمِّيَ مُضَارِعًا، لَكِنَّ ذَلِكَ)[3] إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ، وَنُونُ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ؛ فَلِـذَلِكَ، وَلِلْوُقُوعِ الآتِي، أُعْطِيَ أَقْوى إِعْرَابِ الاسْمِ، وَهُوَ الرَّفْعُ[4]، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِالضَّمَّةِ[5]، وَالعَامِلُ[6] فِي رَفْعِهِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ خُلُوُّهُ، وَتَجَرُّدُهُ عَنِ الجَازِمِ، والنَّاصِبِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، أَوْ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ، عِنْـدَ الكِسَائِيِّ[7]، (رَئِيسِ الكُوفِيِّينَ)[8]. فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ وَاجِبٍ، وَهُوَ أَنَا، وَأَنَا: ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً، بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِـ: أَعُوذُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ المَحَلِّيِّ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ أَعُوذُ، وَأَعُوذُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

---

(1) ب: الاسم.
(2) ب: بالاشتراك.
(3) ما بين القوسين ساقط من ب.
(4) بعدها في ب: كما قال.
(5) ب: بالضمير.
(6) انظر ص 139 من هذا الكتاب.
(7) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، الأسدي ولاءً، المشهور بالكسائي، رأس الكوفيين بعد الرؤاسي، أحد القراء السبعة المشهوريين، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، (ت 189 هـ، وقيل غير ذلك). صنف ما تلحن فيه العامة، واختلاف العدد، والحدود في النحو، والمصادر، وغيرها. ترجمته في الفهرست ص97، وتاريخ بغداد 403/11، وإنباه الرواة 257/2، وطبقات النحويين واللغويين ص127، ووفيات الأعيان 295/3، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 58، وديوان الإسلام 69/4.
(8) ساقطة من ب.

بِاللَّهِ: البَاءُ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، (وَهِيَ هَاهُنَا)[1] بِمَعْنَى: إِلَى، بِنَاءً عَلَى كَوْنِ أَعُوذُ بِمَعْنَى أَلْتَجِئُ وَأَفِرُّ[2].

وَالقَوْلُ بِمَجِيْءِ بَعْضِ الحُرُوفِ بِمَعْنَى بَعْضٍ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى التَّكَلُّفِ، أَوِ القَوْلِ بِالشُّذُوذِ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبَ الكُوفِيِّ[3] إلا أَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفًا. صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي (مُغْنِي اللَّبِيْبِ)[4].

واللَّهِ: اسْمٌ /8/ مُعَرَّفٌ بِالعَلَمِيَّةِ، (كَمَا مَرَّ)[5] مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ. وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ البَاءُ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ لَغْوٌ، مُتَعَلِّقٌ بـ: أَعُوذُ. المَجْرُورُ وَحْدَهُ، عَلَى المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ، عَلَى غَيْرِهِ، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: أَعُوذُ. وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ هُوَ الفِعْلُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ. وَلَهُ تَفْصِيلٌ[6]، تَسْمَعُهُ[7]، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى[8].

مِنَ الشَّيْطَانِ: مِنْ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ[9] الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، وَالمُرَادُ هُنَا[10] ابْتِدَاءُ الغَايَةِ، وَالمَعْنَى أَلْتَجِئُ وَأَفِرُّ مِنَ الشَّيْطَانِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كَقَوْلِكَ: فَرَّ فُلانٌ مِنَ الأَسَدِ، أَيْ مِنْ مَكَانٍ فِيهِ الأَسَدُ، فَتَقْدِيمُ مُنْتَهى الالْتِجَاءِ عَلَى مَبْدَئِهِ فِي اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّ مَبْدَأَ الشَّيْءِ مُقَدَّمٌ عَلَى مُنْتَهَاهُ فِي الوُجُودِ، لِلاهْتِمَامِ

---

(1) ب: وهاهنا.

(2) بعدها في ب: وأهرب.

(3) وانظر شرح التصريح 2/5-6، وحاشية الصبان 2/210. وهو مذهب أكثرهم كما في مغني اللبيب ص 151، وفاتحة الإعراب ص 149-150، وخزانة الأدب 4/249، ومذهب الفراء وحده كما في معاني القرآن 2/9، و 3/246، ومجالس ثعلب ص 249، و 469، والزاهر في معاني كلمات الناس 2/36، ثم إن الكسائي لم يقبل بمبدأ النيابة، بل أخذ بمبدأ حمل الشيء على ضده. انظر المحتسب 1/52-53، والخصائص 2/239، والخلاف النحوي الكوفي ص 472-474.

(4) ص 151. وابن هشام هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، من أئمة العربية،(ت 761 هـ). صنف أوضح المسالك، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وغيرها. ترجمته في وفيات ابن قنفذ ص 361، وشذرات الذهب 6/191، والأعلام 4/147.

(5) ساقطة من ب.

(6) انظر ص من هذا البحث.

(7) ب: ستسمعه.

(8) ساقطة من ب.

(9) ب: حروف.

(10) ب: هاهنا.

النَّاشِئِ مِنَ الشَّرَفِ، وَلِذَا قُدِّمَ عَلَيهِ فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى -: (ڳ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ)[1]، الآيَة[2] وَاقْتُصِرَ عَلَيهِ فِي: (ئى ئي بج)[3]. وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ وَالمَعْنَى أَنَّ مَا قَالَهُ الفَاضِلُ الخَبِيصِيُّ[4] فِي (شَرْحِ الكَافِيَةِ) مِنْ أَنَّ مِنْ قَدْ يَجِيءُ لِمُجَرَّدِ الابْتِدَاءِ بِدُونِ قَصْدٍ إِلَى انْتِهَاءٍ مَخْصُوصٍ نَحْوُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ انْتَهَى، نَشَأَ مِنَ الغَفْلَةِ عَنْ مُلاحَظَةِ هَذَا المَعْنَى.

الشَّيطَانِ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالعَلَمِيَّةِ الحَاصِلَةِ مِنَ الغَلَبَةِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مِنْ. الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: أَعُوذُ. المَجْرُورُ وَحْدَهُ، عَلَى المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ[5]، عَلَى غَيْرِهِ، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: أَعُوذُ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِهِ مَا مَرَّ.

[وَالمَفْعُولُ بِهِ عَرَّفَهُ ابْنُ الحَاجِبِ[6] بِمَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعْلُ الفَاعِلِ. وَفُسِّرَ الوُقُوعُ بِمَا لا يعْقلُ إِلا بِهِ[7].

وَأَنَا أَقُولُ وَبِاللَّهِ أَحُولُ: إِنَّهُ لا يَخْفَى عَلَى المُنْصِفِ أَنَّ فِي أَسْمَاءِ المَفَاعِيلِ إِيمَاءً إِلَى تَعْرِيفَاتِهَا، بِحَيْثُ تُسْتَفَادُ مِنْهَا. مَثَلاً، يُسْتَفَادُ مِنَ المَفْعُولِ فِيهِ الَّذِي هُوَ الاسْمُ تَعْرِيفُهُ، وَهُوَ مَا وَقَعَ فِيهِ فِعْلُ الفَاعِلِ. وَكَذَا يُسْتَفَادُ مِنَ المَفْعُولِ لَهُ الَّذِي هُوَ الاسْمُ تَعْرِيفُهُ، وَهُوَ مَا فُعِلَ لَهُ فِعْلٌ. وَكَذَلِكَ المَفْعُولُ مَعَهُ. فَمُقْتَضَى المُقَايَسَةِ عَلَى النَّظَائِرِ أَنْ يَكُونَ البَاءُ فِي المَفْعُولِ بِهِ لِلسَّبَبِيَّةِ،

(1) سورة النحل الآية 98. وتمامها: { ... إني لكم منه نذير مبين }.
(2) ساقطة من ب.
(3) سورة الذاريات الآية 50.
(4) هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (ت 801 هـــ). صنف الموشح وهو شـــرح الكافية. ترجمته في بغية الوعاة 475/1، ومفتاح الســـعادة 185/1، وكشـــف الظنون 327/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 311/5.
(5) ب: والمجرور.
(6) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن الكردي، المعروف بان الحاجب، برع في علوم العربية، وأتقنها غلية الإتقان، (ت 646 هـــ). صنف الكافية، والشافية، والإيضاح في شرح المفصل، وغيرها. ترجمته في النجوم الزاهرة 360/6، وشـــذرات الذهب 234/5، ووفيات الأعيان 248/3، ومرآة الجنان 114/4، والأعلام 211/4.
(7) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص 189، والإيضاح في شرح المفصل 244/1.

وَبِهِ صَرَّحَ الأَسْفَرَانِيُّ. فَمَعْنَى المَفْعُولِ بِهِ عَلَى هَذَا هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي وَقَعَ بِسَبَبِهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ صُدُورُهُ مِنَ الفَاعِلِ، لَكِنْ يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُ المُتَعَدِّي مِنْهُ عَلَى المَفْعُولِ بِهِ /9/ أَيْضًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَابِ العَرَبِيَّةِ. وَقَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ): وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَفْعُولاً بِهِ؛ لأَنَّهُ أَوقَعَ الفِعْلُ بِهِ[1]، يَحْتَمِلُهُ.

وَقَالَ الأَسْفَرَانِيُّ: وَقِيلَ: يُسَمَّى مَفْعُولاً بِهِ؛ لِكَوْنِهِ سَبَبًا لِوُجُودِ الفِعْلِ؛ لأَنَّ المَحَلَّ مِنْ أَسْبَابِ وُجُودِ الحَالِ.

إِذَا أَوْعَيْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى مَا قَالُوا مِنْ أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ المُعَرِّفِ وَالمُعَرَّفِ هُوَ الإِجْمَالُ وَالتَّفْصِيلُ، وَمِنْ وُجُوبِ تَطْبِيقِ المُعَرِّفِ بِالكَسْرِ، عَلَى المُعَرَّفِ بِالفَتْحِ، أَنْ يَكُونَ كَلِمَةُ عَلَى فِي التَّعْرِيفِ، أَعْنِي: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، بِمَعْنَى البَاءِ السَّبَبِيَّةِ، كَمَا جَاءَ عَكْسُ هَذَا فِي قَوْلِهِ:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ ... لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ[2]

لِمَا مَرَّ مِنَ التَّوَقُّفِ المَذْكُورِ. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الوُقُوعُ الوَاقِعُ فِي التَّعْرِيفِ بِمَعْنَى الحُصُولِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: وَقَعَ الأَمْرُ عِنْدِي. وَفِي (القَامُوسِ): وَقَعَ الرَّبِيعُ فِي الأَرْضِ حَصَلَ[3]: وَفِي (الأَسَاسِ): وَقَعَ الأَمْرُ وُجِدَ[4].

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل 245/1.

(2) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه ص 151، أو لغاوي بن ظالم السُّلمي (راشد بن عبد ربه)، ولراشد في شرح شواهد المغني 317/1، والدرر اللوامع 14/2 ولأبي ذرّ الغفاري، أو للعباس بن مرداس في لسان العرب 237/1(ثعلب)، وبلا نسبة في الصحاح 93/1(ثعلب)، وجمهرة اللغة ص1181، ومغني اللبيب ص 102، وهمع الهوامع 161/4.

(3) عبارة القاموس المحيط 93/1 "(وقع): وَقَعَ يقع بفتحهما سقط... وربيعٌ بالأرض حصل، ولا يقال سقط ".

(4) عبارة أساس البلاغة(وقع) 522/2): " ووَقَعَ الأمر: حصلَ ووُجد ".

وَهَذَا، وَإِنْ لَمْ أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ مِنْ أَرْبَابِ العَرَبِيَّةِ، إلا أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى التَّكَلُّفِ الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي مَعْنَى التَّعَلُّقِ، عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ عَلَى مَعْنَاهُ الظَّاهِرِيِّ. وَمَجِيءُ بَعْضِ الحُرُوفِ بِمَعْنَى بَعْضٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى السَّمَاعِ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبَ الكُوفِيِّ[1]، إلا أَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي (مُغْنِي اللَّبِيبِ)[2].

وَلا يَنْتَقِضُ التَّعْرِيفُ مَنْعًا بِالفَاعِلِ؛ لأَنَّهُ عِلَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي وُجُودِ الفِعلِ، وَسَبَبِيَّةُ المَفْعُولِ لَيْسَتْ بِالعِلَّةِ المُؤَثِّرَةِ، بَلْ بِنَحْوٍ آخَرَ، كَسَبَبِيَّةِ الآلاتِ وَالشَّرَائِطِ فِي وُجُودِ المَعْلُولِ، وَالنِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا العُمُومُ وَالخُصُوصُ المُطْلَقُ، فَكُلُّ عِلَّةٍ مُؤَثِّرَةٍ سَبَبٌ، وَلَيْسَ كُلُّ سَبَبٍ عِلَّةً مُؤَثِّرَةً. وَمُقْتَضَى المُوَافَقَةِ لِكَلِمَةِ عَلَى فِي التَّعْرِيفِ أَنْ يَكُونَ البَاءُ بِمَعْنَى عَلَى. وَهَذَا، وَإِنْ كَانَ مُؤَيَّدًا أَيْضًا بِمَا هُوَ المَشْهُورُ مِنْ أَنَّ حَمْلَ المُتَشَابِهِ عَلَى المُحْكَمِ شَرِيعَةٌ رَاسِخَةٌ، وَطَرِيقَةٌ مَسْلُوكَةٌ، إلا أَنّ فِيهِ تَطْبِيقَ المُعَرَّفِ بِالفَتْحِ، عَلَى المُعَرِّفِ بِالكَسْرِ، وَالوَاجِبُ عَكْسُهُ، عَلَى مَا فِي كُتُبِ المَنْطِقِ. وَأَيْضًا يُحْوِجُكَ إِلَى تَكَلُّفٍ فِي مَعْنَى الوُقُوعِ فِي التَّعْرِيفِ، كَمَا مَرَّ. وَصَرَّحَ بِهِ النَّجْمُ السَّعِيدُ[3] فِي (حَاشِيَتِهِ المَعْرُوفَةِ)، وَغَيْرُهُ][4].

الرَّجِيم: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِاللامِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[5]، أَوِ الأَلِفِ وَاللامِ عِنْدَ الخَلِيلِ[6]، أَوِ الأَلِفِ عِنْدَ المُبَرِّدِ[7]، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلشَّيْطَانِ. وَالعَامِلُ فِي جَرِّ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ عَلَى القَوْلِ /10/ الأَشْهَرِ، الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الانْصِبَابِ، أَيْ يَنْصَبُّ عَمَلُ العَامِلِ عَلَى التَابِعِ وَالمَتْبُوعِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً[8]، كَمَنْ يَحْمِلُ المَاءَ يَحْمِلُ الإِنَاءَ.

---

(1) راجع ص، حاشية رقم 3.
(2) مغني اللبيب ص 151.
(3) هو سعيد العجمي المشهور بالنجم السعيد . له شرح الكافية. انظر مفتاح السعادة 186/1.
(4) ما بين المعقوفين ساقط من ب، والذي يبدأ من ص.
(5) الكتاب 324/3، و 147/4. وانظر فاتحة الإعراب ص 52.
(6) قال سيبويه: " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يُعرفون بهما حرف واحد كقد، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ". الكتاب 324/3. وانظر المقتضب 83/1.
(7) مذهب المبرد في المقتضب 83/1 أن حرف التعريف هو اللام لا الألف، كما ذكر المصنف. والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 282 هـ، وقيل غير ذلك)، صنف المقتضب، والكامل، والتعازي والمراثي، وغيرها. ترجمته في مراتب النحويين ص 135، ومرآة الجنان 210/2، وتاريخ بغداد 380/3، ووفيات الأعيان 313/4.
(8) في همع الهوامع 166/5: " وتتبع كلها المتبوع في الإعراب، ثم قال المبرد، وابن السراج، وابن كيسان: العامل في الثلاثة الأوَل: النعت، والبيان، والتأكيد عامله، أي المتبوع، ينصبّ عليها انصبابة واحدة، وعزي للجمهور ".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: البَاءُ: مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي دُونَ[1] المَبَانِي، وَعَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَّارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، المُرَادُ[2] هُنَا الاسْتِعَانَةُ، أَوِ المُصَاحَبَةُ وَالمُلابَسَةُ.

وَاسْمٌ[3]: اسْمٌ مَعْرِفَةٌ بِسَبَبِ الإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَجْرُورٌ لَفْظًا جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ البَاءُ. الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مَجَازِيٌّ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: أَقْرَأُ المُقَدَّرُ. المَجْرُورُ وَحْدَهُ، عَلَى القَوْلِ[4] المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ[5]، عَلَى غَيْرِهِ، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: أَقْرَأُ، وَالعَامِلُ[6] فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ وَهُوَ الفِعْلُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ. وَهَذَا[7] المَشْهُورُ، الَّذِي صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ[8].

وَعِبَارَةُ الفَاضِلِ الخَبِيصِيِّ فِي(شَرْحِ الكَافِيَةِ): هَذَا[9]، وَنَاصِبُهُ الفِعْلُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[10]، وَالفَاعِلُ عِنْدَ هِشَامٍ[11]، وَمَجْمُوعُهُمَا عِنْدَ الفَرَّاءِ[12]، وَالفَاعِلِيَّةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ[13]. وَهُوَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ. انْتَهَتْ.

(1) ب: لا.
(2) ب: والمراد.
(3) ب: اسم.
(4) ساقطة من ب.
(5) ب: والمجرور.
(6) انظر ص 108 من هذا الكتاب.
(7) ب: وهذا هو.
(8) راجع الإنصاف مسألة 11، ص 78. وابن الأنباري هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين أبو البركات، (ت 577 هـ). صنف الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية في النحو، ولمع الأدلة في أصول النحو، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 169/1، وبغية الوعاة 86/2، ومرآة الجنان 408/3.
(9) من ب، وفي الأصل: هذه.
(10) الكتاب 34/1.
(11) هو هشام بن معاوية، أبو عبد الله الضرير، نحوي من أهل الكوفة، أحد أعيان أصحاب الكسائي، (ت 209 هـ). صنف الحدود، والمختصر، والقياس، وغيرها. ترجمته في الفهرست ص 104، وبغية الوعاة 328/2، والأعلام 88/8.
(12) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، صنف معاني القرآن، والبهاء، والأيام والليالي، وغيرها. ترجمته في طبقات النحويين ص143، ومرآة الجنان 38/2، وشذرات الذهب 9/2
(13) المشهور هاهنا المفعولية وهو مذهب خلف الأحمر. انظر الإنصاف ص 79.

وَأَقْرَأُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَفْظًا، رَفْعُهُ بِالضَّمَّة، وَالعَامِلُ[1] فِي رَفْعِهِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ خُلُوُّهُ، وَتَجَرُّدُهُ عَن العَوَامِلِ الجَازِمَةِ وَالنَّاصِبَةِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، أَوْ عَامِلٌ[2] لَفْظِيٌّ وَهُوَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ عِنْدَ الكِسَائِيِّ[3]، (كَمَا مَرَّ)[4]، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ، وَغَيْرُهُ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ وَاجِبٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ[5]: أَفْعَلُ، نَفْعَلُ، تَفْعَلُ، افْعَلْ، أَيْ مَا كَانَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الأَوْزَانِ الأَرْبَعَةِ[6]، وَمَا عَدَا ذَلِكَ[7] فَهُوَ جَائِزُ الاسْتِتَارِ، وَذَلِكَ الفَاعِلُ المُسْتَتِرُ أَنَا، وَأَنَا ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ عَدُّوا المُسْتَتِرَ مِنَ المُتَّصِلِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ[8] لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: أَقْرَأُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَحَلاًّ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ أَقْرَأُ. وَأَقْرَأُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَالجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ مَا تَقَدَّمَ فِيهَا الفِعْلُ عَلَى الفَاعِلِ.

وَأَمَّا الَّتِي[9] لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ فَسَبْعٌ[10]:

---

(1) انظر ص 139 من هذا الكتاب.
(2) ساقطة من ب.
(3) بعدها في ب: " رئيس الكوفيين على ما هو المشهور الذي على ألسنة الناس يدور به ".
(4) ساقطة من ب.
(5) عبارة ب: " وواجب الاستتار أربعة ".
(6) ب: الأربع.
(7) عبارة ب: " ما عدا هذه الأربع ".
(8) ب: عارضي.
(9) ب: والتي.
(10) ب: سبع.

الأُولَى: الجُمْلَةُ[1]الابْتِدَائِيَّةُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ[2]، وَمَاتَ فُلانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ جُمْلَةَ: رَحِمَهُ اللَّهُ جُمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ مُنْقَطِعَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

الثَّانِيَةُ: الجُمْلَةُ المُعْتَرِضَةُ /11/ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، كَقَوْلِكَ: قَالَ اللَّهُ ـ تَعَالَى ـ : ((ٱ ب ٻ پ ڀ)[3]، الآية)[4]، فَإِنَّ قَوْلَكَ: تَعَالَى جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ (بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ)[5]، لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ[6] مِنَ الإِعْرَابِ.

الثَّالِثَةُ: الجُمْلَةُ التَّفْسِيرِيَّةُ، نَحْوُ: (ٺ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ) [7]، فَجُمْلَةُ هَلْ هَذَا ـ الآيَةُ ـ مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَى، بِغَيْرِ حَرْفِ التَّفْسِيرِ.

الرَّابِعَةُ: الجُمْلَةُ[8] الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، نَحْوُ: (ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڃ)[9].

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، نَحْوُ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

السَّادِسَةُ: الوَاقِعَةُ صِلَةً، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، فَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ بَلِ المَحَلُّ؛ إِمَّا لِلمَوْصُولِ وَحْدَهُ، عَلَى رَأْيِ ابْنِ هِشَامٍ[10] وَإِمَّا لِمَجْمُوعِ الصِّلَةِ وَالمَوْصُولِ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ.

السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، وَلَمْ يَقُمْ بَكْرٌ، إِذَا كَانَ الوَاوُ لِلْعَطْفِ.

---

(1) ساقطة من ب.
(2) ب: قائم.
(3) سورة المؤمنون الآية 18. وتمامها: ﴿...... بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِي ٱلْأَرْضِۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابِۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ﴾
(4) ما بين القوسين ساقط من ب.
(5) ما بين القوسين ساقط من ب .
(6) عبارة ب: " لا محل لها ".
(7) في النسختين مثلنا. والآية 3 من سورة الأنبياء.
(8) ساقطة من ب.
(9) سورة يس الآية 2، 3.
(10) ب: هشام.

أَوْ نَقُولُ: الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ العَامَّةِ، وَهُوَ نَحْوُ: حَصَلَ، عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ نَحْوُ: حَاصِلٌ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[1]، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى نَحْوِ ابْتِدَائِي المُقَدَّرِ. وَهُوَ، أَيْ كَلِمَةُ[2] هُوَ، بِمَجْمُوعِهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، لا الهَاءُ وَحْدَهُ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الكُوفِيِّينَ فِي هُوَ، وَهِيَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِحَصَلَ، أَوْ لِحَاصِلٍ حَقِيقَةً، أَوِ لِلْجَارِّ[3] وَالمَجْرُورِ مَجَازًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ المَحَلِّيِّ حَصَلَ[4]، أَوْ حَاصِلٌ حَقِيقَةً، أَوِ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ مَجَازًا، وَالجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ، أَوِ المُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لابْتِدَائِي المُقَدَّرِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الخَبَرِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ تَجْرِيدُهُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِيُسْنَدَ بِهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ المُبْتَدَأُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ.

وَابْتِدَائِي: اسْمٌ مُضَافٌ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، لَيْسَ بِمُعْرَبٍ، وَلا مَبْنِيٍّ، عِنْدَ قَوْمٍ، أَوْ مُعْرَبٌ مَجْرُورٌ لَفْظاً لِمُجَانَسَةِ اليَاءِ، مَرْفُوعٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ آخَرِينَ، مِنْهُمُ ابْنُ الحَاجِبِ[5]، أَوْ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الكَسْرِ بِسَبَبِ إِضَافَتِهِ إِلَى اليَاءِ[6]، مَرْفُوعٌ مَحَلاً عِنْدَ سَائِرِ النُّحَاةِ، بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ[7]، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَحَلاً، أَوْ تَقْدِيرًا، عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ تَجْرِيدُهُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِيُسْنَدَ إِلَيْهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ الخَبَرُ عِنْدَ /12/ الكُوفِيِّينَ.

---

(1) انظر فاتحة الإعراب ص 103.
(2) ب: لفظ.
(3) ب: الجار.
(4) عبارة ب: " والعامل في رفعه هو حصل ".
(5) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص 11: " وقد زعم أن باب غلامي مبني، وهو وهم؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل غلامك وغلامه، فلا وجه لجعله مبنيا مع صحة كونه معربا ". وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص 134 - 135، والإيضاح في شرح المفصل 123/1.
(6) وذكر أبو حيان في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب. انظر النكت الحسان ص 40.
(7) من ب، وفي الأصل: مبدء.

وَاليَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى السُّكُونِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لابْتِدَائِي، وَالعَامِلُ فِي جَرِ المُضَافِ إِلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، هُوَ المُضَافُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ[1]، أَوْ سَمَاعِيٌّ، وَهُوَ حَرْفُ الجَرِّ المُقَدَّرُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، صَرَّحَ بِهِ الخَبِيصِيُّ فِي إِضَافَةِ كَمْ الخَبَرِيَّةِ[2]، أَوْ كِلاهُمَا.

وَالعَامِلُ القِيَاسِيُّ، كَمَا سَيَأْتِي، سَبْعَةٌ: الاسْمُ المُضَافُ، وَالمَصْدَرُ، وَالفِعْلُ، وَاسْمُ الفَاعِلِ، وَاسْمُ المَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ، وَالاسْمُ التَّامُّ، (إِمَّا بِالتَّنْوِينِ)[3] نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلاً، (أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: مَنَوَانِ سَمْنًا، أَوْ بِنُونِ شِبْهِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، نَحْوُ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا، أَوْ بِالإِضَافَةِ، نَحْوُ: مِلْؤُهُ عَسَلاً)[4].

وَالحَاصِلُ أَنَّ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ، أَعْنِي بِاسْمٍ، إِنْ كَانَ المُقَدَّرُ فِيهِ هُوَ الفِعْلُ، كَمَا فِي التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ، كَانَ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِعْلِيَّةً، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَ المُقَدَّرُ فِيهِ هُوَ الاسْمُ، أَعْنِي ابْتِدَائِي، كَمَا فِي التَّقْدِيرِ الثَّانِي، كَانَ جُمْلَتَيْنِ وَكَلامَيْنِ، أَيْضًا، عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَرَادُفِ الكَلامِ وَالجُمْلَةِ، إِحْدَاهُمَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ كُبْرَى، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَالأُخْرَى جُمْلَةٌ ظَرْفِيَةٌ صُغْرَى، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

وَالجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ سَبْعٌ:

الأُولَى: الوَاقِعَةُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَالحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ[5]، وَالأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، وَأَفْعَالِ المُقَارَبَةِ، لَكِنَّ مَحَلَّهَا فِي الأُولَيَيْنِ الرَّفْعُ، وَفِي الأُخْرَيَيْنِ النَّصْبُ.

الثَّانِيَةُ: الوَاقِعَةُ حَالاً، وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ يَرْكَبُ.

الثَّالِثَةُ: الوَاقِعَةُ مَفْعُولاً، نَحْوُ: (ڈ ژ ژ ڑ)[6]. فَإِنَّ جُمْلَةَ: (ژ ژ ڑ) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَقُولٌ لِقَالَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا يَسْرِقُ، فَجُمْلَةُ: يَسْرِقُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِظَنَنْتُ.

---

(1) انظر همع الهوامع 265/4.
(2) وانظر التبيين ص 426، وشرح المفصل 134/4، والخلاف النحوي الكوفي ص 424.
(3) ما بين القوسين ساقط من ب.
(4) عبارة ب: " ومنوان سمنا، وعشرون درهما، وملؤه عسلا ".
(5) ساقطة من ب.
(6) سورة مريم الآية 30. وتمامها: ﴿.....ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا﴾

وَالجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: (الجُمْلَةُ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيهَا شَيْءٌ)[1]، وَمَحَلُّهَا الجَرُّ نَحْوُ: (ﮥ ﮦ)[2]، وَ (ﭫ ﭬ ﭭ)[3].

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ بَعْدَ الفَاءِ وَإِذَا الكَائِنَتَينِ[4] جَوَابًا لِشَّرْطٍ جَازِمٍ)[5]، نَحْوُ: (ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ)[6]، وَلِذَا قُرِئَ: وَيَذَرْهُمْ[7]، بِالجَزْمِ[8]عَطْفًا عَلَى المَحَلِّ، (ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ)[9].

الجُمْلَةُ السَادِسَةُ: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ بِالوَصْفِيةِ، نَحْوُ: (ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ)[10] تَعَالَى[11]، أَوْ بِالبَدَلِيَّةِ، نَحْوُ: (ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ[12])[13]، أَوْ بِالعَطْفِ /13/ نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَأَبُوهُ ذَاهِبٌ، فَجُمْلَةُ: تُرْجَعُونَ، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ صِفَةٌ لِلْيَوْمِ، وَ: هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ[14]، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ: النَّجْوَى، وَأَبُوهُ ذَاهِبٌ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى: مُنْطَلِقٌ. وَقَدْ عُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ، فَأَوْرَدْنَا لِكُلِّ قِسْمٍ مِثَالاً.

---

(1) عبارة ب: " المضاف إليها ".
(2) سورة مريم الآية 33. وتمامها: ﴿...... وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.
(3) سورة إبراهيم الآية 44. وتمامها: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ ......﴾.
(4) ساقطة من ب.
(5) بعدها في ب: " أي الكائنتين جوابا للشرط المذكور ".
(6) سورة الأعراف الآية 186. وتمامها: ﴿......فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.
(7) ب: ويذر.
(8) هي قراءة حمزة والكسائي، كما في الكشف عن وجوه القراءات السبع 485/1، والعنوان في القراءات السبع ص 98، وقراءة الكوفيين كما في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 165/2، وقراءة ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبي عمرو كما في البحر المحيط 433/4.
(9) الروم الآية 36. وتمامها: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا ......﴾.
(10) سورة البقرة الآية 281.
(11) ساقطة من ب.
(12) في النسختين: مثلنا.
(13) سورة الأنبياء الآية 3.
(14) ساقطة من ب. وبدلها في الأصل: مثلنا.

الجُمْلَة السَّابِعَةُ:[1] التَابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي بَابَيِ العَطْفِ وَالبَدَلِ. فَالأَوَّلُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ، إِذَا كَانَ الوَاوُ لِلْعَطْفِ عَلَى الجُمْلَةِ الصُّغْرَى، أَعْنِي قَامَ أَبُوهُ. وَالثَّانِي شَرْطُهُ كَوْنُ الثَّانِيَةِ أَوْفَى مِنَ الأُولَى بِتَأْدِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ، كَقَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا[2]

فَإِنَّ دِلالَةَ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إِظْهَارِ الكَرَاهِيَةِ لإِقَامَتِهِ عِنْدَهُ أَتَمُّ.

وَزَادَ ابْنُ هِشَامٍ ثَامِنَةً، وَهِيَ الجُمْلَةُ المُسْتَثْنَاةُ، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى: (ي ې ۑ د ﮤ ئا ئا ئەئە ئو)[3]، الآيَة[4]، بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ مُبْتَدَأٌ، وَيُعَذِّبُهُ[5] الخَبَرُ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ، وَتَاسِعَةً وَهِيَ الجُمْلَةُ المُسْنَدُ إِلَيْهَا، نَحْوُ: (ٻ ٻ پ)[6]، إِذَا جُعِلَ أَنْذَرْتَهُم مُبْتَدَءًا، وَسَوَاءٌ خَبَرًا، بِجَعْلِ أَنْذَرْتَهُمْ قَائِمًا مُقَامَ الإِنْذَارِ[7].

اللَّهِ: اسْمٌ مَعْرِفَةٌ بِالعَلَمِيَّةِ، (كَمَا مَرَّ)[8]، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ للاسْمِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المُضَافِ إِلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، هُوَ المُضَافُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ سَمَاعِيٌّ، وَهُوَ حَرْفُ الجَرِّ المُقَدَّرُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، أَوْ كِلاهُمَا، كَمَا مَرَّ.

---

(1) عبارة ب: " الجملة السابعة ".

(2)البيت من الطويل، وتمامه: وإلا فكن في السر والجهر مسلما.

وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص 96، ومغني اللبيب ص 557، و 595، وشرح شواهد المغني 839/2، والمقاصد النحوية 200/4، وشرح التصريح 162/2، وشرح الأشموني 134/2، وخزانة الأدب 375/2، ومعاهد التنصيص 278/1.

(3) سورة الغاشية الآية 22-24. وتمامها: ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾.

(4) ساقطة من ب.

(5) ب: ويعذبه الله.

(6) سورة البقرة الآية 6. وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ....لَا يُؤْمِنُونَ﴾

(7) مغني اللبيب ص 558 - 559.

(8) ساقطة من ب.

الرَّحْمَن: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالعَلَمِيَّةِ، أَوْ بِاللامِ عِنْدَ سِيبَوَيْه، أَوِ الأَلِفِ وَاللامِ عِنْدَ الخَلِيلِ، أَوِ الأَلِفِ عِنْدَ المُبَرِّدِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلَفْظَةِ اللهِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ، أَوْ مَرْفُوعٌ لَفْظًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ الرَّحْمَنُ. وَهُوَ ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ[1] لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ المُبْتَدَأِ مَا[2] مَرَّ، أَوْ مَنْصُوبٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ أَعْنِي الرَّحْمَنَ،أَوْ أَمْدَحُ الرَّحْمَنَ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ مَا مَرَّ. وَأَعْنِي: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ تَقْدِيرًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ تَقْدِيرًا عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ[3]، أَوْ خُلُوُّهُ وَتَجَرُّدُهُ عَنِ الجَازِمِ وَالنَّاصِبِ عِنْدَ /14/ الكُوفِيِّينَ[4]، أَوْ حَرْفُ المُضَارَعَةِ عِنْدَ الكِسَائِيِّ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ وَاجِبِيٍّ، وَهُوَ أَنَا، إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ[5].

الرَّحِيم: كَالرَّحْمَنِ فِي الوُجُوهِ الثَّلاثَةِ[6]: مِنَ التَّعْرِيفِ، وَمِنَ الإِعْرَابِ، إِلا إِذَا كَانَ صِفَةً كَانَ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ.

الحَمْدُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِاللامِ، أَوِ الأَلِفِ وَاللامِ، أَوِ الأَلِفِ مَرْفُوعٌ[7] رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ بِأَنَّهُ[8] مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ المُبْتَدَأِ (مَا مَرَّ)[9].

لِلَّهِ: اللامُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، عَدَّ بَعْضُ النُّحَاةِ لَهَا[10] نَيِّفًا وَعِشْرِينَ مَعْنًى،

(1) ب: عارضي.
(2) من ب، وفي الأصل: كما.
(3) ب: البصرية.
(4) ب: الكوفية.
(5) بعدها في ب: " في ابتداء ".
(6) ب: الثلاث.
(7) ب: مرفوع لفظا.
(8) ب: على أنه.
(9) عبارة ب: " عامل معنوي وهو تجريده عن العوامل اللفظية ليسند إليه عند البصريين، أو عامل لفظي، وهو الخبر عند الكوفيين ".
(10) عبارة ب: " بعض النحاة عد له ".

ۛ والمُرَادُ هُنَا الاسْتِحْقَاقُ، وَالاخْتِصَاصُ[1]، أَوِ المُلْكُ. وَاللَّهِ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالعَلَمِيَّةِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ هُوَ اللامُ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ العَامَّةِ، وَهُوَ نَحْوُ حَصَلَ، عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ نَحْوُ حَاصِلٌ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى الحَمْدِ. وَهُوَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِحَصَلَ، أَوْ لِحَاصِلٍ حَقِيقَةً، وَلِلْجَارِّ وَالمَجْرُورِ مَجَازًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ المَحَلِّيِّ[2] هُوَ حَصَلَ، أَوْ حَاصِلٌ حَقِيقَةً، أَوِ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ مَجَازًا، وَالجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ، أَوِ المُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، الَّذِي هُوَ الحَمْدُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الخَبَرِ مَا مَرَّ.

رَبِّ: اسْمٌ مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلَفْظَةِ اللَّهِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ هُوَ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ[3] مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، مِثْلُ[4]: أَمْدَحُ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ مَا مَرَّ.

العَالَمِينَ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِاللامِ، أَوِ الأَلِفِ وَاللامِ، أَوِ الأَلِفِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِاليَاءِ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلَفْظَةِ رَبِّ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مَا مَرَّ. وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ الحَرَكَةِ، وَالتَّنْوِينِ[5] فِي المُفْرَدِ. الصَّلاةُ: الوَاوُ: حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ العَاطِفَةِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا[6] عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ، وُضِعَ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ. وَمَبْنِيُّ الأَصْلِ أَرْبَعَةٌ: الحَرْفُ، وَالفِعْلُ المَاضِي[7]، وَالأَمْرُ بِغَيْرِ اللامِ، وَالجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَلَى رَأْيِ البَعْضِ.

وَالصَّلاةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: أو الاختصاص.
(2) ب: محلا.
(3) ب: لفظا بأنه.
(4) ب: أي.
(5) ب: والنون.
(6) ساقطة من ب.
(7) ب: والماضي.

والسَّلامُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ /15/ عَلَى: الصَّلاةُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ المُبْتَدَأِ مَا مَرَّ، والظَّرْفُ الآتِي خَبَرُهُ، خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ، أَعْنِي الصَّلاَةَ، لَكِنَّ الأَوَّلَ ظَاهِرٌ[1].

عَلَى: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِلاسْتِعْلاءِ، وَأَلِفُهُ يَنْقَلِبُ يَاءً عِنْدَ دُخُولِهِ عَلَى الضَّمِيرِ.

سَيِّدِنَا: السَّيِّدِ[2]: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهُ عَلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ العَامَّةِ، وَهُوَ نَحْوُ حَصَلا، أَوْ حَاصِلانِ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ[3] هُمَا، الرَّاجِعُ إِلَى الصَّلاةِ والسَّلامِ، وَهُمَا ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الأَلِفِ، أَوِ الفَتْحِ، مَرْفُوعٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِحَصَلا، أَوْ حَاصِلانِ حَقِيقَةً، وَلِلْجَارِّ وَالمَجْرُورِ مَجَازًا، وَالجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ، أَوِ المُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ[4] بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ، وَالمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ الحَمْدُ للَّهِ، (فَهِيَ أَيْضًا إِخْبَارِيَّةٌ لَفْظًا، إِنْشَائِيَّةٌ مَعْنًى)[5]. وَسَيَأْتِي الكَلامُ والاخْتِلافُ فِي (وَزْنِ السَّيِّدِ)[6]. وَنَا: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَجْرُورٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى الأَلِفِ بِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلسَّيِّدِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المُضَافِ إِلَيْهِ مَا مَرَّ.

مُحَمَّدٍ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ[7] بِالعَلَمِيَّةِ الغَالِبَةِ[8]، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ لِلسَّيِّدِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ عَامِلُ المَتْبُوعِ. وَالمَعَارِفُ خَمْسٌ[9] الضَّمَائِرُ، وَالعَلَمُ، وَالمَوْصُولاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمُعَرَّفُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَكَذَا مَا أُضِيفَ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ المَذْكُورَاتِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً.

---

(1) بعدها في ب: " والعامل في رفع المعطوف عامل المعطوف عليه ".
(2) ساقطة من ب.
(3) بعدها في ب: لفظ.
(4) ب: رفع.
(5) ما بين القوسين ساقط من ب.
(6) ب: وزنه. وانظر ص 103 من هذا الكتاب.
(7) ب: معرفة.
(8) ساقطة من ب.
(9) ب: خمسة.

وَآلِهِ[1]: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى السَّيِّدِ، لا عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المَعْطُوفِ عَامِلُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَجْرُورٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا[2] عَلَى الكَسْرَةِ[3] بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلآلِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المُضَافِ إِلَيْهِ مَا مَرَّ.

وَصَحْبِهِ: الوَاوُ: مِنَ الحُرُوفِ[4] العَاطِفَة. وَصَحْبِ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الآلِ؛ لأَنَّهُ الأَقْرَبُ، أَوْ عَلَى السَّيِّدِ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ، عَلَى اخْتِلافٍ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي العَطْفِ عَلَى الأَقْرَبِ، أَوْ عَلَى الأَبْعَدِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المَعْطُوفِ /16/ عَامِلُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَجْرُورٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلصَّحْبِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المُضَافِ إِلَيْهِ مَا مَرَّ.

أَجْمَعِينَ: اسْمٌ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلِينَ مَوْضُوعٌ لِلتَّأْكِيدِ الشُّمُولِيِّ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِاليَاءِ بِأَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلآلِ وَالصَّحْبِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ التَّأْكِيدِ عَامِلُ المُؤَكَّدِ.

أَمَّا بَعْدُ:

كَلِمَةُ أَمَّا فِي نَحْوِ أَوَائِلِ الكُتُبِ لِمُجَرَّدِ تَأْكِيدِ مَدْخُولِهَا، كَمَا قَالُوا فِي: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، لا لِتَفْصِيلِ المُجْمَلِ.

(1) بعدها في ب: آل.
(2) ساقطة من ب.
(3) ب: الكسر.
(4) ب: حرف من الحروف.

وَكَلِمَةُ بَعْدُ، هَاهُنَا، مِنَ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ المُنْقَطِعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ، المَبْنِيَّةِ لَفْظًا عَلَى الضَّمِّ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ غَيْرِ لازِمِيٍّ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ[1]: إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَنْوِيًّا كَانَتْ مُعْرَبَةً، وَأَشَارَ إِلَى دَلِيلِ البِنَاءِ بِقَوْلِهِ[2]: إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَنْوِيًّا، بَلْ كَانَ نَسْيًا مَنْسِيًّا، كَانَتْ مُعْرَبَةً، كَمَا فِي صُورَةِ كَوْنِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَذْكُورًا، وَمَنْصُوبَةً مَحَلاً بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، إِمَّا لأَمَّا؛ لِنِيَابَتِهَا عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ، إِذِ الأَصْلُ[3] وَالتَّقْدِيرُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الحَمْدِ. وَهَذَا مَنْسُوبٌ إِلَى المُبَرِّدِ[4]، وَهُوَ المُسْتَفَادُ مِنْ كَلامِ التَّفْتَازَانِيِّ[5] فِي (شَرْحِ التَّلْخِيصِ)، وَإِمَّا لِلْجَزَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَمَّا فَأَقُولُ بَعْدَ الحَمْدِ لِلَّهِ، إلا أَنَّهُمْ لَمَّا كَرِهُوَا تَوَالِيَ حَرْفِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ قَدَّمُوا مَا هُوَ مِنْ مُتَعَلَّقَاتِ الجَزَاءِ، أَعْنِي بَعْدُ عَلَى الفَاءِ، دَفْعًا لِذَلِكَ المَكْرُوهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[6]، وَجُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَهُوَ المُخْتَارُ.

فَإِنَّ: الفَاءُ جَزَائِيَّةٌ، وَحَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ العَاطِفَةِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ. وَإِنَّ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ، مَوْضُوعٌ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ.

العَوَامِلَ: اسْمٌ مَعَرَّفٌ (بِاللامِ، أَوِ الأَلِفِ وَاللامِ، أَوِ الأَلِفِ)[7]، مَنْصُوبٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ اسْمٌ لإِنَّ.

---

(1) ب: في قوله الآتي.
(2) بعدها في ب: " لكون المضاف إليه منويا ".
(3) ب: والأصل.
(4) راجع المقتضب 355/2.
(5) هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه، (ت 791 هـــ، وقيل غير ذلك). صنف شرح تصريف الزنجاني، والمطول، وإرشاد الهادي، وشـرح المفتاح، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسـلام 24/3، والدرر الكامنة 350/4، ومفتاح السعادة 65/1، وشذرات الذهب 319/6، وكشف الظنون 334/6، والأعلام 219/7، ومعجم المؤلفين 228/12.
(6) الكتاب (بولاق) 312/2.
(7) عبارة ب: " بما مر ".

فِي النَّحْوِ:

فِي: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ[1] الجَارَّةِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الكَسْرَةِ[2] بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ. وَالنَّحْوِ[3]: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ فِي، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةُ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى العَوَامِلِ. وَهِيَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ /17/ (لِنَحْوِ الحَاصِلَةِ)[4] حَقِيقَةً، وَلِلْجَارِّ وَالمَجْرُورِ مَجَازًا، والمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْعَوَامِلِ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ.

عَلَى: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، المُرَادُ هُنَا هُوَ[5] الاسْتِعْلاءُ، كَمَا هُوَ الأَكْثَرُ فِي إِطْلاقِهِ[6].

مَا: كَلِمَةٌ مَوْصُولَةٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ، أَوِ الأَلِفَ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ.

أَلَّفَهُ: أَلَّفَ: فِعْلٌ مَاضٍ[7]، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الضَّمِّ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَنْصُوبٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ صَرِيحٌ[8] لِقَوْلِهِ: أَلَّفَ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِهِ مَحَلاً عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ الفِعْلُ، أَعْنِي: أَلَّفَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ.

---

(1) ب: حروف.
(2) ب: الكسر.
(3) ب: النحو.
(4) للحاصلة.
(5) ساقطة من ب.
(6) ب: إطلاقاته.
(7) ب: ماضي.
(8) ب: به.

الشَّيْخُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لأَلَّفَ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الفَاعِلِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ أَلَّفَ، وَأَلَّفَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَقَعَتْ صِلَةً لِمَا، وَالصِّلَةُ مَعَ المَوْصُولِ مَجْرُورٌ مَحَلاً، جَرُّهُ بِعَلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ لَغْوٌ، مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الآتِي: مِائَةٌ، بِاعْتِبَارِ مَعْدُودَةً بِهَذَا العَدَدِ.

الإِمَامُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ[1] صِفَةٌ لِلْشَّيْخِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ، وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ عَنِ المَوْصُوفِ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ (خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ)[2]، أَيْ: هُوَ الإِمَامُ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ[3]، أَعْنِي الإِمَامَ. وَهُوَ بِمَعْنَى المُقْتَدَى[4] بِهِ، فَهُوَ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، (كَالإِلَهِ وَاللِّبَاسِ)[5] بِمَعْنَى المَلْبُوسِ، وَلِذَا جَازَ كَوْنُهُ صِفَةً[6].

عَبْدُ القَاهِرِ: هُوَ فِي الأَصْلِ مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا لِلْشَّخْصِ المُعَيَّنِ، وَإِعْرَابُهُ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، وَمَعْنَاهُ بِاعْتِبَارِ الآنَ، فَالعَبْدُ مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ عَطْفُ بَيَانٍ لِلْشَّيْخِ، أَوِ الإِمَامِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ عَامِلُ مَتْبُوعِهِ. وَالقَاهِرُ اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلْعَبْدِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مَا مَرَّ.

ابْنُ[7]: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِعَبْدِ القَاهِرِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ.

---

(1) ساقطة من ب.
(2) عبارة ب: " مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ".
(3) بعدها في ب: أي.
(4) ب: مقتدى.
(5) ب: كاللباس.
(6) ب: نعتا.
(7) كذا في النسختين، والصواب: ابن.

اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ الابْنِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً لِعَلَمٍ /18/ ، وَمُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ العَلَمِ الْمَوْصُوفِ إِنْ كَانَ، وَالأَلِفُ مِنَ الابْنِ خَطًّا أَيْضًا، كَمَا حُذِفَ لَفْظًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ صِفَةً لَهُ، بَلْ كَانَ خَبَرًا[1]، فَلا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ[2]، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى: (ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ)[3]، بِتَنْوِينِ: عُزَيْرٌ، وَإِثْبَاتِ الأَلِفِ خَطًّا فِي الابْنِ، وَكَذَلِكَ لا يُحْذَفَانِ إِذَا أُضِيفَ الابْنُ إِلَى غَيْرِ العَلَمِ أَوْ وَقَعَ صِفَةً لِغَيْرِهِ، نَحْوُ: هَذَا زَيْدٌ ابْنُ أَخِينَا، وَهَذَا رَجُلٌ ابْنُ زَيْدٍ[4].

عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هُوَ كَعَبْدِ القَاهِرِ، فَهُوَ بِمَجْمُوعِهِ عَلَمٌ شَخْصِيٌّ، وَجُزْؤُهُ الأَوَّلُ مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلابْنِ. وَالعَامِلُ فِي جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَا مَرَّ. وَجُزْؤُهُ الثَّانِي أَيْضًا مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلْعَبْدِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مَا مَرَّ.

الجُرْجَانِيُّ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، إِمَّا مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ الصِّفَةِ عَامِلُ الْمَوْصُوفِ، أَوْ مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِعَبْدِ القَاهِرِ، أَوْ لِمَا تَقَدَّمَهُ مِنَ الشَّيْخِ وَالإِمَامِ. وَهَذَا التَّرْدِيدُ مُقْتَضَى الْمُقَايَسَةِ عَلَى العَطْفِ بِالحَرْفِ، وَقِيلَ هُوَ مُخْتَصٌّ بِعَبْدِ القَاهِرِ، لَكِنَّ كَمَالَ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ أَنْسَبُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلاً. فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْمُشْتَقِّ، بِسَبَبِ لُحُوقِ يَاءِ النِّسْبَةِ، وَهُوَ هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(رَحْمَةُ اللَّهِ)[5]: رَحْمَةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

اللَّهِ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ[6] بِالعَلَمِيَّةِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِلرَّحْمَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: خبرا عنه.
(2) ب: شيء منهما.
(3) التوبة الآية 30. وتمامها: ﴿.....وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾
(4) راجع صبح الأعشى 192/3.
(5) ما بين القوسين ساقط من ب.
(6) ب: معرفة.

عَلَيْهِ: عَلَى عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ[1] الجَارَّةِ، وَاليَاءُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الأَلِفِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ الوَاوِ، عَلَى مَا يُفْهَمُ مِمَّا نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ[2] عَنْ سِيبَوَيْهِ[3]، لَكِنَّ الانْقِلابَ مُخْتَصٌّ بِمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الضَّمِيرِ.

وَالهَاءِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الكَسْرِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ لازِمِيٍّ، مَجْرُورٌ مَحَلاًّ بِعَلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ العَامَّةِ، وَهُوَ حَصَلَتْ، أَوِ حَاصِلَةٌ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى الرَّحْمَةِ، وَهِيَ ضَمِيرٌ[4] مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضٍ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاًّ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِحَصَلَتْ، أَوْ حَاصِلَةٍ حَقِيقَةً، وَلِلْجَارِّ وَالمَجْرُورِ مَجَازًا /19/ ، وَالْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ، أَوِ المُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ المَحَلِّيِّ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: حروف.
(2) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، التركي، أبو نصر، إمام لغوي،(ت 393 هـ، وقيل غير ذلك). صنف تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، ومقدمة في النحو، وبيان الإعراب، وغيرها. ترجمته في إنباه الرواة 194/1، ومرآة الجنان 446/2، والنجوم الزاهرة 207/4، وديوان الإسلام 91/2، والأعلام 313/1، ومقدمة الصحاح ص 108.
(3) قال الجوهري: " قال سيبويه: ألفها منقلبة عن الواو إلا أنها تقلب مع المضمر تقول: عليك". الصحاح 2438/6.
وحديث سيبويه عن على لا يدل على أن أصل ألفها واو، قال: " وأما ما يتغير فلدى، وإلى، وعلى، إذا صرن أسماءً لرجال أو لنساء قلت: هذا لداك وعلاك، وهذا إلاك. وإنما قالوا: لديك، وعليك، وإليك في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة ". الكتاب (هارون) 412/3.
(4) ب: ضمير مستتر.

مِائَةُ: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، تَخَصَّصَتْ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ خَبَرُ إِنَّ[1] عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، وَهُوَ إِنَّ، أَوْ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لاسْمِ إِنَّ، وَهُوَ العَامِلُ[2]، بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ (دُخُولِهِ مُبْتَدَءًا، وَعَمَلُ إِنَّ مَقْصُورٌ عَلَى الاسْمِ، وَأَمَّا الخَبَرُ فَارْتِفَاعُهُ بِمَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِ إِنَّ، وَهُوَ المُبْتَدَأُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[3])[4].

وَعَامِلٍ[5]: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، وَقَعَ تَمْيِيزًا لِلْمِائَةِ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ[6] إِلَيْهِ لِلْمِائَةِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المُضَافِ إِلَيْهِ مَا مَرَّ. وَلا يَخْفَى عَلَيكَ أَنَّ لَفْظَ العَوَامِلِ مُغْنٍ عَنْ قَوْلِهِ: عَامِلٍ (بَعْدَ المِائَةِ)[7] إِلا أَنَّهُ تَعَرَّضَ لَهُ لِطُولِ الفَصْلِ المُوجِبِ لِلذُّهُولِ غَالِبًا.

وَهِيَ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ رَاجِعٌ إِلَى المِائَةِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

تَنْقَسِمُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَفْظًا، وَالعَامِلِ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ، وَهِيَ بِمَجْمُوعِهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ بِجُزْئِهِ الأَوَّلِ، وَهُوَ الهَاءُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[8]، ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، وَتَنْقَسِمُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا[9] خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: وَهِيَ[10] وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: لإن.
(2) من ب، وفي الأصل: العوامل.
(3) انظر ص 114 من هذا الكتاب.
(4) من ب، وفي الأصل: " دخول إن مبتدأ عاملا في الخبر عندهم، وأما عمل إن فمقصور على الاسم".
(5) ب: عامل.
(6) مكرر في ب.
(7) ما بين القوسين ساقط من ب.
(8) انظر ص 147 من هذا الكتاب.
(9) ب: بأنه.
(10) ب: هي.

عَلَى: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِلاسْتِعْلاءِ، وَلَعَلَّهُ هُنَا بِمَعْنَى إِلَى.

قِسْمَينِ: اسْمٌ مُثَنًّى نَكِرَةٌ، مَجْرُورٌ لَفْظًا جَرُّهُ بِاليَاءِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ عَلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، المَجْرُورُ وَحْدَهُ، عَلَى المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ[1]، عَلَى غَيْرِهِ[2] فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ هُوَ الفِعْلُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[3]، وَالنُّونُ عِوَضُ الحَرَكَةِ[4]، وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ[5].

لَفْظِيَّةٍ: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، إِمَّا مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ القِسْمَينِ، بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، إِنْ قُدِّمَ الرَّبْطُ عَلَى العَطْفِ، أَوِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، إِنْ قُدِّمَ العَطْفُ عَلَى الرَّبْطِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ البَدَلِ عَامِلُ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَإِمَّا مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ[6] خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ /20/، وَالتَّقْدِيرُ: الأَوَّلُ لَفْظِيَّةٌ، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْنِي لَفْظِيَّةً.

قَوْلُهُ[7]: وَمَعْنَوِيَّةٍ: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، إِمَّا مَجْرُورٌ، أَوْ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى لَفْظِيَّةٍ. وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المَعْطُوفِ، أَوْ رَفْعِهِ، أَوْ نَصْبِهِ عَامِلُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ[8]: فَاللَّفْظِيَّةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: والمجرور.
(2) ب: غير المختار.
(3) انظر ص 108 من هذا الكتاب.
(4) ب: عن الحركة.
(5) للكوفيين تعليلات ثلاث. انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 235 - 236.
(6) ب: على أنه.
(7) ساقطة من ب.
(8) ساقطة من ب.

قَوْلُهُ(3): مِنْهَا: مِنْ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، المُرَادُ[1] التَّبْعِيضُ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَجْرُورٌ مُتَّصِلٌ عَائِدٌ إِلَى المِائَةِ، مَجْرُورٌ مَحَلاً، جَرُّهُ بِمِنْ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةُ، فَالمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: اللَّفْظِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ، وَالعَامِلُ اللَّفْظِيُّ مَا يَكُونُ فِيهِ حَظٌّ لِلِّسَانِ وَنَصِيبٌ[2]، وَالمَعْنَوِيُّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

تَنْقَسِمُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَفْظًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ. فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ بِمَجْمُوعِهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، أَوْ بِجُزْئِهِ الأَوَّلِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[3]، ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، وَتَنْقَسِمُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ[4] خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: اللَّفْظِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

إِلَى: حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ، أَوِ الأَلِفِ،بِبِنَاءٍ أَصْلِيٍّ، وَأَلِفُهُ تَنْقَلِبُ[5] يَاءً عِنْدَ دُخُولِهِ عَلَى الضَّمِيرِ، كَمَا مَرَّ فِي عَلَى، وُضِعَ، فِي[6] المَشْهُورِ، لِمَعْنَيَيْنِ:

الأَوَّلُ المُصَاحَبَةُ الَّتِي تُسْتَفَادُ[7] مِنْ كَلِمَةِ مَعَ.

وَالثَّانِي انْتِهَاءُ الغَايَةِ.

لَكِنَّ هَذَا الكَلامَ لَهُ غُمُوضٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ نِهَايَتُهُ، فَيَكُونُ مَعْنَى انْتِهَاءِ الغَايَةِ انْتِهَاءُ النِّهَائِيَّةِ، وَلا يَظْهَرُ مَعْنَاهُ، فَلا بُدَّ مِنَ القَوْلِ بِالتَّجَوُّزِ بِأَنْ يُقَالَ: المَعْنَى انْتِهَاءُ ذِي الغَايَةِ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

---

(1) ب: المراد هنا.
(2) عبارة ب: " ما يكون للسان فيه حظ ونصيب ".
(3) راجع ص من هذا البحث.
(4) ب: بأنها.
(5) ب: وتنقلب ألفه.
(6) ب: على.
(7) ب: يستفاد.

الأَوَّلُ أنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَجَازًا بِالحَذْفِ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَجَازًا مُرْسَلاً بِذِكْرِ الجُزْءِ، وَهُوَ الغَايَةُ، وَإِرَادَةُ الكُلِّ، وَهُوَ ذُو الغَايَةِ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى-: (ﮗ ﮘ)[1]، الآية[2]. لَكِنَّ الفَرْقَ بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى الاحْتِمَالِ الثَّانِي، وَبَيْنَ: (ﮗ ﮘ)، هُوَ أَنَّ عَلاقَةَ المَجَازِ المُرْسَلِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ هِيَ الكُلِّيَّةُ وَالجُزْئِيَّةُ، وَفِي (ﮗ ﮘ) هِيَ الحَالِيَّةُ وَالمَحَلِّيَّةُ.

قِسْمَيْنِ /21/: اسْمٌ مُثَنَّى نَكِرَةٌ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِاليَاءِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ إِلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ، لَغْوٌ، مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، المَجْرُورُ وَحْدَهُ عَلَى المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ عَلَى غَيْرِهِ[3] فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ[4] مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: تَنْقَسِمُ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ[5] مَا مَرَّ، وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ الحَرَكَةِ، وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ.

سَمَاعِيَّةٍ: بِالجَرِّ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ القِسْمَيْنِ، بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، إِنْ قُدِّمَ الرَّبْطُ عَلَى العَطْفِ، وَبَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، إِنْ قُدِّمَ إِرَادَةُ[6] العَطْفِ عَلَى إِرَادَةِ[7] الرَّبْطِ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ البَدَلِ عَامِلُ المُبْدَلِ مِنْهُ، أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ أَعْنِي سَمَاعِيَّةً.

وَقِيَاسِيَّةٍ: إِمَّا مَجْرُورٌ، أَوْ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى سَمَاعِيَّةٍ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّ المَعْطُوفِ أَوْ رَفْعِهِ، أَوْ نَصْبِهِ عَامِلُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِمَّا نَفْسُهُ، كَمَا هُوَ رَأْيُ أَرْبَابِ الانْصِبَابِ[8]، أَوْ مِثْلُهُ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِمْ.

---

(1) سورة يوسف الآية 82. وتمامها: ﴿.....ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾

(2) ساقطة من ب.

(3) ب: غير المختار.

(4) ب: بأنه.

(5) ساقطة من ب.

(6) ساقطة من ب.

(7) ساقطة من ب.

(8) راجع ص 49، حاشية رقم 1.

اعْلَمْ أَنَّ السَّمَاعِيَّ فِي اللُّغَةِ هُوَ المَنْسُوبِ إِلَى السَّمَاعِ، وَفِي الاصْطِلاحِ مَا لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جُزْئِيَّاتِهَا[1]. وَالقِيَاسِيُّ فِي اللُّغَةِ المَنْسُوبُ[2] إِلَى القِيَاسِ، وَفِي الاصْطِلاحِ مَا ذُكِرَ لَهُ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَحْكَامِ جُزْئِيَّاتِ مَوْضُوعَاتِهَا، وَتُسْتَنْبَطُ[3] تِلْكَ الأَحْكَامُ مِنْ تِلْكَ القَاعِدَةِ، بِجَعْلِ مَوْضُوعِ تِلْكَ القَاعِدَةِ حَدًّا أَوْسَطَ، بِأَنْ يُجْعَلَ مَحْمُولاً فِي الصُّغْرَى السَّهْلَةِ الحُصُولُ، وَمَوْضُوعًا فِي الكُبْرَى يَحْصُلُ المَطْلُوبُ. وَهَذَا مُطَّرِدٌ فِي الاسْتِنْبَاطِ، وَلَوْ فِي اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ المُسْتَنْبَطَةِ مِنَ القَوَاعِدِ الأُصُولِيَّةِ. فَإِنَّ القَوَاعِدَ الأُصُولِيَّةَ مِثْل مَأْمُورِ الشَّارِعِ وَاجِبٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا بِالطَّرِيقِ المَذْكُورِ إِلَى الاسْتِنْبَاطِ المَذْكُورِ[4] وَأَمَّا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَبِأَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِنَا: الفِعْلُ يَرْفَعُ فَاعِلَهُ، الَّذِي هُوَ القَاعِدَةُ الكُلِّيَّةُ، ضَرَبَ فِعْلٌ، (وَكُلُّ فِعْلٍ)[5] يَرْفَعُ فَاعِلَهُ، يَنْتُجُ أَنَّ ضَرَبَ يَرْفَعُ فَاعِلَهُ، بِخِلافِ السَّمَاعِيِّ، فَإِنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الحَرْفُ عَلَى إِطْلاقِهِ يَجُرُّ مَدْخُولَهُ، فَإِنَّ مِنَ الحُرُوفِ مَا هُوَ لِلْعَطْفِ، لا لِلْجَرِّ. وَالقَوْلُ بِأَنَّ العَامِلَ القِيَاسِيَّ مَا يَكُونُ عَمَلُهُ مُسْتَنِدًا إِلَى عِلَّةٍ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ عَمَلَ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ مُسْتَنِدٌ إِلَى عِلَّةِ المُشَابَهَةِ بِالفِعْلِ[6] مَعَ أَنَّهَا مِنَ /22/ العَوَامِلِ السَّمَاعِيَّةِ.

قَوْلُهُ[7]: فَالسَّمَاعِيَّةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ[8] بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) انظر التعريفات ص 53.
(2) ب: هو المنسوب.
(3) من ب، وفي الأصل: ستنبط.
(4) ب: المزبور.
(5) ب: والفعل.
(6) ساقطة من ب.
(7) ساقطة من ب.
(8) بعدها في ب: لفظا.

مِنْهَا: مِنْ[1]: حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، وَالمُرَادُ هُنَا التَّبْعِيضُ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ مَجْرُورٌ مَحَلاً، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ المَحَلِّيِّ مِنْ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةِ، أَيْ الكَائِنَةِ بَعْضًا مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ الوَاقِعَةِ بَعْضًا مِنَ المِائَةِ، فَالضَّمِيرُ، هُنَا[2]، عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِيَّةِ، وَإِنْ أَمْكَنَ إِرْجَاعُهُ إِلَى المِائَةِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ بَعْضَ البَعْضِ بَعْضٌ، فَقِيَاسُ المُسَاوَاةِ فِيهِ مُنْتَجٌ، وَلَوْ بِالوَاسِطَةِ[3]، وَالمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: السَّمَاعِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ[4] عَامِلُ المَوْصُوفِ.

قَوْلُهُ(1): أَحَدٌ: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ[5] بِإِرَادَةِ تَقْدِيمِ العَطْفِ عَلَى الرَّبْطِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: البَيْتُ سَقْفٌ وَجُدْرَانٌ، أَوْ بِمُلاحَظَةِ جَعْلِ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ[6]؛ خَبَرٌ[7] لِقَوْلِهِ: السَّمَاعِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ[8]مَا مَرَّ، وَالتَّنْوِينُ فِيهِ تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ مَا لَحِقَ آخِرُ الكَلِمَةِ لِلدِّلالَةِ عَلَى مَكَانَتِهَا وَرُسُوخِهَا فِي الاسْمِيَّةِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُشْبِهِ الفِعْلَ بِالوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ اعْتُبِرَا فِي مَنْعِ الصَّرْفِ، وَلَيْسَ لِلتَّنْكِيرِ، وَلا لِغَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ التَّنْوِينِ[9].

أَمَّا عَدَمُ كَوْنِهِ لِلتَّنْكِيرِ فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلتَّنْكِيرِ لَزَالَ بِزَوَالِهِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ، فَالمُقَدَّمُ[10].

(1) بعدها في ب: " عامل لفظي سماعي ".
(2) ب: هاهنا.
(3) في حاشية ب: " أي بواسطة العوامل اللفظية ".
(4) بعدها في ب: محلا.
(5) أي قوله: تسعون.
(6) بعدها في ب: " كما هو المناسب بمقام التعداد، فإن الغالب فيه ترك العطف ".
(7) قوله: خبر، خبر لقوله: بأنه مع ما بعده...
(8) بعدها في ب: لفظا.
(9) ب: من أقسامه.
(10) ب: فكذا المقدم.

وَأَمَّا عَدَمُ كَوْنِهِ لِمَا عَدَاهُ مِنْ تَنْوِينِ العِوَضِ كَيَوْمَئِذٍ، وَالمُقَابَلَةِ كَمُسْلِمَاتٍ[(1)]، وَالتَّرَنُّمِ[(2)]، كَقَوْلِهِ[(3)]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا[(4)]

فَظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنِ البَيَانِ.

قَوْلُهُ[(5)]: وَتِسْعُونَ: اسْمٌ يُشْبِهُ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ[(6)]، مَرْفُوعٌ لَفْظًا، رَفْعُهُ بِالوَاوِ عَلَى أَنَّهُ[(7)] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَحَدٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ المَعْطُوفِ عَامِلُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ الحَرَكَةِ، وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ.

قَوْلُهُ: عَامِلاً: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، مَنْصُوبٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ عَنِ العَدَدِ المَذْكُورِ، أَعْنِي: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ التَّمْيِيزِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ العَدَدُ المَذْكُورُ، الَّذِي هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ، أَيْ غَيْرَ جُمْلَةٍ، مِقْدَارٌ تَمَّ بِالتَّنْوِينِ، وَبِنُونٍ[(8)]شِبْهِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، فَصَارَ لِذَلِكَ[(9)]مُشَابِهًا لِلْفِعْلِ التَّامِّ بِالفَاعِلِ، فَعَمِلَ فِي[(10)] التَّمْيِيزِ عَمَلاً قِيَاسِيًّا، كَمَا أَنَّ عَمَلَ الفِعْلِ التَّامِّ بِالفَاعِلِ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ قِيَاسِيٌّ.

(وَالقِيَاسِيَّةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ /23/، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) ب: كما في مسلمات.
(2) ب: وتنوين الترنم.
(3) ب: كما في قوله.
(4) البيت من الوافر، وتمامه: وقولي إن أصبت لقد أصابا. وهو لجرير في ديوانه ص 813، والخصائص 96/2، والمقاصد النحوية 91/1، والمفصل ص 392، وهمع الهوامع 407/4، وشرح المفصل 29/9، وشرح الأشموني 14/1، وشرح شواهد المغني 762/2، وخزانة الأدب 504/1، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه 218/4، والإنصاف ص 655، ومغني اللبيب ص 447، ورصف المباني ص 29، 353، وشرح عمدة الحافظ ص 98، والمنصف 224/1، وشرح المفصل 15/4، 145، 7/9، ولسان العرب(خنا) 244/14.
(5) ساقطة من ب.
(6) ساقطة من ب.
(7) ب: بأنه.
(8) ب: أو بنون.
(9) ب: بذلك.
(10) بعدها في ب: نصب.

قَوْلُهُ: مِنْهَا)[1]: مِنْ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ (وَالمُرَادُ هُنَا)[2]، التَّبْعِيضُ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ مَجْرُورٌ مَحَلاً، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ المَحَلِّيِّ[3] مِنْ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةُ، أَيِ الكَائِنَةُ بَعْضًا مِنَ المِائَةِ[4]، وَالوَاقِعَةُ قِسْمًا لِلَّفْظِيَّةِ، الوَاقِعَةِ قِسْمًا لِلْمِائَةِ، كَمَا مَرَّ فِي السَّمَاعِيَّةِ. وَالمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: القِيَاسِيَّةُ. وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ.

قَوْلُهُ: سَبْعَةُ: اسْمٌ مُخَصَّصٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: القِيَاسِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: عَوَامِلَ: اسْمٌ غيرُ مُنْصَرِفٌ بِسَبَبِ كَوْنِهِ صِيْغَةَ مُنْتَهَى الجُمُوعِ. وَهِيَ الصِّيْغَةُ الَّتِي كَانَ أَوَّلُهَا مَفْتُوحًا، وَثَالِثُهَا أَلِفًا، وَبَعْدَ الأَلِفِ حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانَ، أَوْ ثَلاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، مَجْرُورٌ لَفْظًا، جَرُّهُ بِالفَتْحَةِ بِأَنَّهُ[5] مُضَافٌ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ: سَبْعَةٌ، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ[6]: وَالمَعْنَوِيَّةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ. وَالمَعْنَوِيُّ هُوَ مَنْسُوبٌ[7] إِلَى المَعْنَى (المُقَابِلِ لِلَّفْظِ)[8]. وَقَدْ مَرَّ[9] تَعْرِيفُهُ.

---

(1) عبارة ب: " قوله والقياسية منها.
(2) ب: المراد منها هاهنا.
(3) ساقطة من ب.
(4) عبارة ب: " أي الكائنة بعضا من اللفظية الكائنة بعضا من المائة.
(5) ب: على أنه.
(6) ساقطة من ب.
(7) عبارة ب: المعنوي المنسوب.
(8) ما بين القوسين ساقط من ب.
(9) ب: سمعت.

مِنْهَا: مِنْ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ. وَالهَاءُ ضَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ عَائِدٌ إِلَى المِائَةِ، مَجْرُورٌ مَحلاً، جَرُّهُ بِمِنْ، الجَارُّ وَالمَجْرُورُ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةُ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى: المَعْنَوِيَّةُ[1]، وَهِيَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَرْفُوعٌ مَحَلاً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْحَاصِلَةِ حَقِيقَةً، وَلِلْجَارِّ وَالمَجْرُورِ مَجَازًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَحَلاً هُوَ الحَاصِلَةُ حَقِيقَةً، أَوِ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ مَجَازًا، وَالمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَعْنَوِيَّةِ، وَالْعامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ عَامِلُ المَوْصُوفِ، وَهُوَ التَّجْرِيدُ المَذْكُورُ مِرَارًا،أَوِ الخَبَرُ[2].

عَدَدَانِ[3]: اسْمٌ مُثَنًّى نَكِرَةٌ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا، رَفْعُهُ بِالأَلِفِ بِأَنَّهُ[4] خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: المَعْنَوِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ، وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ الحَرَكَةِ، وَالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ.

وَالمُرَادُ أَنَّ العَامِلَ المَعْنَوِيَّ مَعْدُودَانِ، لا نَفْسُ العَدَدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَلَوْ قَالَ: اثْنَانِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

ثُمَّ القَوْلُ بِأَنَّ العَامِلَ المَعْنَوِيَّ عَدَدَانِ[5] مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا عِنْدَ الكُوفِيِّينَ /24/ فَهِيَ كَثِيرَةٌ[6]، كَمَا سَتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ بَيَانِ مَذْهَبِ[7] النُّحَاةِ.

قَوْلُهُ: فَالجُمْلَةُ: اسْمٌ مُفْرَدٌ(مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ)[8]، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ(3) مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) عبارة ب: " إلى قوله المعنوية ".
(2) بإزائها في حاشية ب: " في مذهب الكوفيين ".
(3) ب: قوله عددان.
(4) ب: على أنه.
(5) ب: اثنان عند.
(6) ب: فكثيرة.
(7) ب: مذاهب.
(8) ما بين القوسين بدله في ب: ونكرة.

(مِائَةُ عَامِل)[1]: مِائَةُ: اسْمٌ، (مُفْرَدٌ، نَكِرَةٌ) (1)، مُخَصَّصٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَمَرْفُوعٌ[2]لَفْظًا بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: الجُمْلَةُ.

وَقَوْلُهُ: عَامِلٍ: اسْمٌ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ، مَجْرُورٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ: مِائَةُ، وَالعَامِلُ فِي (جَرِّ المُضَافِ إِلَيهِ)[3] مَا مَرَّ مِرَارًا[4].

قَوْلُهُ: وَالسَّمَاعِيَّةُ: اسْمٌ مُعَرَّفٌ بِمَا مَرَّ، مَرْفُوعٌ لَفْظًا بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَا مَرَّ.

مِنْهَا: مِنْ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ، حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ، وُضِعَ لِمَعَانٍ، المُرَادُ هُنَا التَّبْعِيضُ. وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَجْرُورٌ مُتَّصِلٌ عَائِدٌ إِلَى العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، أَوْ إِلَى المِائَةِ، مَجْرُورٌ مَحَلاً، جَرُّهُ بِمِنْ، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةُ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى السَّمَاعِيَّةِ، وَهِيَ بِجُمْلَتِهِ، أَوْ بِجُزْئِهِ الأَوَّلِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ لَفْظًا عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، مَحَلاً مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: الكَائِنَةُ، وَالمُفْرَدُ الظَّرْفِيُّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: السَّمَاعِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الصِّفَةِ مَحَلاً عَامِلُ المَوْصُوفِ.

تَتَنَوَّعُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَفْظًا، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ اللَّفْظِيِّ مَا مَرَّ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ بِاسْتِتَارٍ جَائِزِيٍّ، وَهُوَ هِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى السَّمَاعِيَّةِ. وَهِيَ بِجُزْئَيْهِ، أَوْ بِأَحَدِ[5] جُزْئَيْهِ، ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ بِبِنَاءٍ عَارِضِيٍّ لازِمِيٍّ، فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: تَتَنَوَّعُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِهِ مَحَلاً عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ تَتَنَوَّعُ، وَتَتَنَوَّعُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: السَّمَاعِيَّةُ، وَالعَامِلُ فِي رَفْعِ الخَبَرِ مَحَلاً مَا مَرَّ.

عَلَى: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ سَمَاعِيٌّ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ مِرَارًا.

(1) ما بين القوسين ساقط من ب.
(2) ب: ومفرد مرفوع.
(3) ما بين القوسين بدله في ب: جره.
(4) ساقطة من ب.
(5) ب: أحد.

ثَلاثَةَ عَشَرَ: هُوَ تَرْكِيبٌ تَضْمِينِيٌّ، أَيْ مُتَضَمِّنٌ لِحَرْفِ العَطْفِ. وَقَوْلُ العَارِفِ الجَامِيِّ[1]: امْتِزَاجِيٌّ، اعْتَرَضَ عَلَيْهِ عِصَامُ الدِّينِ[2] بِأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ تَضَمُّنِيٌّ تَعْدَادِيٌّ، كِلا جُزْئَيْهِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الفَتْحِ، الأَوَّلُ بالتَّوَسُّطِ، أَيْ بِسَبَبِ وُقُوعِ آخِرِهِ فِي وَسَطِ الكَلِمَتَيْنِ، وَالثَّانِي بِالتَّضَمُّنِ، أَيْ بِسَبَبِ تَضَمُّنِهِ لِحَرْفِ العَطْفِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ مَحَلاً، وَالعَامِلُ فِي جَرِّهِ عَلَى، الجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ /25/ مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ: الكَائِنَةَ، فَيكُونُ حَالاً مِنْ فَاعِلِ: تَتَنَوَّعُ، أَوْ بِنَحْوِ: تَنَوُّعًا فِيكُونُ مَفْعُولاً مُطْلَقًا مَجَازًا. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الظَّرْفِ مُسْتَقِرًّا، إِمَّا وَاقِعٌ مَوْقِعَ الحَالِ، أَوْ مَوْقِعَ المَصْدَرِ. نَظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ البَيْضَاوِيُّ[3] فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: (گ گ گ ں) [4] الآية[5]، أَوْ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَتَنَوَّعُ، المَجْرُورُ وَحْدَهُ عَلَى المُخْتَارِ، أَوِ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ عَلَى غَيْرِهِ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ غَيْرُ صَرِيحٍ لِقَوْلِهِ: تَتَنَوَّعُ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ مَا مَرَّ.

---

(1) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، (ت 898 هـ). صنف شرح الكافية (الفوائد الضيائية)، والدرر الفاخرة، وشرح الرسالة العضدية، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 77/2، وشذرات الذهب 390/7، والأعلام 296/3، ومعجم المؤلفين 122/5.

(2) هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني، (ت 943 هـ)، صنف حاشية على الفوائد الضيائية، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح الرسالة الترشيحية في أقسام الاستعارات، وغيرها. ترجمته في كشف الظنون 328/2، وشذرات الذهب 291/8، ومعجم المؤلفين 101/1.

(3) أنوار التنزيل 220/2. والبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين البيضاوي، (ت 685 هـ)، صنف أنوار التنزيل، ولب الألباب في علم الإعراب، ومختصر الكافية، وغيرها. ترجمته في الأعلام 110/4، وطبقات الشافعية 157/8، وديوان الإسلام 257/1، وبغية الوعاة 50/2.

(4) سورة النساء الآية 77. وتمامها: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ....أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾

(5) ساقطة من ب.

قَوْلُهُ[1]: نَوْعًا: تَمْيِيزٌ يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الَّذِي فِي ثَلاثَةَ عَشَرَ، وَالعَامِلُ فِي نَصْبِ التَّمْيِيزِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ الاسْمُ المُفْرَدُ المِقْدَارُ[2] التَّامُّ بِالتَّنْوِينِ تَقْدِيْرًا، وَهُوَ ثَلاثَةَ عَشَرَ؛ لأَنَّ التَّمَامِيَّةَ بِالتَّنْوِينِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ مَلْفُوظًا، كَمَا فِي الأَمْثِلَةِ المَشْهُورَةِ المَذْكُورَةِ، أَوْ مُقَدَّرًا[3] كَمَا فِي غَيْرِ[4] المُتَصَرِّفِ، نَحْوُ: عِنْدِي مَكَايِلُ بُرًّا، وَمَثَاقِيلُ ذَهَبًا، وَكَمَا فِي المَبْنِيِّ، مِثْلُ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمِثْلُ: لَهُ عَلَيَّ خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا.

وَبَعْدَمَا أَوْعَيْتَ مَا تَلَوْتُ عَلَيْكَ مِنْ دِقَّةِ الإِعْرَابِ، فَاسْتَمِعْ لِمَا أُبَيِّنُ لَدَيْكَ مِنْ مَذَاهِبِ البَصْرِيِّينَ، وَالكُوفِيِّينَ فِي هَذَا البَابِ عَلَى مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ آبَائِنَا الأَوَّلِينَ، وَمَشَايِخِنَا الأَقْدَمِينَ، رِضْوَانُ اللَّهِ[5] عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَاقْتَصِرُ فِي ذَلِكَ البَيَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الفَرِيقَانِ مِنْ رُءُوسِ المَسَائِلِ، تَارِكًا لِمَا أَوْرَدَاهُ عَلَى مَطَالِبِهِمْ مِنْ وُجُوهِ الدَّلائِلِ، طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ، وَاعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ الاشْتِهَارَ قَدْ يُغْنِي عَنِ الالْتِفَاتِ وَالاعْتِبَارِ، إِغْنَاءَ الصَّبَاحِ عَنِ المِصْبَاحِ فِي مُقَدِّمَةِ النَّهَارِ، فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ أَحُوْلُ[6]، وَإِلَيْهِ نَرْجِعُ وَنَؤُولُ.

(1) ساقطة من ب.
(2) ب: والمقدار.
(3) ب: مقدارا.
(4) ب: الغير.
(5) بعدها في ب: تعالى.
(6) ب: حولي.

ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الاسْمَ مُشْتَقٌّ، أَيْ بِالاشْتِقَاقِ العِلْمِيِّ[2]، مِنَ السِّمَةِ، بِمَعْنَى العَلامَةِ، وَالتَّاءُ فِيهَا عِوَضٌ عَنِ الوَاوِ المَحْذُوفَةِ، إِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ اللازِمِ وَالمُتَعَدِّي، عِنْدَ الكُوفِيِّينَ كَمَا يَأْتِي، أَوْ تَبَعًا لِيَسِمُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، كَمَا فِي عِدَةٍ، أَوْ مُشْتَقٌّ مِنَ الوَسْمِ، حُذِفَتِ الوَاوُ لِمَا ذُكِرَ، وَعُوِّضَ عَنْهَا هَمْزَةُ الوَصْلِ تَقْلِيلاً لِلإِعْلالِ. وَقَالَ البَيْضَاوِيُّ: هُوَ[3] عِنْدَهُمْ مُشْتَقٌّ مِنَ السِّمَةِ، وَأَصْلُهُ وَسْمٌ[4]. وَتَرَكَ التَّرْدِيدَ المَذْكُورَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ السّمْوِ، كَقِنْوٍ، أَوْ كَعُضْوٍ، حُذِفَ الوَاوُ لِلتَّخْفِيفِ، لا لِلإِعْلالِ، وَلِذَا صَارَ مَا قَبْلَهَا مَحَلاً لِلإِعْرَابِ، فَحُرِّكَ لِذَلِكَ، وَلَمَّا حُرِّكَ الَّذِي /26/ هُوَ سَاكِنٌ، أَعْنِي المِيمَ، أُسْكِنَ الَّذِي هُوَ مُتَحَرِّكٌ، أَعْنِي السِّينَ، وَأُدْخِلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الوَصْلِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 1، ومسائل خلافية مسألة رقم 4، وائتلاف النصرة ص 27.
(2) بعدها في ب: الكبير. وبإزائها في ب: " الاشتقاق العلمي أن تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى، منسوب إلى العلم؛ لأن الوجدان في تعريفه بمعنى العلم. وأما الاشتقاق العملي فهو أن تأخذ لفظا من لفظ، منسوب إلى العمل؛ لأن الأخذ في تعريفه عمل، كاشتقاق ضرب من الضرب".
(3) ب: وهو.
(4) عبارته: " واشتقاقه من السمو؛ لأنه رفعة للمسمى وشعار له. ومن السمة عند الكوفيين، وأصله وسم، حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة ليقل إعلاله ". أنوار التنزيل 28/1.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ المُعْتَلَّةَ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ، وَمُكَبَّرَةً، وَمُوَحَّدَةً فَهِيَ مُعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانَيْنِ، أَيْ بِإِعْرَابَيْنِ، بِالحَرَكَةِ وَالحَرْفِ المَلْفُوظَيْنِ.

وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانَ وَاحِد، أَيْ بِإِعْرَابٍ وَاحِد، وَهُوَ الحَرْفُ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ. وَنَقَلَ الفَاضِلُ الخَبِيصِيُّ فِي (شَرْحِ الكَافِيَةِ) عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ مُعْرَبَةٌ بِالحُرُوف وَالحَرَكَاتِ التَّقْدِيرِيَّةِ، وَحِينَئِذٍ الفَرْقُ بَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، وَبَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ[2] الكُوفِيُّونَ بِكَوْنِ[3] الحَرَكَةِ مَلْفُوظَةً عِنْدَهُمْ، وَمُقَدَّرَةً عِنْدَهُ.

وَعَلَى هَذَا لَوْ حُمِلَ كَلامُ الكُوفِيِّينَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَبْعُدْ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ فِي أَبِيكَ،مَثَلاً، عِنْدَ الكُوفِيِّينَ فِي مَوْضِعَينِ؛ لأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالحَرَكَةِ المَلْفُوظَةِ يَكُونُ فِي عَيْنِ الفِعْلِ، وَإِعْرَابَهُ بِالحَرْفِ يَكُونُ فِي لامِ الفِعْلِ، فَقَدْ صَدَقَ كَوْنُ إِعْرَابِهِ مِنْ مَكَانَيْنِ، وَأَمَّا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فَالإِعْرَابُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ لامُ الفِعْلِ، سَوَاءٌ كَانَ بِالحَرْفِ فَقَطْ، كَمَا هُوَ المَشْهُورُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ، أَوْ بِالحَرْفِ وَالحَرَكَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ، كَمَا نَسَبَهُ الخَبِيصِيُّ إِلَيْهِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 2، والتبيين مسألة رقم 20، وائتلاف النصرة ص 28.
وقد ذكر بعض النحويين أن في إعراب الأسماء الستة اثني عشر مذهبا. انظر الفرائد الجديدة 80/1، وهمع الهوامع 123/1-125. وللكوفيين من هذه المذاهب ثلاثة هي:
1- أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة عليها. وهو منسوب تارة للكوفيين كما في المقتضب 155/2، وأسرار العربية ص 44، والإيضاح في شرح المفصل 117/1، وشرح الكافية 27/1، وتارة ثانية للكسائي والفراء كما في ارتشاف الضرب 416/1، وشفاء العليل 122/1، وتارة ثالثة للفراء كما في التبيين للعكبري مسألة رقم 20 ص 194، والأمالي الشجرية 40/2.
2- أنها معربة بالحروف فقط، وأن هذه الحروف هي الإعراب نفسه؛ لإغنائها عن الحركات ونيابتها عنها، وهو مذهب هشام بن معاوية في أحد قوليه كما في ارتشاف الضرب 415/1، والمساعد 29/1، وشرح الأشموني مع الصبان 74/1، وهمع الهوامع 123/1. والغريب في الأمر أن ينسب الزجاجي هذا المذهب للكوفيين. انظر مجالس العلماء ص 252.
3- أنها معربة بالعين والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وهو مذهب هشام في قوله الثاني كما في ارتشاف الضرب 416/1. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص 108.
(2) ساقطة من ب.
(3) ب: يكون.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ[2] الأَلِفَ، وَالوَاوَ، وَاليَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الفَتْحَةِ، وَالضَّمَةِ، وَالكَسْرَةِ فِي أَنَّهَا إِعْرَابٌ، وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ الاسْمَ، الَّذِي آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، بِأَنْ يُقَالَ فِي طَلْحَةَ: طَلْحُونَ[4]، وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المَقْصُورَ إِذَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ سَقَطَتْ أَلِفُهُ فِي التَّثْنِيَةِ، فِيقَالُ فِي تَثْنِيَةِ خَوْزَلَى[6] وَقَهْقَرَى: خَوْزَلانِ وَقَهْقَرَانِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ، فِيقَالُ فِي تَثْنِيَةِ خَوْزَلَى: خَوْزَلَيَانِ، وَفِي القَهْقَرَى: قَهْقَرَيَانِ. وَالخَوْزَلَى، وَالخَيْزَلَى مِشْيَةٌ فِيهَا[7] تَفَكُّكٌ وَارْتِعادٌ.

(1) الإنصاف مسألة رقم 3، والتبيين مسألة رقم 22، وائتلاف النصرة ص 29.
وفي الواقع أن الكوفيين مختلفون في تعيين علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، والمنقول عنهم خمسة آراء هي:
1- الألف والواو والياء هي الإعراب نفسه، وهو منقول عن الكوفيين كما في الإيضاح في علل النحو ص 141، وشرح المقدمة المحسبة 129/1، والمساعد 48/1، وعن الفراء كما في فاتحة الإعراب ص 132، وشرح ألفية ابن معطي 276/1، وعن ثعلب والكسائي كما في ارتشاف الضرب 264/1.
2- الألف والياء في المثنى حرف إعراب بمنزلة الدال من زيد، وحركة الإعراب مقدرة فيهما، وهو منقول عن الكسائي والفراء كما في ارتشاف الضرب 264/1.
3- انقلاب الألف إلى ياء في المثنى هو الإعراب، وهو منقول عن الفراء كما في الخصائص 73/3.
4- الألف والياء والواو حروف إعراب في نية الحركة، وفُسرت عبارة (في نية الحركة) بأن "الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا"، وهو منقول عن الفراء كما في الإيضاح في شرح المفصل 117/1.
5- الألف في المثنى بدل من ضمتين والواو في الجمع بدل من ثلاث ضمات، وهو منقول عن ثعلب كما في الإيضاح في علل النحو ص 141.
(2) من ب، ساقطة من الأصل.
(3) الإنصاف مسألة رقم 4، والتبيين مسألة رقم 26، وائتلاف النصرة ص 30.
(4) من ب، وفي الأصل: طلحتون.
(5) الإنصاف مسألة رقم 110، وائتلاف النصرة ص 70.
(6) من ب، وفي الأصل: خوزل.
(7) ب: فها.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا حُذِفَتْ فِي نَحْوِ: طَالِقٍ، وَطَامِثٍ، وَحَائِضٍ لِلاخْتِصَاصِ بِالمُؤَنَّثِ، أَيْ أَنَّ التَاءَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. فَأَيُّ كَلِمَةٍ اخْتَصَّتْ بِالمُؤَنَّثِ، وَلَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ لَمْ تَحْتَجْ[2] إِلَى /27/ إِلْحَاقِ تَاءِ التَّأْنِيثِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا حُذِفَتْ؛ لأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ النَّسَبَ. فَالحَائِضُ بِمَعْنَى ذِي حَيْضٍ كَاللابِنِ[3]، وَالتَّامِرِ، وَلَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى الفِعْلِ، وَجَارِيًا عَلَيْهِ. وَاسْمُ الفِعلِ لا يُؤَنَّثُ، أَيْ لا يَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ إلا عَلَى سَبِيلِ الجَرْيِ، وَالمُتَابَعَةِ لِلْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَتِ امْرَأَةٌ تَضْرِبُ فَهِيَ ضَارِبَةٌ، وَأَمَّا إِذَا وُضِعَ عَلَى النَّسَبِ، وَلَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الفِعْلِ، مُتَابِعًا لَهُ، فَلا يُؤَنَّثُ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ الوَاوَ مِنْ يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَأَمْثَالِهِمَا إِنَّمَا حُذِفَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ اللازِمْ وَالمُتَعَدِّي، أَيْ الوَاوُ يَبْقَى فِي اللازِمِ، بِاتِّفَاقِ الفَرِيقَيْنِ، مِثْلُ: وَجِلَ يَوْجَلُ، أَيْ خَافَ؛ لِعَدَمِ مُوْجِبِ الحَذْفِ، فَيُحْذَفُ فِي المُتَعَدِّي، مِثْلُ: وَزَنَ يَزِنُ، بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَالمُضَارِعِ لِلْفَرْقِ المَذْكُورِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الوَاوَ فِي نَحْوِ: يَزِنُ إِنَّمَا حُذِفَتْ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ اليَاءِ وَالكَسْرَةِ، لا لِلْفَرْقِ المَذْكُورِ.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ الصَّمَحْمَحَ، وَالدَّمَكْمَكَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَّلٍ، بِتَكَرُّرِ[6] اللامِ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ عِنْدَهُمْ أَنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ أَوْلَى بِأَنْ يَكُوْنَ مَحَلاً لِلزِّيَادَةِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَحَلَّ الحَرْفِينِ الزَّائِدَينِ، وَهُمَا المِيمُ وَالكَافُ فِي دَمَكْمَكٍ، مَثَلاً، الكَافُ الأُولَى، فَإِنَّهُ الحَرْفُ الآخِرُ نَظَرًا إِلَى الأَصْلِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الصَّرْفِ أَنَّهُ يُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ،

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 111، وائتلاف النصرة ص 69.
(2) ب: يحتج.
(3) ب: كالابن.
(4) الإنصاف مسألة 112، وائتلاف النصرة ص 133.
(5) الإنصاف مسألة رقم 113، وائتلاف النصرة ص 84. وهو مذهب الفراء كما في شرح الشافية 63/1.
(6) من ب، وفي الأصل: بتكر.

إلا المُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ فإنَّهُ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِمَا[1] تَقَدَّمَهُ، أَيْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَمَّا تَقَدَّمَهُ، وَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الزَّائِدِ المُكَرَّرِ هَاهُنَا فِي دَمَكْمَكٍ،مَثَلاً، هُوَ الكَافُ الأُولَى المُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللامِ؛ لِكَوْنِهِ لامَ الفِعْلِ، نَظَرًا إِلَى الأَصْلِ، فَيُعَبَّرُ عَنِ الحَرْفَيْنِ الزَّائِدَيْنِ بِاللامِ، فَيَحْصُلُ ثَلاثُ لامَاتٍ، وَكَذَلِكَ صَمَحْمَحٌ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ أَصْلَ صَمَحْمَحٍ صَمَحَّحٌ، بِتَشْدِيدِ الحَاءِ الأُولَى، وَأَصْلُ دَمَكْمَكٍ دَمَكَّكٌ، بِتَشْدِيدِ الكَافِ الأُولَى، عَلَى وَزْنِ فَعَلَّلٍ، بِتَشْدِيدِ اللامِ الأُولَى، فَبُدِّلَتِ الحَاءُ الوُسْطَى، وَهِيَ المُدْغَمُ فِيهَا مِيمًا، وَكَذَلِكَ الكَافُ الوُسْطَى دَفْعًا لِلثِّقَلِ الحَاصِلِ مِن اجْتِمَاعِ ثَلاثِ حَاءَاتٍ، وَثَلاثِ كَافَاتٍ، وَالقَلْبُ وَالتَّبْدِيلُ لِدَفْعِ الثِّقَلِ غَيْرُ عَزِيزٍ فِي كَلامِ العَرَبِ، نَحْوُ: كَبْكَبُوا، فَإِنَّ أَصْلَهُ كَبَّبُوا، وَالقَلْبُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَوْزُونِ، إلاَّ أَنَّ المِيزَانَ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ. وَأَمَّا وَجْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ البَصْرِيُّونَ فَهُوَ أَنَّ مَا كُرِّرَ فِي /28/ المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ العَيْنُ وَاللامُ، لا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا، بَلْ هُوَ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ، وَالحَرْفُ الأَصْلِيُّ يُقَابَلُ بِالعَيْنِ وَاللامِ، كَمَا عَرَفْتَ فِي تَعْرِيفِهِ. وَوَجْهُ أَصَالَتِهِ يُعْلَمُ مِمَّا يَتْلُو هَذِهِ المَسْأَلَةَ، فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ وَجْهَ الاخْتِلافِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَمَنْشَأَهُ هُوَ الاخْتِلافُ فِي المَسْأَلَةِ الآتِيَةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا عَلَى وَزْنِ فَعَلْعَلٍ، بِتَكَرُّرِ العَيْنِ وَاللامِ. وَهُمَا بِمَعْنَى الشَّدِيدِ القَوِيِّ.

والكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ زَادَتْ حُرُوفُهُ عَلَى ثَلاثَةٍ، كَـ: جَعْفَرٍ، فَفِيهِ زِيَادَةٌ، لَكِنَّ الزَّائِدَ عِنْدَ الكِسَائِيِّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَعِنْدَ الفَرَّاءِ الحَرْفُ الأَخِيرُ. هَذَا فِيمَا[3] كَانَ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خَمْسَةٍ كَـ: سَفَرْجَلٍ، فَفِيهِ زِيَادَتَانِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ الزِّيَادَةُ.

(1) ب: لما.
(2) الإنصاف مسألة رقم 114، وائتلاف النصرة ص 84.
(3) بعدها في ب: إذا.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ السَّيِّدَ، وَالمَيِّتَ، وَالهَيِّنَ عَلَى وَزْنِ فَعِيْلٍ، بِكَوْنِ الحَرْفِ الزَّائِدِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللام. فَأَصْلُ السَّيِّدِ: سَوِيْدٌ، وَالمَيِّتِ: مَوِيْتٌ، وَالهَيِّنِ: هَوِيْنٌ، فَأَرَادُوا أَنْ يُعِلُّوا عَيْنَ الفِعْلِ كَمَا أُعِلَّتْ فِي سَادَ، وَمَاتَ، قُدِّمَتِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ عَلَى الوَاوِ فَصَارَ: سَوْيِدٌ: وَكَذَلِكَ الآخَرَانِ، فَاجْتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ، فَانْقَلَبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، فَصَارَ: سَيِّدٌ، وَأَمَّا قَبْلَ التَّقْدِيمِ المَذْكُورِ، وَإِنْ اجْتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي كَلِمَةٍ[2]، إلا أَنَّ السَّابِقَ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ سَاكِنًا، وَلِذَا احْتَاجُوا[3] إِلَى تَكَلُّفِ القَوْلِ بِالتَّقْدِيمِ، فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا تَرَجُّحُ مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ؛ لِعَدَمِ الاحْتِيَاجِ عِنْدَهُمْ إِلَى القَوْلِ بِالتَّقْدِيمِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي الجَيِّدِ بِمِثْلِ[4] مَا قِيْلَ فِي هَذِهِ الثَّلاثَةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الوَزْنَ فِي الكُلِّ فَيْعِلٌ، بِكَوْنِ الزَّائِدِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، فَأَصْلُ السَّيِّدِ مَثَلاً: سَيْوِدٌ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ الوَاوُ سَاكِنًا، مَعَ كَسْرَةِ[5] مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ يَاءً، وَبَعْدَ القَلْبِ عَادَتِ الحَرَكَةُ إِلَى مَكَانِها، تَحْصِيلاً لِشَرْطِ الإِدْغَامِ، وَهُوَ تَحَرُّكُ الحَرْفِ الثَّانِي. وَإِنَّمَا ذُكِرَ هَذَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ، وَمَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالقَاعِدَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَفَاءً بِقَاعِدَتَي القَلْبِ، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ. وَهَذَا مُقْتَضَى كَلامِ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ. وَأَمَّا الجَوْهَرِيُّ فَقَدْ وَافَقَهُ فِي السَّيِّدِ وَالمَيِّتِ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ فِي مِيْزَانِ الهَيِّنِ عَلَى فَعِيْلٍ[6].

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 115، وائتلاف النصرة ص 84. وهو مذهب الفراء كما في اشتقاق أسماء الله ص 142، والبحر المحيط 83/1.

(2) بعدها في ب: واحدة.

(3) من ب، وفي الأصل: اختاروا.

(4) ب: مثل.

(5) ب: كثرة.

(6) الصحاح 267/1(موت)، و 490/2 (سود)، غير أن الجوهري ذكر أن وزن هيّن هو فَيْعِل، لا فَعِيْل، كما نقل عنه المصنف هنا. انظر الصحاح 2218/6

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الخَطَايَا، الَّتِي هِيَ جَمْعُ خَطِيئَةٍ، عَلَى وَزْنِ فَعَالَى. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعَائِلَ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ /29/ كَانَ خَطَائِئَا، بِهَمْزَتَيْنِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتَا قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً؛ لأَنَّ مَا قَبْلَهَا كَسْرَةٌ[2]، ثُمَّ اسْتُثْقِلَتْ، وَالجَمْعُ ثَقِيلٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُعْتَلٌّ، فَقُلِبَتِ اليَاءُ المُنْقَلِبَةُ عَنِ الهَمْزَةِ أَلِفًا، ثُمَّ قُلِبَتِ الهَمْزَةُ الأُولَى يَاءً؛ لِخَفَائِهَا بَيْنَ الأَلِفَيْنِ. هَذَا كَلامُ الجَوْهَرِيِّ[3]. وَقَالَ البَيْضَاوِيُّ: وَخَطَايَا أَصْلُهُ خَطَايِئٌ، فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[4] أُبْدِلَتِ اليَاءُ الزَّائِدَةُ هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الأَلِفِ، وَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ، فَأُبْدِلَتْ الثَّانِيَةُ يَاءً، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفًا، وَكَانَتْ الهَمْزَةُ بَيْنَ الأَلِفَيْنِ، فَأُبْدِلَتْ يَاءً، وَعِنْدَ الخَلِيلِ[5] قُدِّمَتِ الهَمْزَةُ عَلَى اليَاءِ، ثُمَّ فُعِلَ بِهِمَا مَا ذُكِرَ[6]. وَيُمْكِنُ التَّوفِيقُ بَيْنَ الكَلامَيْنِ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ نَاظِرٌ إِلَى الأَصْلِ القَرِيبِ، وَمَا نَقَلَهُ البَيْضَاوِيُّ عَنْ سِيبَوَيْهِ نَاظِرٌ إِلَى الأَصْلِ البَعِيدِ.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّ المُبْتَدَأَ يَرْفَعُ الخَبَرَ، وَالخَبَرَ يَرْفَعُ المُبْتَدَأَ، فَهُمَا يَتَرَافَعَانِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ المُبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ، أَيْ تَجْرِيدِ الاسْمِ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِيُسْنَدَ إِلَيْهِ شَيْءٌ[8]. وَأَمَّا الخَبَرُ فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ، وَالمُبْتَدَأِ مَعًا[9]، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالمُبْتَدَأِ، وَالمُبْتَدَأَ بِالابْتِدَاءِ[10]

(1) الإنصاف مسألة رقم 116، وائتلاف النصرة ص 85. وذكر أبو حيان أنه مذهب الفراء وبعض الكوفيين. انظر ارتشاف الضرب 161/1.

(2) ب: كثرة.

(3) الصحاح 48/1 (خطأ).

(4) الكتاب 553/3، وانظر 377/4، 378.

(5) مذهب الخليل كمذهب الكوفيين، قال: " وخطايا أصلها خطائئ ففروا بها إلى يتامى... وذهبوا إلى فعالى مثل طاهر وطاهرة وطهارى، والواحدة خطيئة " العين 292/4.

(6) أنوار التنزيل 328/1.

(7) الإنصاف مسألة رقم 5، والتبيين مسألة رقم 27، وائتلاف النصرة ص 30. ومما هو جدير بالذكر أن الكسائي والفراء شيخي الكوفيين قد أخذا برأي البصريين وقالا بعامل الابتداء. انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن 147/3، ورأي الفراء في معاني القرآن 77/2.

(8) انظر الكتاب (بولاق) 278/1، والمقتضب 126/4، وشفاء العليل 272/1.

(9) هو مذهب أبي إسحاق، شفاء العليل 272/1، والمبرد، المقتضب 49/2، و 12/4، 126.

(10) وللبصريين آراء أخرى. انظر شفاء العليل 272/1.

وَالكُوفِيُّونَ[1]، وَبَعْضُ البَصْرِيِّينَ كَالأَخْفَشِ[2]، وَالمُبَرِّدِ[3] إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ يَرْفَعُ الاسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ. وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ مِنَ الظَّرْفِ أَوَّلاً، وَبِالذَّاتِ الظَّرْفَ المَكَانِيَّ، وَيُؤَيِّدُهُ[4] أَنَّهُمْ يُسَمُّونَهُ المَحَلَّ، أَيْ مَكَانَ الحُلُولِ[5]، كَقَوْلِكَ: أَمَامَكَ زَيْدٌ، وَفِي الدَّارِ عَمْرٌو، وَالتَّقْدِيرُ: حَلَّ أَمَامَكَ زَيْدٌ، وَحَلَّ فِي الدَّارِ عَمْرٌو، فَحُذِفَ الفِعْلُ وَاكْتُفِيَ بِالظَّرْفِ المُسَمَّى بِالمَحَلِّ، نَظِيرَ مَا ذَكَرُوا فِي الظَّرْفِ المُسْتَقِرِّ. وَالفَرْقُ أَنَّ الفَاعِلَ لِلْفِعْلِ المُقَدَّرِ أَوِ لِلْظَّرْفِ القَائِمِ مَقَامَهُ، فِي الظَّرْفِ المُسْتَقِرِّ مُسْتَتِرٌ، وَفِي هَذَا ظَاهِرٌ، وَهُوَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِي مِثَالِنَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ لا يَرْفَعُ الاسْمَ، إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، بَلْ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ اسْمًا مَحْضًا، أَيْ جَامِدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَسَدٌ يَتَضَمَّنُ ضَمِيرًا يَرْجِعُ إِلَى المُبْتَدَأِ، فَيُؤَوِّلُونَ الجَامِدَ بِالمُشْتَقِّ، فَيَقُولُونَ فِي: زَيْدٌ أَسَدٌ: زَيْدٌ مُتَشَجِّعٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 6، والتبيين مسألة رقم 29، وائتلاف النصرة ص 91.
ولعل الخليل بن أحمد أول من قال إن الظرف يرفع الاسم بعده. راجع تذكرة النحاة ص 418.
وفي نقل مذهب الكوفيين في هذه المسألة خلط واضطراب لدى النحاة.
فقد نسب إليهم أن الظرف والجار والمجرور يرفعان ما بعدهما على الفاعلية، وإنْ لم يعتمدا على شيء قبلهما. انظر أسرار العربية ص 71، وارتشاف الضرب 43/2، وهمع الهوامع 45/2.
ونسب إليهم وجه ثان هو الرفع على الابتدائية كمذهب البصريين، انظر همع الهوامع 232/2.
وأما الكنغراوي فقد جعل(الخلاف) عاملا فيهما، انظر الموفي ص 30، وأما صاحب الإنصاف فتعارض نقله عن الكوفيين قارن كلامه في المسألة رقم 6، مع كلامه في المسألة رقم 29.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن 46/1، 98، و 164/2، 194

(3) فاتحة الإعراب ص 103

(4) ب: ويؤيد.

(5) ب: الحلولي.

(6) الإنصاف مسألة رقم 7، وائتلاف النصرة ص 31.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي اسْمِ الفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ لا يَجِبُ إِبْرَازُهُ، نَحْوُ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ. وَالبَصْرِيُّونَ /30/ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِبْرَازُهُ، فيَقَالُ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ. وَأَجْمَعُوا، أَيْ الفَرِيقَانِ، عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي اسْمِ الفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى مَا هُوَ لَهُ لا يَجِبُ إِبْرَازُهُ، كَـ: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ عَلَيْهِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ لَوْلا تَرْفَعُ الاسْمَ بَعْدَهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ العَامِلَ فِي نَصْبِ المَفْعُولِ بِهِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ العَامِلَ فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ[5] هُوَ الفِعْلُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الخَبِيصِيِّ مَا يُنَافِرُ هَذَا[6]. فَتَذَكَّرْ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 8، وائتلاف النصرة ص 32.

(2) الإنصاف مسألة رقم 9، وائتلاف النصرة ص 33.

(3) الإنصاف مسألة رقم 10، والتبيين مسألة رقم 31، وائتلاف النصرة ص 164.
وما نسبه المصنف هنا للكوفيين وجدته منسوبا تارة للفراء وحده كما في ارتشاف الضرب 21/2، والجنى الداني ص 27، وخزانة الأدب 222/1، وتارة ثانية لبعض الكوفيين كما في إعراب القرآن 66/4، وتارة ثالثة للفراء وجماعة من أهل الكوفة كما في ارتشاف الضرب 21/2.
كما وجدت قولين آخرين للكوفيين. الأول أن العامل فيه فعل مضمر بعد لولا تقديره وجد أو نحوه، وهو منسوب مرة للكسائي كما في المساعد 212/1، والجنى الداني ص 601، وشرح الكافية 104/1، والبحر المحيط 240/1، ومرة ثانية للكوفيين كما في شفاء العليل 177/1.
القول الثاني أن العامل فيه فعل نابت لا منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، كان المعنى: لو انعدم زيد، بناء على أن لولا أصلها لو والفعل، وهو منسوب للكوفيين كما في رصف المباني ص 362، وشرح المفصل 96/1، وفاتحة الإعراب ص 101،، وحكى الفراء هذا المذهب ورده. انظر الجنى الداني ص 602. وراجع الخلاف النحوي الكوفي ص 435 وما بعدها.

(4) الإنصاف مسألة رقم 11، وفي التبيين مسألة رقم 36، وائتلاف النصرة ص 34

(5) ب: المفعول به.

(6) انظر ص 50 من هذا الكتاب. أقول: للكوفيين في ناصب المفعول به أيضا خمسة أقوال أخرى. انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 197 وما بعدها.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ مَنْصُوبٌ بِالفِعْلِ الوَاقِعِ عَلَى الهَاءِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَنَازَعَ الفِعْلانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا فَإِعْمَالُ الفِعْلِ الأَوَّلِ أَوْلَى. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الفِعْلِ الثَّانِي أَوْلَى، مِثْلُ: جَاءَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 12، والتبيين مسألة رقم 37، ونسب فيه لبعض الكوفيين، وائتلاف النصرة ص 113. وقد نسب للفراء كما في المساعد 413/1، وهمع الهوامع 158/5.
وللكوفيين غير هذا المذهب مذاهب ثلاثة أخرى:
أحدها أن ناصبه العامل المشغول، والمكني المتصل ملغى زائد للتأكيد لا أثر للعامل فيه، وهو منسوب للكسائي كما في المساعد 413/1، وللكسائي والفراء كما في شرح الكافية 163/1. وقد ناقش الفراء هذا الرأي ورده، ونسبه لبعض النحويين، معاني القرآن 256/2.
والثاني أن عامله فعل مقدر من لفظ الفعل الظاهر إن أمكن، أو مقدر من معناه إن لم يمكن، وهو مذهب جمهور النحويين غير الكسائي والفراء كما في همع الهوامع 158/5.
والثالث شبيه بالأول إلا أنه يفارقه في أن الكناية ليست عائدة على الاسم المتقدم، بل هي كناية عن مصدر الفعل، والمعنى: زيدًا ضربت الضرب، وهو منسوب للفراء في تذكرة النحاة ص 603.

(2) الإنصاف مسألة رقم 13، والتبيين مسألة رقم 34، وائتلاف النصرة ص 113.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ نِعْمَ وَبِئْسَ اسْمَانِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا فِعْلانِ لا يَتَصَرَّفَانِ[2]. وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ فِي التَّعَجُّبِ اسْمٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ. وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَا أَفْعَلَهُ فِي التَّعَجُّبِ مِنَ البَيَاضِ وَالسَّوَادِ خَاصَّةً. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لا يَجُوزُ فِيهِمَا،

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 14، والتبيين مسألة رقم 40، وائتلاف النصرة ص 115.
وإذا ما نظرت في كتب النحو القديمة تجد خلطا واضطرابا في نقل مذهب الكوفيين هذا. فهو منسوب إلى الكوفيين في أسرار العربية ص 96، وإلى جماعة من الكوفيين والفراء وثعلب وأصحابه في أسرار النحو ص 86، وإلى الفراء وثعلب وأصحابه في الأمالي الشجرية 147/2، وإلى الفراء وأكثر الكوفيين في المساعد 120/2، وإلى الفراء في اشتقاق أسماء الله ص 141، ومجالس العلماء ص 48، وإلى الفراء ومن وافقه في شرح قطر الندى ص 27.
وإن كان معظم المصادر السابقة قد أجمع على أن الكوفيين قد اختلفوا فيهما أسمان أم فعلان ؟ فقد نفى عدد آخر أن يكون ثمة خلاف بينهم في ذلك، وإنما الخلاف في أصل المجموع. انظر المقرب 65/1، والمساعد 121/2، وشرح التصريح 93/2-94.
وما في معاني القرآن للفراء 56/1، 268، و 99/2، 141، و 153/3، ومجالس ثعلب ص 273، لا يؤيد ما نسب للفراء، بل يرده وينفيه ويثبت أن الفراء يرى أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان.

(2) ب: ينصرفان. وبعدها: " ووافقهم الكسائي في أنهما فعلان لا ينصرفان ".

(3) الإنصاف مسألة رقم 15، والتبيين مسألة رقم 42، وائتلاف النصرة ص 118.
وقد اضطربت المصادر النحوية في بيان مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ونقلت عنهم قولين: الأول أنه اسم، وهو منقول عن الكوفيين كما في شرح اللمحة البدرية 265/2، وعن الكوفيين سوى الكسائي وهشام كما في شرح التصريح 88/2، وعن الكوفيين سوى الكسائي كما في شرح جمل الزجاجي 583/1، وعن بعض الكوفيين كما في شرح ألفية ابن مالك ص 177، وعن = = الفراء وطائفة من الكوفيين كما في الأمالي الشجرية 129/2، وعن الفراء كما في همع الهوامع 54/5.
والثاني أنه فعل، وهو منقول عن الكسائي كما في التسهيل ص 130، وشرح الكافية 308/2، والموفي ص 85، وشفاء العليل 599/2، وعن الكسائي وهشام بن معاوية كما في شرح التصريح 87/2.
والذي لا شك فيه أن كلام ثعلب في مجالسه ص 273، ينفى أن يكون ـ أي ثعلب ـ قد ذهب إلى اسمية هذه المادة، بل نص صراحة على فعليتها. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص 493.

(4) الإنصاف مسألة رقم 16، وائتلاف النصرة ص 120. وقد اضطربت المصادر النحوية في نقل مذهب الكوفيين في هذه المسألة. فقد نسب إلى الكسائي وهشام جواز ذلك في جميع الألوان، وإلى بعض الكوفيين منعه إلا في السواد والبياض، كما في البحر المحيط 136/5، والمساعد 162/2. وإلى ثعلب منعه، كما في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 120. وإلى الفراء منع ذلك إلا في الشعر، كما في شرح عمدة الحافظ ص 746. وقيل إن الفراء أجاز ذلك كله، انظر مشكل إعراب القرآن 334/1. والصحيح أن الفراء منع ذلك كله. انظر معاني القرآن 127/2-128.

كَمَا لا يَجُوزُ فِي العُيُوبِ.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ خَبَرَ كَانَ، وَالمَفْعُولَ الثَّانِيَ لِظَنَنْتُ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِنْ فَاعِلِ كَانَ، وَالمَفْعُولِ الأَوَّلِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ نَصْبَهُمَا نَصْبُ المَفْعُولِ، إلا أَنَّ الأَوَّلَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَالثَّانِي عَلَى الحَقِيقَةِ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ مَا زَالَ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا، مِثْلُ: مَا انْفَكَّ، وَمَا بَرِحَ، عَلَيْهَا، قِيَاسًا عَلَى كَانَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ مَا لِلْنَّفْيِ، وَالنَّفْيِ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ مَا دَامَ عَلَيْهَا؛ لأَنَّ مَا مَصْدَرِيَّةٌ، لا نَافِيةٌ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] وَأَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ مِنَ البَصْرِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ مَا بِمَعْنَى لَيْسَ، فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، لا تَعْمَلُ النَّصْبَ فِي الخَبَرِ، بَلْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الخَافِضِ. وَالبَصْرِيُّونَ /31/ إِلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ النَّصْبَ فِي الخَبَرِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 119، والتبيين مسألة رقم 44، وائتلاف النصرة 121. ونسب أبو حيان هذا المذهب لبعض الكوفيين، انظر ارتشاف الضرب 101/2.

(2) الإنصاف مسألة رقم 17، والتبيين مسألة رقم 45، وائتلاف النصرة ص 122.
ومذهب الكوفيين هذا تجده تارة منسوبا إلى الكسائي كما في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 139، وتذكرة النحاة ص 730، وتارة ثانية إلى الكوفيين إلا الفراء كما في التسهيل ص 54، والمساعد 262/1، وهمع الهوامع 89/2، وشرح التصريح 189/1، وشرح الكافية 297/2، والموفي في النحو الكوفي ص 133.

(3) الإنصاف مسألة رقم 18، والتبيين مسألة رقم 47، وائتلاف النصرة ص 123. ونقل جماعة أن الفراء تابع البصريين، انظر شرح المفصل 114/7، وارتشاف الضرب 87/2، وهمع الهوامع 88/2، وشرح التصريح 188/1. وقد ألمح الفراء إلى شيء من ذلك. انظر معاني القرآن 165/1، و 43/2.

(4) الإنصاف مسألة رقم 19، والتبيين مسألة رقم 48، وائتلاف النصرة ص 165.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ: طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكِلاً، بِتَقْدِيمِ مَفْعُولِ اسْمِ الفَاعِلِ عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ. وَاسْتَدَلُّوا[2] عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ مَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ، وَلَنْ، وَلا؛ لأَنَّهَا نَافِيَةٌ، كَمَا أَنَّهَا نَافِيَةٌ. وَهَذِهِ الأَحْرُفُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، نَحْوُ: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ، وَعَمْرًا لَنْ أُكْرِمَ، وَبِشْرًا لا أَضْرِبُ، فَإِذَا جَازَ التَّقْدِيمُ مَعَ هَذِهِ الأَحْرُفِ جَازَ مَعَ مَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ، وَالقِيَاسُ المَذْكُورُ قِيَاسٌ مَعَ الفَارِقِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ عَامِلٌ قَوِيٌّ، بِخِلافِ اسْمِ الفَاعِلِ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ: مَا طَعَامَكَ أَكَلَ إِلا زَيْدٌ. وَاسْتَدَلُّوا[4] عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الأَصْلَ فِي زَيْدٍ أَنْ لا يَكُونَ هُوَ الفَاعِلَ، وَإِنَّمَا الفَاعِلُ فِي الأَصْلِ مَحْذُوفٌ قَبْلَ إِلا؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامَكَ إِلا زَيْدٌ، إِلا أَنَّهُ اكْتُفِيَ مِنْ أَحَد، فَصَار بِمَنْزِلَته، وَالاسْمُ لا يَتَقَدَّمُ صِلَتُهُ عَلَيْهِ، وَلا يُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، فَكَذَلِكَ الفِعْلُ الَّذِي قَامَ مَقَامَهُ. والبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ. وَقَالُوا: إِنَّ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِالفِعْلِ، وَالفِعْلُ مُنْصَرِفٌ[5]، فَجَازَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِه عَلَيْه.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا لا تَرْفَعُ الخَبَرَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا تَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ إِنَّ، وَمَحَلِّهِ قَبْلَ تَمَامِ الخَبَرِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ قَبْلَ تَمَامِ الخَبَرِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 20، والتبيين مسألة رقم 49، وائتلاف النصرة ص 165.
ونسب إلى ثعلب جوازه من وجه وفساده من وجه آخر. راجع ارتشاف الضرب 106/2.

(2) ب: واستندوا.

(3) الإنصاف مسألة رقم 21، وائتلاف النصرة ص 166.

(4) ب: واستندوا.

(5) ب: متصرف.

(6) الإنصاف مسألة رقم 22، والتبيين مسألة رقم 11، وفيه نسب للفراء، وائتلاف النصرة ص 166. ونسبه الزجاجي للكسائي، انظر مجالس العلماء ص 103. ونقل الشاطبي عن الكوفيين أن رافع الخبر هنا هو الابتداء. راجع شرح التصريح 229/1.

(7) الإنصاف مسألة رقم 23، وائتلاف النصرة ص 167.
وإن اتفق الكوفيون على جواز المسألة إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك، واختلف النقل عنهم واضطرب.
فأجازه مطلقا، قيل: الكسائي كما في الأصول في النحو 256/1، والتسهيل ص 66، وقيل: الكسائي وهشام كما في ارتشاف الضرب 159/2، وقيل: الكوفيون سوى الفراء كما في البحر المحيط 248/7.
= وأجازه الفراء، قيل: بشرط بناء الاسم كما في تخليص الشواهد ص 373، وقيل: فيما لا يتبين فيه الإعراب كما في مجالس ثعلب ص 262، والأصول في النحو 256/1، وقيل بشرط خفاء إعراب الاسم لكونه مبنيا أو معربا مقدر الحركات كما في مغني اللبيب ص 617.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ إِنِ المُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ لا تَعْمَلُ النَّصْبَ فِي الاسْمِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا قَدْ تَعْمَلُ[2]، كَمَا فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ)[3]، عَلَى قِرَاءَةِ[4] نَافِعٍ[5]، وَابْنِ كَثِيرٍ[6]، وَأَبِي بَكْرٍ[7].

وَالكُوفِيُّونَ[8] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ اللامِ فِي خَبَرِ لَكِنَّ، كَمَا يَجُوزُ فِي خَبَرِ إِنَّ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَجَائِيٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[9] إِلَى أَنَّ اللامَ الأُوْلَى، أَيْ الَّتِي قَبْلَ العَيْنِ فِي لَعَلَّ، أَصْلِيَّةٌ. والبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ.

وَالكُوفِيُّونَ[10] إِلَى أَنَّ عَلَيْكَ، وَدُونَكَ، وَعِنْدَكَ فِي الإِغْرَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولاتُهَا عَلَيْها. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 24، وائتلاف النصرة ص 169

(2) ب: تعمله.

(3) سورة هود الآية 111. وتمامها: ﴿......رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(4) غرائب القرآن 61/12. ومعاني القرآن للفراء 28/2، ومعاني القرآن وإعرابه 80/3.

(5) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أحد القراء السبعة المشهورين، (ت 169 هـ). ترجمته في معرفة القراء الكبار 89/1، وديوان الإسلام 296/4، والأعلام 5/8.

(6) هو عبد الله بن كثير بن عمرو المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة المشهوريين (ت 120 هـ) ترجمته في ديوان الإسلام 82/4، سير أعلام النبلاء 318/5، والأعلام 115/4

(7) هو عاصم بن أبي النجود، الكوفي، الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة المشهورين، (ت 127 هـ). ترجمته في ديوان الإسلام 261/3، والأعلام 248/3.

(8) الإنصاف مسألة رقم 25، وائتلاف النصرة ص 172.

(9) الإنصاف مسألة رقم 26، والتبيين ص 359، وائتلاف النصرة ص 173. وقيل إن مذهب الكوفيين هو مذهب أكثر النحويين. راجع ارتشاف الضرب 155/2، وهمع الهوامع 53/2، وقيل إن هذا الخلاف هو بين الكوفيين والمبرد وجماعة من البصريين. راجع شرح المفصل 87/8.

(10) الإنصاف مسألة رقم 27، والتبيين مسألة رقم 59، وائتلاف النصرة ص 34. وقد استثنى عدد من المصادر النحوية الفراء من الكوفيين (راجع مثلا فاتحة الإعراب ص 250، والمساعد 657/2، والأشباه والنظائر 230/2، واشتقاق أسماء الله ص 379، وأوضح المسالك 120/3، وأمالي الزجاجي ص 137، والنكت الحسان ص 93). غير أن البغدادي في (خزانة الأدب 15/3-16) نقل عن الفراء جواز إعماله مؤخرا ومحذوفا. بيد أن الفراء ناقش المسألة في ثلاثة مواضع في (معاني القرآن 260/1، و 322-323، و 414/2) نص فيها كلها على منع تقديم معمول اسم الفعل عليه.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ، وَفَرْعٌ عَلَيْهِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ يَنْتَصِبُ عَلَى الخلافِ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ. وَالمَعْنَى أَنَّهُ[3]، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ المُبْتَدَأِ ذِهْنًا، لَكِنَّهُ عَيْنُهُ خَارِجًا، فَإِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ /32/ خَبَرًا لَهُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، أَوْ عِنْدَكَ، وَلَمْ يَكُنْ عَيْنَهُ خَارِجًا، كَانَ مُخَالِفًا لَهُ. وَهَذِهِ المُخَالَفَةُ الَّتِي هِيَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلظَّرْفِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ. وَانْحِصَارُ العَامِلِ المَعْنَوِيِّ فِي العَدَدَيْنِ المَذْكُورَيْنِ[4] فِي العَوَامِلِ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَتَقْدِيرُ المِثَالِ المَذْكُورِ: زَيْدٌ حَلَّ أَمَامَكَ. وَعَلَى المَذْهَبَيْنِ الظَّرْفُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 28، ومسائل خلافية مسألة رقم 6، وائتلاف النصرة ص 111. وذكر أنه مذهب أكثر البصريين وأن مذهب بعضهم أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف. انظر ارتشاف الضرب 202/2، وهمع الهوامع 95/3.

(2) الإنصاف مسألة رقم 29، والتبيين مسألة رقم 60، وائتلاف النصرة ص 35، واستثنت هذه المصادر ثعلبا ونسبت إليه رأيا آخر خالف فيه أصحابه وهو أنه منصوب بفعل محذوف غير مقدر. وانظر مغني اللبيب ص 566، وشرح المفصل 91/1، وشرح الكافية 92/1، وشفاء العليل 292/1، والمساعد 136/1، وهمع الهوامع 21/2، والخلاف النحوي الكوفي ص 177.

(3) ساقطة من الأصل، زيادة من ب.

(4) أي رافع المبتداء، ورافع الفعل المضارع.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ المَفْعُولَ مَعَـهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الخِلافِ. فَقَالُـوا: إِذَا قُلْنَا اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، لا يَحْسُنُ فِيهِ تَقْدِيرُ الفِعْلِ بِأَنْ يُقَالَ: اسْتَوَى المَاءُ وَاسْتَوَتِ الخَشَبَةُ؛ لأَنَّ الخَشَبَةَ لَمْ تَكُنْ مُعْوَجَّةً فَتُسْوَّى[2]، وَإِذَا لَمْ يَحْسُنْ خَالَفَ الثَّانِي الأَوَّلَ، فَانْتَصَبَ عَلَى الخِلافِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي الظَّرْفِ. وَمِمَّا يُزَيِّفُ هَذَا التَّوْجِيهَ أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ اسْتِوَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المَاءِ وَالخَشَبَةِ فِي ذَاتِهِمَا، بَلِ المُرَادُ اسْتِوَاؤُهُمَا. وَالبَصْرِيُّـونَ إِلَـى أَنَّـهُ مَنْصُـوبٌ بِالفِعْـلِ الَّذِي قَبْلَهُ بِتَوَسُّطِ الوَاوِ .

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى العَامِلِ فِيهَا مَعَ الاسْمِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، وَيَجُوزُ مَعَ المُضْمَرِ[4]، نَحْوُ: رَاكِبًا جِئْتُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى العَامِلِ فِيهَا مَعَ الاسْمِ الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ.

(1) الإنصاف مسألة رقم 30، والتبيين مسألة رقم 61، وائتلاف النصرة ص 26. =
= وذكرت هذه المصادر أن هذا مذهب جمهور البصريين، وأن للزجاج والأخفش مذهبين مختلفين، وأن مذهب الزجاج أنه منصوب بتقدير عامل (انظر معاني القرآن وإعرابه 28/3)، ومذهب الأخفش أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب مع. والذي في معاني القرآن للأخفش ص 336 أن الواو هنا بمعنى الباء، يقول معلقا على قوله تعالى: { خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا }: " فيجوز في العربية أن يكون (بآخر) كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي بالخشبة ".
وتنقل المصادر النحوية عن الكوفيين ثلاثة مذاهب أخرى:
الأول أن عامله الفعل وشبهه، وهو مذهب جمهورهم كما هو مذهب جمهور البصريين، كما في شرح اللمحة البدرية 157/2، وشرح التصريح 243/1.
والثاني أن عامله الظرفية، ومعنى الظرفية أنك إذا قلت: قمت وزيدا، كانت الواو واقعة موقع الظرف مع، فلما حذفت مع وكانت من قبل منتصبة على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولم يكن إثبات الإعراب في الواو؛ لأنها حرف لا يحتمل النصب، كان إعراب الواو فيما بعدها، وهو زيد، فانتصب زيد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها. وهو منقول عن معظمهم، كما سر صناعة الإعراب(تحقيق السقا) 144/1، وارتشاف الضرب 286/2، وهمع الهوامع 239/3. وهذا المذهب كمذهب الأخفش كما نقل صاحب الإنصاف وغيره.
(2) ب: فتستوي.
(3) الإنصاف مسألة رقم 31، والتبيين مسألة رقم 62، وائتلاف النصرة 37.
ونقل بعض النحاة أن المنع هو مذهب بعض الكوفيين (ارتشاف الضرب 394/2)، ونقله آخرون عن الفراء (أسرار العربية ص 192، وشرح ألفية ابن معطي 560/1).
(4) ب: الضمير.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الفِعْلَ المَاضِيَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ حَالاً. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ حَالاً. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ قَدْ، أَوْ كَانَ وَصْفًا لِمَحْذُوفٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ حَالاً.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنّ النَّصْبَ وَاجِبٌ فِي الصِّفَةِ إِذَا كُرِّرَ الظَّرْفُ التَّامُّ، وَهُوَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: فِي الدَارِ رَجُلٌ قَائِمٌ فِيهَا، وَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى-: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ)[3]، فَقَوْلُهُ: خَالِدَينِ مَنْصُوبٌ، لا غَيْرُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ[4] النَّصْبَ لا يَجِبُ فِي الصِّفَةِ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، كَمَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِمَا إِذَا لَمْ يُكَرَّرِ الظَّرْفُ.

وَالكُوفِيُّونَ[5]، أَيْ أَكْثَرُهُمْ،إِلَىجَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ إِذَا كَانَ العَامِلُ فِيهِ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا، نَحْوُ:

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 32 وفيه أن الأخفش تابع الكوفيين، والتبيين مسألة رقم 63، وائتلاف النصرة ص 124.

(2) الإنصاف مسألة رقم 33، وائتلاف النصرة ص 37. والفراء لا يشتهي الرفع، وإن كان جائزا عندما يتفق الحرفان، أما إذا اختلفا فيجوز الرفع والنصب على حُسْن. معاني القرآن 146/3.

(3) سورة الحشر الآية 17. وتمامها: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ ......وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

(4) ساقطة من الأصل، زيادة من ب.

(5) الإنصاف مسألة رقم 120، والتبيين مسألة رقم 65، وائتلاف النصرة ص 38.

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

وَأَكْثَرُ البصريين إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

اخْتَلَفَ[2] النَّحْوِيُّونَ فِي العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى النَّصْبَ. فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ[3] إِلَى أَنَّ العَامِلَ إِلا لِنِيَابَتِهَا عَنِ الفِعْلِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ[4] العَامِلَ فِيهِ هُوَ الفِعْلُ، أَوْ مَعْنَى الفِعْلِ بِتَوَسُّطِ إِلا.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ إِلا يَكُونُ بِمَعْنَى الوَاوِ، نَحْوَ قَوْلِهِ ـ تَعَالَى -: { لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا }[6] /33/، وَالمَعْنَى: أَيْ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَكُونُ بِمَعْنَى الوَاوِ، بَلْ يَكُونُ بِمَعْنَى لَكِنْ، وَالاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ حَرْفِ الاسْتِثْنَاءِ فِي أَوَّلِ الكَلَامِ، نَحْوُ: إِلا طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

---

(1) عجز بيت من الطويل، وصدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها. وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص 290، ولسان العرب 290/1(حبب)، والخصائص 384/2، وللمخبل السعدي ولأعشى همدان أو لمجنون ليلى في المقاصد النحوية 235/3، وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص 188، وبلا نسبة في شرح المفصل 74/2، والمقتضب 36/3.
والشاهد فيه تقديم التمييز(نفسا) على عامله المتصرف تطيب.

(2) ب: واختلف.

(3) أي بعض الكوفيين. والخلاف في الإنصاف مسألة رقم 34، والتبيين مسألة رقم 66، وائتلاف النصرة ص 174.
ومما يجدر ذكره أن للكوفيين غير هذا المذهب خمسة مذاهب أخرى:
الأول أن ناصبه أنّ مقدرة بعد إلا. وحكي تارة عن الكسائي كما في ارتشاف الضرب 300/2، وشرح عيون الإعراب ص 177، وتارة أخرى عن بعض الكوفيين كما في رصف المباني ص 176.
والثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتفسير. وهو منسوب للكسائي في فاتحة الإعراب ص213.
والثالث أن ناصبه الخلاف. وهو منسوب للكسائي كما في الجنى الداني ص 517، وهمع الهوامع 253/3، وشرح التصريح 349/1. وهو مذهب الفراء كذلك كما في معاني القرآن 15/2، و 273/3.

(4) ساقطة من ب.

(5) الإنصاف مسألة رقم 35، والتبيين مسألة رقم 67، وائتلاف النصرة ص 174. والصحيح أن الكسائي وثعلبا من الكوفيين منعا ذلك كما في مجالس ثعلب ص 13، 101، وشرح التصريح 350/1، وأن الفراء أجازه وفق شروط محددة لا مطلقا. انظر معاني القرآن 89/1، و 28/2، 287، و 44/3.

(6) سورة البقرة الآية 150. وتمامها: { وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره... }.

(7) الإنصاف مسألة رقم 36، والتبيين مسألة رقم 68، وائتلاف النصرة ص 175. ونقل مذهب الكوفيين عن الأحمر علي بن الحسين صاحب الكسائي كما في الأصول في النحو 305/1-306، كما نقل عن الكسائي في ارتشاف الضرب 307/2، والكوكب الدري ص 373.

وَالكُوفِيُّـونَ[1] إِلَـى أَنَّ حَـاشَا، فِي الاسْتِثْنَـاءِ، فِعْـلٌ مَـاضٍ.

وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ، وَأَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ[2] إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ فِعْلاً، وَيَكُونُ حَرْفًا.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ (غَيْرَ) يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَحْسُنُ فِيهِ إلا، وَلَوْ أُضِيفَتْ إِلَى مُتَمَكِّنٍ، فَجَوَازُ البِنَاءِ عَلَى الفَتْحِ بِالطَّرِيقِ الأُولَى، وَبِالاتِّفَاقِ، وَلِذَا قَالَ: وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ سِوَاءً يَكُونُ اسْمًا، وَيَكُونُ ظَرْفًا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لا يَكُونُ إلا ظَرْفًا.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ كَمْ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: كَمْ مَالُكَ، مُرَكَّبَةٌ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ مَا زِيدَتْ عَلَيهِ الكَافُ، وَحُذِفَتِ الأَلِفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَالمَعْنَى: كَأَيِّ شَيْءٍ مَالُكَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُفْرَدَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 37، والتبيين مسألة رقم 69، وائتلاف النصرة ص 177. ونسب مذهب الكوفيين هذا أيضا لجمهورهم في شرح التصريح 347/1، وللكسائي في شرح ألفية ابن معطي 610/1، وللفراء في همع الهوامع 286/3، ولبعض الكوفيين والفراء في ارتشاف الضرب 317/2.
ونقل عن الكوفيين مذهبان آخران: الأول أنها تتردد بين الفعلية والاسمية إلا أن استعمالها حرفا أكثر وهومنسوب للفراء في مغني اللبيب ص 165، وشرح التصريح 365/1، والثاني أنها فعل = = استعملت استعمال الأدوات فحذف فاعله. وهو منسوب مرة للفراء في الجنى الداني ص 514، والاستغناء في أحكام الاستثناء ص 117، ومرة أخرى لبعض الكوفيين في الدرر اللوامع 198/1.

(2) قال المبرد: " وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا وخلا. المقتضب 391/4.

(3) الإنصاف مسألة رقم 38، والتبيين مسألة رقم 70، وائتلاف النصرة ص 39. ونسب في التبيين للفراء، وفي إعراب القرآن 134/2-135 للكسائي والفراء.

(4) الإنصاف مسألة رقم 39، وائتلاف النصرة ص 40. ونقل عن الفراء أن سوى محل لا يتصرف. ارتشاف الضرب 326/2. والذي في (معاني القرآن 73/1) أنها تكون في مذهب غير.

(5) الإنصاف مسألة رقم 40، والتبيين مسألة رقم 22، وائتلاف النصرة ص 41.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ إِذَا فُصِلَ بَيْنَ كَمْ فِي الخَبَرِ وَبَيْنَ الاسْمِ بِظَرْفٍ، أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ كَانَ الاسْمُ مَخْفُوضًا، نَحْوُ: كَمْ عِنْدَكَ رَجُلٍ، وَكَمْ فِي الدَّارِ غُلامٍ. هَذَانِ مِثَالانِ لِلْفَصْلِ بَألظَّرْفِ، وَأَمَّا مِثَالُ الفَصْلِ بِحَرْفِ الجَرِّ، فَكَقَوْلِهِ: كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ[2]

وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهِ الجَرُّ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا؛ لأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَ كَمْ وَالاسْمِ، الَّذِي هُوَ مُمَيِّزُهَا، صَارَ الفَاصِلُ، ظَرْفًا كَانَ أَوْ حَرْفَ جَرٍّ، مَانِعًا مِنَ الجَرِّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ انْجِرَارَ ذَلِكَ الاسْمِ كَانَ بِإِضَافَةِ كَمْ إِلَيهِ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنِ الجَرُّ فِي الاسْمِ المَذْكُورِ، وَهُوَ فِي المَعْنَى تَمْيِيزٌ، وَشَأْنُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ، وَجَبَ القَوْلُ بِالنَّصْبِ.

وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ فَلَمَّا كَانَ مَذْهَبُهُمْ عَلَى أَنَّ انْجِرَارَ الاسْمِ المَذْكُورِ مِنْ حَرْفِ الجَرِّ المُقَدَّرِ، لا مِنَ المُضَافِ إِلَيهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الخَبِيصِيُّ فِي(شَرْحِ الكَافِيَةِ)، لَمْ يَلْزَمْ عَلَيهِمْ الفَصْلُ بَيْنَ الجَارِّ وَبَيْنَ المَجْرُورِ عِنْدَ تَوَسُّطِ الظَّرْفِ، أَوِ الحَرْفِ وَمَدْخُولِهِ، وَتَوَابِعِ مَدْخولِهِ، فَلِذَا قَالُوا: كَانَ مَخْفوضًا[3]. وَلَعَلَّ سَنَدَهُمْ أَنَّهُ وَرَدَ: كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ، وَكَمْ قَرْيَةٍ، فَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةُ مِنْ مَلْفُوظَةً فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَانَتْ مُقَدَّرَةً فِي البَعْضِ الآخَرِ، طَرْدًا لِلْبَابِ. وَهَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ الإِضَافَاتِ. فَقَدْ /34/ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا مَرَّ مِرَارًا مِنَ القَوْلِ بِأَنَّ العَامِلَ فِي جَرِّ المُضَافِ إِليهِ حَرْفُ الجَرِّ المُقَدَّرِ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ[4]، وَالقَوْلِ بِأَنَّ العَامِلَ فِي جَرِّهِ المُضَافُ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ.

(1) الإنصاف مسألة رقم 41، وائتلاف النصرة ص 41.

(2) البيت من الكامل. وهو للفرزدق في الكتاب 168/2(هارون)، وشرح المفصل 132/4، والمقاصد النحوية 492/4، وبلا نسبة في الإنصاف ص 304، والمقتضب 62/3، واللمع ص 229.

والشاهد فيه الفصل بين كم ومخفوضها (سيد) بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاص عند سيبويه بالضرورة، ولو نصب لجاز.

(3) ب: مخفوظا.

(4) انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 424.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ النَّيِّفِ إِلَى العَشَرَةِ، نَحْوُ: خَمْسَةَ عَشَرٍ[2] بِإِضَافَةِ الخَمْسَةِ إِلَى العَشَرَةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا: الخَمْسَةَ العَشَرَ الدِّرْهَمِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِدْخَالُ الأَلِفِ وَاللامِ فِي نَحْوِ العَشَرِ، وَلا فِي الدِّرْهَمِ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، مُسْتَدِلِّينَ عَلَيهِ بِأَنَّا أَجْمَعْنَا بِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْ لَفْظِ ثَلاثَةَ عَشَرَ فَاعِلٌ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْ لَفْظِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ العَدَدُ الأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الثَّلاثَةُ، وَلا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْ لَفْظِ العَدَدِ الثَّانِي، وَهُوَ العَشْرُ، فَذِكْرُ العَشْرِ مَعَ ثَالِثٍ لا وَجْهَ لَهُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، مُسْتَدِلِّينَ بِأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقَالَ: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنِ العَرَبِ العُرَبَاءِ[5]، فَإِذَا سَاعَدَهُ النَّقْلُ وَالقِيَاسُ،

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 42، والتبيين مسألة رقم 75، وائتلاف النصرة ص 43. =

= ونسب مذهب الكوفيين للفراء ومن وافقه في(شرح كتاب سيبويه 191/1)، وإلى بعض الكوفيين في (شرح الكافية 87/2، وخزانة الأدب 105/3)، ونقل ابن عقيل في(المساعد 81/2) عن ابن مالك منع هذا الوجه بإجماع إلا في الشعر. وفي كلام الفراء في(معاني القرآن 34/2) ما يشعر أنه قيد جواز ذلك في الشـــعر. وقال أبو بكر الأنباري في(المذكر والمؤنث ص 633): " ومن العرب من يضيف النيف إلى العشر، وهو مما لا يقاس عليه، فيقول: خمسة عشرٍ وستة عشرٍ، وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر ".

(2) ساقطة من ب.

(3) الإنصاف مسألة رقم 43، وائتلاف النصرة ص 43. ونسب لبعض الكوفيين في شرح الكافية 156/2. وإلى الكسائي في إصلاح المنطق ص 302 وتهذيب إصلاح المنطق ص 648. وهو مذهب الفراء أيضا. انظر معاني القرآن 33/2.

(4) الإنصاف مسألة رقم 44، وائتلاف النصرة ص 45.

(5) هذا كلام فيه نظر؛ إذ لم ينص أحد من قدماء البصريين على سماعه. راجع الكتاب 172/2-173 (بولاق)، والمقتضب 182/2.

وَهُوَ الأَصْلُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُمَا فَاعِلٌ إلخ، قُلْنَا حُجَّةٌ عَلَيكُمْ، فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُبْنَى مِنْهُمَا، وَبُنِيَ مِنْ أَحَدِهِمَا احْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ الآخَرِ؛ لِيَتَمَيَّزَ مَا هُوَ وَاحِدُ ثَلاثَةٍ مِمَّا هُوَ وَاحِدُ ثَلاثَةَ عَشَرَ.(كَذَا قِيلَ. أَقُولُ)[1]: بَلْ لِتَمَيُّزِ[2] الثَّالِثِ مِنْ ثَلاثَةَ عَشَرَ مِنَ الثَّالِثَ عَشَرَ مِنْ ثَلاثَةَ عَشَرَ، وَلِذَا قَالَ فِي الحَاشِيَةِ[3]: بَلْ لِيَتَمَيَّزَ[4] الوَاقِع.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المُنَادَى المُفْرَدَ المَعْرِفَةَ مَرْفُوعٌ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ المِيمَ المُشَدَّدَةَ فِي اللَّهُمَّ لَيْسَتْ عِوَضًا عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا عِوَضٌ.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نِدَاءُ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، نَحْوُ: يَا الرَّجُلُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

---

(1) ما بين القوسين ساقط من ب.

(2) ب: يتميز.

(3) بعدها في ب: الأخرى.

(4) ب: ليتميز.

(5) الإنصاف مسألة رقم 45، والتبيين مسألة رقم 78، وائتلاف النصرة ص 45.
ويلاحظ أن المؤلف هنا عمم نسبة هذا المذهب للكوفيين. فالإنصاف وائتلاف النصرة استثنيا الفراء، ونقله في التبيين عن بعض الكوفيين، كما نُقِل هذا المذهب عن الكسائي وحده، انظر = = شرح الكافية 132/1، والإيضاح في شرح المفصل 256/1، والنكت الحسان ص 158، ونقلت معظم المصادر السابقة عن الفراء أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

(6) الإنصاف مسألة رقم 47، وائتلاف النصرة ص 47.

(7) الإنصاف مسألة رقم 46، والتبيين مسألة رقم 81، وائتلاف النصرة 46.
والصحيح أن هذا ليس بجائز عند الكوفيين كافة، فقد منعه الفراء، انظر معاني القرآن 121/1، وأبو بكر بن الأنباري، انظر الزاهر في معاني كلمات الناس 14/2.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ تَرْخِيمَ المُضَافِ جَائِزٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْخِيمُ الاسْمِ الثُّلاثِيِّ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ تَرْخِيمَ الاسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ يَكُونُ بِحَذْفِهِ، وَحَذْفِ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ الحَرْفِ[2] الأَخِيرِ مِنْهُ فَقَطْ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] /35/ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نُدْبَةُ النَّكِرَةِ، وَالأَسْمَاءِ المَوْصُولَةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلامَةُ النُّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: وَا زَيْدُ الطَّوِيلاهْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المُفْرَدَ النَّكِرَةَ المَنْفِيَ بِلا مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بِهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، وَمَنْصُوبٌ بِهَا مَحَلاً.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 48، والتبيين مسألة رقم 83، وائتلاف النصرة ص 47.
ونسبه أبو حيان للكسائي والفراء، انظر تذكرة النحاة ص 691، وهو مذهب ثعلب كذلك، راجع شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص 214.

(2) الإنصاف مسألة رقم 49، والتبيين مسألة رقم 84، وائتلاف النصرة ص 48.
لم يبين المؤلف إن كان الاسم ساكن الوسط أو متحركه. وتحرير القول في المسألة أن البصريين منعوه مطلقا. وأما الكوفيون فقد اضطرب النحاة في نقل مذهبهم. فقيل يجوز إن كان متحرك = = الوسط، وإن كان ساكنه امتنع. وهو منقول عن الكوفيين كما في الأمالي الشجرية 81/2، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 242، وعن الكوفيين سوى الكسائي كما في التسهيل ص 188، وهمع الهوامع 81/3، وعن بعضهم كما في التبيين مسألة رقم 84، وعن الفراء كما في الأصول في النحو 365/1، وشرح عيون الإعراب ص 274. وقيل يجوز مطلقا وهو منقول تارة عن الكوفيين كما في التبيين مسألة رقم 84، وشرح الكافية 149/1، وتارة أخرى عن بعضهم كما في شرح الأشموني مع الصبان 175/3.
وذكر بعضهم أن النحاة جميعا متفقون على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط. انظر الأمالي الشجرية 81/2، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 242، وهمع الهوامع 85/3. وقد تنبه إلى هذا الخلط والاضطراب في النسبة ابن عقيل، انظر المساعد 552/2.

(3) الإنصاف مسألة رقم 50، وائتلاف النصرة ص 48.
لم يبين المؤلف إن كان الحرف الذي قبل آخره ساكنا صحيحا وقبله حرفان كـ: قمطر، أو إن كان قبل آخره حرف علة وقبله حرفان كـ: عماد، أو أكثر كـ: منصور. انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 334.

(2) ساقطة من ب.

(4) الإنصاف مسألة رقم 51، وائتلاف النصرة ص 49. وذكر أبو حيان أن الموصول يندب بلا خلاف. انظر تذكرة النحاة ص 609.

(5) الإنصاف مسألة رقم 51 وفيه أن يونس وابن كيسان تابعا الكوفيين، وائتلاف النصرة ص 50.

(6) الإنصاف مسألة رقم 53، وائتلاف النصرة ص 50.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ مِنْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الزَّمَانِ، بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِالمَكَانِ، نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ رُبَّ اسْمٌ، حَمْلاً لَهُ عَلَى كَمْ لِلْعَدَدِ، إلا أَنَّ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ، وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ وَاوَ رُبَّ تَعْمَلُ[4] فِي النَّكِرَةِ الخَفْضَ بِنَفْسِهَا، وَوَافَقَهُمْ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ[5] مِنَ البَصْرِيَّةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لا تَعْمَلُ بِنَفْسِهَا، بَلِ العَمَلُ لِرُبَّ المُقَدَّرَةِ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ مُذْ وَمُنْذُ إِذَا ارْتَفَعَ الاسْمُ بَعْدَهُمَا ارْتَفَعَ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا تَكُونَانِ اسْمَيْنِ مُبْتَدَأَيْنِ، فَيَرْتَفِعُ[7] بَعْدَهُمَا؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُمَا.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 54، وائتلاف النصرة ص 142. وتابع الكوفيين من البصريين الأخفش، والمبرد، وابن درستويه. انظر مغني اللبيب ص 419، وخزانة الأدب 332/3.

(2) الإنصاف مسألة رقم 121، وائتلاف النصرة ص 144. ونص الفراء في(معاني القرآن 236/2) على أن رب أداة وليست اسما. وتابع الكوفيين الأخفش في أحد قوليه. انظر التسهيل ص 147.

(3) الإنصاف مسألة رقم 55، وائتلاف النصرة ص 145. ونسب مذهب الكوفيين لبعضهم في المساعد 297/2، وشفاء العليل 680/2.
كما ذكر أن للكوفيين مذهبين آخرين. الأول أن خافضه الواو لنيابتها عن رب، ونسب للفراء في ارتشاف الضرب 403/2، و 466، والثاني أن خافضه رب مضمرة وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 39، 80، 218، 230، 342، 345...

(4) ب: يعمل.

(5) المقتضب 57/3.

(6) الإنصاف مسألة رقم 56، وائتلاف النصرة ص 146، وفيهما استثني الفراء.
كما نسب مذهب الكوفيين تارة إلى الكسائي في مغني اللبيب ص 494، وتارة ثانية إلى قوم منهم في شرح المفصل 54/8، وشرح الكافية 118/2، والأشباه والنظائر 155/2. كما نقل عن الكوفيين مذهبان آخران: الأول أن رافعه مبتدأ محذوف وهو مذهب الفراء في تهذيب اللغة 443/14، ولسان العرب 511/3، أو مذهب بعضهم في ارتشاف الضرب 243/2، وهمع الهوامع 22/3، والمذهب الثاني كمذهب الصريين وهو منسوب لطائفة من الكوفيين في شرح التصريح 19/2-20.

(7) ب: يرتفع.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الخَفْضُ فِي القَسَمِ بِإِضْمَارِ حَرْفِ الخَفْضِ، مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، بِأَنْ تَقُولَ: اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، أَيْ وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلا بِعِوَضٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ اللامَ فِي قَوْلِهِمْ: لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو لامُ جَوَابِ قَسِمٍ مُقَدَّرٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللامَ لامُ الابْتِدَاءِ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي القَسَمِ: أَيْمُنُ اللَّهِ جَمْعُ يَمِينٍ؛ لأَنَّ هَذَا الوَزْنَ مُخْتَصٌّ بِالجَمْعِ، وَالمَعْنَى: عَلَيَّ أَيْمُنُ اللَّهِ، أَيْ أَيْمَانُ اللَّهِ عَلَيَّ فِيمَا أُقْسِمَ بِهِ. وَهُمْ يَقُولُونَ فِي جَمْعِ يَمِينٍ: أَيْمُنٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعَ يَمِينٍ، بَلْ هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مُشْتَقٌّ مِنَ اليُمْنِ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمْعَ يَمِينٍ لَكَانَ هَمْزَتُهُ هَمْزَةَ قَطْعٍ.

أَقُولُ: مَقَامُ القَسَمِ لا يُلائِمُ كَوْنَ الأَيْمُنِ مِنَ اليُمْنِ، وَأَيْضًا كَلامُ الجَوْهَرِيِّ فِي الصِّحَاحِ لا يُسَاعِدُهُ، بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قَالَهُ الكُوفِيُّونَ، حَيْثُ قَالَ: وَاليَمِينُ القَسَمُ، وَالجَمْعُ أَيْمُنٌ وَأَيْمَانٌ[4]، فَعَلَّهُمْ[5] لا يُسَلِّمُونَ كَوْنَ هَمْزَتِهِ هَمْزَةَ وَصْلٍ، وَلَكِنْ لِمَنْ نَصَرَ البَصْرِيَّ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ لا يُسَلِّمُونَ اسْتِعْمَالَهُ فِي القَسَمِ بَلِ المُسْتَعْمَلُ فِيهِ أَيْمَانٌ.(وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الجَوْهَرِيِّ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ)[6].

(1) الإنصاف مسألة 57، وائتلاف النصرة ص 146. وما نسبه المؤلف هنا للبصريين ليس صحيحا. فقد أجاز المسألة سيبويه(الكتاب 293/1) وأن المبرد غلطه فيها ولم يجز إلا النصب لأن حروف الخفض لا تضمر. إعراب القرآن 474/3، والقطع والائتناف ص 296-297. وانظر مذهب المبرد في المقتضب 336/2. وذكر ابن عقيل أنه إذا حذف خافض المقسم به لم يجز خفضه إلا إن كان اسم الله، وأن هذا مذهب جمهور البصريين، وأن الكوفيين وبعض البصريين أجازوا الخفض في غيره أيضا. المساعد 307/2.

(2) الإنصاف مسألة رقم 58، وائتلاف النصرة ص 147.

(3) الإنصاف مسألة رقم 59، وائتلاف النصرة ص 51. وذكر جماعة من النحويين أن هذا مذهب الفراء وحده من الكوفيين. انظر الجمل ص 74، والإيضاح في شرح المفصل 324/2، ورصف المباني ص 133، والمساعد 312/2. وهومذهب ابن كيسان وابن درستويه. انظر الصحاح 2222/6(يمن).

(4) الصحاح 2221/6(يمن).

(5) ب: فلعلهم.

(6) ما بين القوسين ساقط من ب.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ، وَحَرْفِ الخَفْضِ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَالبَصْرِيُّونَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الظَّرْفِ، وَحَرْفِ الخَفْضِ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ بِأَنْ يَقُولَ: لَيْثُ أَسَدٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ كِلا وَكِلْتَا فِيهِمَا تَثْنِيَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِيهِمَا تَثْنِيَةً مَعْنَوِيَّةً، وَإِفْرَادًا لَفْظِيًّا.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ تَأْكِيْدَ النَّكِرَةِ بِغَيْرِ لَفْظِهَا جَائِزٌ، إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً، نَحْوُ: قَعَدْتُ يَوْمًا كُلَّهُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَأْكِيدَ النَّكِرَةِ بِغَيْرِ لَفْظِهَا لَيْسَ بِجَائِزٍ مُطْلَقًا[5].

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ الوَاوَ العَاطِفَةَ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ زَائِدَةً. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 60، وائتلاف النصرة ص 51.
والصحيح أن مذهب الفراء كمذهب الصريين. انظر معاني القرآن 358/1، و 81/2-82. وأن أبا العباس ثعلبا أجاز الفصل بالظرف وغيره. انظر مجالس ثعلب ص 125-126.

(2) الإنصاف مسألة رقم 61، وائتلاف النصرة ص 54. وهو مذهب الكسائي واللحياني في الأزمنة والأمكنة 284/1.

(3) الإنصاف مسألة رقم 62، وائتلاف النصرة ص 55. وفي حواشي(شرح جمل الزجاجي 276/1) ينقل المحقق عن أبي حيان قوله: " وما من الكوفيين أحد يقول: كلت واحدة كلتا، ولا يدعي أن لكلا وكلتا واحدا منفردا في النطق مستعملا ". وقول الفراء في(معاني القرآن 142/2) يؤيد ذلك. غير أن أبا بكر بن الأنباري يرى أن الألف في كلا وكلتا ألف تثنية وأن مفرد كلتا هو كلت وهو مما لا يلتفت إليه . المذكر والمؤنث ص 674. لكنه عاد وقال: " ألفها ألف تثنية كألف غلاما وذوا، وواحدة كلت كلت ". إيضاح الوقف والابتداء 436/1.

(4) الإنصاف رقم 63، وائتلاف النصرة ص 61. ونقل مذهب الجواز أيضا عن الأخفش، انظر المساعد 392/2، وارتشاف الضرب 612/2، وهمع الهوامع 204/5، وحاشية الصبان 77/3، وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقا. انظر المساعد 392/2، وشرح التصريح 124/2، وهو مذهبه في المجالس ص 98، وقيل إن المنع مذهب البصريين أو جمهورهم. انظر المساعد 392/2.

(5) ساقطة من ب.

(6) الإنصاف مسألة رقم 64 ـــ وفيه أن المبرد تابع الكوفيين، وهو غير صحيح راجع المقتضب 80/2، وائتلاف النصرة ص 148 ـ وفيه أن ابن برهان تابع الكوفيين. وممن تابعهم الأخفش، انظر مغني اللبيب ص 473، إلا أن ابن جني قيد تجويز الأخفش بوقوع الواو في خبر كان. الخصائص 462/2.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المُضْمَرِ المَخْفُوضِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المُضْمَرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ، نَحْوُ: جِئْتُ وَزَيْدٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، وَلا فَصْلٍ، نَحْوُ: { سَيَصْلَى نَارًا (ذَاتَ لَهَبٍ)[3] وَامْرَأَتُهُ}[4].

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ أَوْ تَكُونُ بِمَعْنَى الوَاوِ، وَبِمَعْنَى بَلْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ مِنْكَ لا يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ؛ لأَنَّ مِنْ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ فِيهَا.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ بِـ (لَكِنِ) المُخَفَّفَةِ فِي الإِيْجَابِ، نَحْوُ: أَتَانِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو؛ لأَنَّه نَظِيرُ بَلْ، فَكَمَا جَازَ فِي بَلْ جَازَ فِي لَكِنْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 65، وائتلاف النصرة ص 62. وفي همع الهوامع أن يونس والأخفش يجيزان المسألة، وزاد في ائتلاف النصرة قطربا أيضا.
ونقل مذهب الكوفيين تارة عن الكسائي في المساعد 542/1، وارتشاف الضرب 488/2، وتارة أخرى عن الفراء في مشكل إعراب القرآن 209/1، 411، والفرائد الجديدة 760/2.

(2) الإنصاف مسألة رقم 66، وائتلاف النصرة ص 63. ومما يجدر ذكره أن الفراء نقل جواز المسألة عن الكسائي في معاني القرآن 312/1، لكن ثعلبا قال: " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده ". المجالس ص 324. وناقش الفراء الظاهرة في معاني القرآن فأجازها مرة (304/1، و 95/3) ـــ وهو ما أكده أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن 15/2، 266 - ومنعها مرة أخرى (178/3). وممن منع المسألة من الكوفيين اللغويين أبو عمرو الشيباني كما في تذكرة النحاة ص 305.

(3) ما بين القوسين ساقط من النسختين.

(4) سورة المسد الآيتان 3-4. وتمامها: { ... حمالة الحطب }.

(5) الإنصاف مسألة رقم 67، وائتلاف النصرة ص 148.
وكون أو بمعنى بل نسب تارة للكسائي في تذكرة النحاة ص 128 وتارة ثانية للفراء في مجالس ثعلب ص 112، والمحتسب 99/1، وتارة ثالثة لبعض الكوفيين في الأمالي الشجرية 318/2، وحاشية على شرح بانت سعاد 668/1.
وكون أو بمعنى الواو نسب للفراء في تذكرة النحاة ص 128، ولجماعة من الكوفيين في الأمالي الشجرية 318/2، وارتشاف الضرب 641/2، ومغني اللبيب ص 91.

(6) الإنصاف مسألة رقم 69، وائتلاف النصرة ص 64. ونسبه أبو بكر بن الأنباري إلى الكسائي والفراء في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 245.

(7) الإنصاف مسألة 68، وائتلاف النصرة ص 149.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفِ[2] مَا يَنْصَرِفُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّه يَجُوزُ صَرْفُ مَا يَنْصَرِفُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ[3]، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى[5] أَنَّ الآنَ مَبْنِيٌّ؛ لأَنَّ الأَلِفَ وَاللامَ دَخَلَتَا عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: آنَ يَئِينُ، أَيْ حَانَ، وَبَقِيَ الفِعْلُ عَلَى فَتْحَتِهِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لأَنَّهُ شَابَهَ اسْمَ الإِشَارَةِ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ لِلْمُوَاجَهَةِ، المُعَرَّى عَنْ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، نَحْوُ: افْعَلْ، فِعْلٌ مَجْزُومٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّ العَامِلَ فِي رَفْعِ /37/ الفِعْلِ المُضَارِعِ التَّعْرِيَةُ عَنِ العَوَامِلِ النَّاصِبَةِ وَالجَازِمَةِ، وَالكِسَائِيُّ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ حَرْفُ المُضَارَعَةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ قِيَامُهُ مَقَامَ الاسْمِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 70 ــــ وفيه أن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان تابعوا الكوفيين ـ وائتلاف النصرة ص 59.
ونسب مذهب الكوفيين إلى جمهورهم في ارتشاف الضرب 448/1، والموفي في النحو الكوفي ص 17-18.
ونسب عدد من النحويين إلى ثعلب الجواز مطلقا في الشعر وغيره، وإلى أبي موسى الحامض المنع مطلقا في ارتشاف الضرب 448/1، وشرح الأشموني مع الصبان 275/3-276، وهمع الهوامع 120/1-121، وشرح التصريح 228/2.
(2) ب: الصرف.
(3) راجع الإيضاح في شرح المفصل 148/1.
(4) الإنصاف مسألة رقم 71 ــــ وفي أقوال أخرى للبصريين، وائتلاف النصرة ص 64. ونسب مذهب الكوفيين للكسائي والفراء في اللامات ص 76، وللفراء في ليس في كلام العرب ص 298، والأمالي الشجرية 261/2، والمساعد 517/1. وأشير هنا إلى مذهب ثان للفراء وهو أن يكون الآن حرفا محلى بالألف واللام ترك على فتحه. معاني القرآن 467/1، وانظر تهذيب اللغة 549/15، والصاحبي ص 202، وتأويل مشكل إعراب القرآن ص 398.
(5) ساقطة من ب.
(6) الإنصاف مسألة رقم 72، ومسائل خلافية مسألة رقم 15، وائتلاف النصرة ص 125. ونسبه الطبري في الجامع لأحكام القرآن 26/11. وهو الصحيح لأن الفراء ناقش الكسائي في هذه المسألة في معاني القرآن 469/1-470، وذكر أنه ــــ أي الكسائي ــــ كان يعيب قولهم: (فلتفرحوا)، وهو مما كان يحتج به هو والذين أجازوا المسألة. وانظر مجالس ثعلب ص 456، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 18.
(7) الإنصاف مسألة رقم 74.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الفِعْلَ المُضَارِعَ الوَاقِعَ بَعْدَ الفَاءِ فِي جَوَابِ الأَشْيَاءِ السِّتَّةِ، الَّتِي هِيَ الأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالنَّفْيُ، وَالاسْتِفْهَامُ، وَالتَّمَنِّيُّ، وَالعَرْضُ يَنْتَصِبُ بِالخِلافِ، أَيْ لَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الأَفْعَالِ الوَاقِعَةِ بَعْدَ الفَاءِ مُخَالِفًا لِمَا قَبْلَهُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا قَبْلَ الفَاءِ إِنْشَاءٌ، وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، صَارَتْ مُخَالَفَتُهُ للأَوَّلِ، وَصَرْفُهُ عَنْهُ نَاصِبًا لَهُ، فَالعَامِلُ فِي نَصْبِهِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ أَنْ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ الفِعْلَ المُضَارِعَ فِي قَوْلِكَ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ، أَيْ بِكَوْنِهِ مَصْرُوفًا، وَمُخَالِفًا لِلأَوَّلِ؛ لأَنَّ الثَّانِيَ مَصْرُوفٌ عَنِ الأَوَّلَ فِي النَّهْيِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ بِتَكْرِيرِ العَامِلِ، مِثْلَ أَنْ يُقَالَ: وَلا تَشْرَبِ اللَّبَنَ، فَصَارَتْ مُخَالَفَتُهُ لِلأَوَّلِ، وَصَرْفُهُ عَنْهُ نَاصِبًا لَهُ، كَمَا قُلْنَا آنِفًا، وَفِي الظَّرْفِ أَيْضًا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ أَنْ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 76.

(2) الإنصاف مسألة رقم 75، وائتلاف النصرة ص 127 وفيهما أن الجرمي يرى إلى أن ناصب المضارع هو الواو نفسها . وللكوفيين ثلاثة مذاهب أخرى في المسألة. انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 444.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ أَنِ المُخَفَّفَةَ تَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ النَّصْبَ مَعَ الحَذْفِ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ[2]:{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلا اللَّهَ}[3]، فَنَصَبَ تَعْبُدُوا بِأَنِ مُقَدَّرَةً[4]؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْ لا تَعْبُدُوا، فَحُذِفَ أَنْ، وَعَمِلَ مَعَ الحَذْفِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لا تَعْمَلُ مَعَ الحَذْفِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[5]أَنْ كَيْ لا يَكُونُ إِلا حَرْفَ نَصْبٍ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفَ خَفْضٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ خَفْضٍ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ لامَ كَيْ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَنْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ أَنِ المُقَدَّرَةُ بَعْدَهَا.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ بَعْدَ كَيْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ الإِظْهَارُ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 77، وائتلاف النصرة ص 150. وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب 423/2 أن بعض البصريين وافق الكوفيين، وذكر في البحر المحيط 283/1 أنه المبرد، وهو ليس بصحيح لأن المبرد منعه في المقتضب 85/2. ونسبه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن 193/2 و 232/5 للفراء، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل 52/7 لبعض الكوفيين. وذكر ثعلب أن الرفع هو القياس. المجالس ص 317.

(2) هو عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن، صحابي من فقهاء الصحابة.(ت 32 هـ). ترجمته في مشاهير علماء الإسلام ص 16، وشذرات الذهب 42/1، وتاريخ بغداد 147/1.

(3) سورة البقرة الآية 83. وتمامها: ﴿......وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ وانظر في هذه القراءة مختصر في شواذ القرآن ص 7، والبيان في غريب إعراب القرآن 101/1، ومعاني القرآن وإعرابه 168/1. وفي معاني القرآن للفراء 53/1 أنها قراءة أبي. وفي الكشاف 293/1 أنها قراءة عبد الله وأبي.

(4) ب: المقدرة.

(5)الإنصاف مسألة رقم 78، وائتلاف النصرة ص 150.

(6) الإنصاف مسألة رقم 79، وائتلاف النصرة ص 151. وللفراء رأي آخر وهو أن لام كي تنصب المضارع لأنها نابت مناب أن. انظر معاني القرآن 220/1–261، ونسب النحويين هذا الرأي لثعلب. انظر ارتشاف الضرب 402/2، ومغني اللبيب ص 277، والموفي ص 117.

(7) الإنصاف مسألة رقم 80، وائتلاف النصرة ص 151.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ كَمَا تَأْتِي بِمَعْنَى كَيْمَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا تَأْتِي بِمَعْنَاهُ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ لامَ الجَحْدِ هِيَ النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا، وَيَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ بَعْدَهَا لِلتَّوْكِيدِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ أَنِ المُقَدَّرَةَ بَعْدَهَا، وَلا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا.

وَالكُوفِيُّونَ[3] /38/ إِلَى أَنَّ حَتَّى يَكُونُ حَرْفَ نَصْبٍ يَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَنْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ عَلَى الجِوَارِ. وَاخْتَلَفَ البَصْرِيُّونَ. فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ العَامِلَ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ[5]، وَالآخَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ[6]، وَأَبُو عُثْمَانَ المَازِنِيُّ[7] إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الوَقْفِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 81 ـ وفيه أن المبرد تابع الكوفيين، وائتلاف النصرة ص 152.

(2) الإنصاف مسألة رقم 82، وائتلاف النصرة ص 153. ونسب لثعلب أن ناصبه اللام لقيامها مقام أن. انظر ارتشاف الضرب 399/2، وهمع الهوامع 109/4، والموفي في النحو الكوفي ص 117.

(3) الإنصاف مسألة رقم 83، وائتلاف النصرة ص 153. ونسب في طبقات النحويين واللغويين ص 127 للكسائي. ويرى ثعلب أن ناصبه حتى لنيابتها عن أن. انظر شرح المفصل 20/7، وتذكرة النحاة ص 438. ونسب الرضي في شرح الكافية 240/2 رأي ثعلب هذا للكوفيين.

(4) الإنصاف مسألة رقم 84، وائتلاف النصرة ص 28.

(5) قيل هو مذهب سيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور . همع الهوامع (طبعة بيروت) 61/2.

(6) نسب للأخفش مذهبان في جازم جواب الشرط الأول: أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب لضعف الأداة عن عملين، ولأن الشرط طالب للجواب، والثاني أن الأداة والفعل معا جزما الجواب. همع الهوامع (طبعة بيروت) 61/2. وانظر في مصطلح النحو الكوفي ص 110.

(7) هو أبو عثمان، بكر بن محمد بن عثمان المازني، بصري، قرأ على الأخفش سعيد بن مسعدة كتاب سيبويه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، (ت 249 هـ وقيل غير ذلك)، صنف التصريف، وعلل النحو، والقوافي وغيرها. ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص 87، وإنباه الرواة 246/1، وفيات الأعيان 283/1، وديوان الإسلام 177/4، وبغية الوعاة 463/1.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الاسْمُ المَرْفُوعُ بَعْدَ إِنِ الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدٌ أَتَانِي آتِهِ، فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ بِمَا عَادَ إِلَيهِ مِنَ الضَّمِيرِ العَائِدِ إِلَى زَيْدٍ، المُسْتَتِرِ فِي الفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ فِعْلٍ، فَقَالُوا: إِنَّمَا جَوَّزْنَا تَقْدِيمَ المَرْفُوعِ، مَعَ إِنْ خَاصَّةً، وَعَمَلُهَا فِي فِعْلِ الشَّرْطِ مَعَ الفَصْلِ؛ لأَنَّهَا الأَصْلُ فِي بَابِ الجَزَاءِ، فَلِقُوَّتِهَا جَازَ تَقْدِيمُ المَرْفُوعِ مَعَهَا، وَقُلْنَا إِنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالعَائِدِ؛ لأَنَّ المَكْنِيَّ المَرْفُوعَ فِي الفِعْلِ هُوَ الاسْمُ الأَوَّلُ، فِينْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، كَمَا قَالُوا: جَاءَنِي الظَّرِيفُ زَيْدٌ، وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى تَقْدِيرٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ، وَالفِعْلُ المُظْهَرُ تَفْسِيرٌ لِذَلِكَ الفِعْلِ المُقَدَّرِ، وَعَنِ الأَخْفَشِ أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ[1].

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الاسْمُ المَرْفُوعُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهِ الجَزْمُ، بَلِ الرَّفْعُ وَاجِبٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَقْدِيمَ المَرْفُوعِ وَالمَنْصُوبِ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ جَائِزٌ (مَعَ الجَزْمِ)[3] نَحْوُ: إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ يُكْرِمْكَ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ بِالجَزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَصْبِهِ بِالشَّرْطِ، فَأَجَازَهُ الكِسَائِيُّ، وَمَنَعَهُ الفَرَّاءُ[5]. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ بِالشَّرْطِ، وَلا بِالجَزَاءِ، بَلْ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 85، وائتلاف النصرة ص 129. وقد اضطرب النحاة في نقل هذا المذهب عن الكوفيين. انظر الخلاف النحوي الكوفي ص 405. ونقل عن الكوفيين مذهبان آخران الأول أن يكون الاســم مبتدأ ورافعه الفعل المذكور على التقديم والتأخير كما في مغني اللبيب ص 757، وشرح التصريح 43/1. والمذهب الثاني كمذهب جمهور البصريين كما في مغني اللبيب ص 757، وشرح الكافية 255/2. وهو رأي الفراء كما في معاني القرآن 104/2-105.

(1) انظر شرح الكافية 177/1، و 255/2.

(2) الإنصاف مسألة رقم 86، وائتلاف النصرة ص 129.

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب.

(4) الإنصاف مسألة رقم 87، وائتلاف النصرة ص 130.

(5) مجالس ثعلب ص 276-277.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ إِنِ الشَّرْطِيَّةَ تَقَعُ فِي مَعْنَى إِذْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى: (ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ)[2]، أَيْ وَإِذْ كُنْتُمْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لا تَقَعُ بِمَعْنَى إِذْ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ إِنْ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مَا، نَحْوُ: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ تَكُونُ بِمَعْنَى مَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ إِنْ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَهَا /39/ اللامُ، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى: (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ)[5]، تَكُونُ بِمَعْنَى مَا، وَاللامُ بِمَعْنَى إِلا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ المُثَقَّلَةِ، وَاللامُ بَعْدَهَا لامُ التَّأْكِيدِ.

وَالكُوفِيُّونَ[6] إِلَى أَنَّ كَيْفَ يُجَازَى بِهَا كَمَا يُجَازَى بِكَلِمَاتِ المُجَازَاةِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لا يُجَازَى بِهَا.

وَالكُوفِيُّونَ[7] إِلَى أَنَّ السِّينَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: سَأَفْعَلُ، أَصْلُهَا سَوْفَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا أَصْلٌ بِنَفْسِهَا.

وَالكُوفِيُّونَ[8] إِلَى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي أَوَّلِ المُضَارِعِ تَاءَانِ، تَاءُ المُضَارِعَةِ، وَالتَّاءُ الأَصْلِيَّةُ، نَحْوُ: تَتَبَاعَدُ، فَالمَحْذُوفُ مِنْهَا تَاءُ المُضَارَعَةِ دُونَ الأَصْلِيَّةِ، وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ المَحْذُوفَ التَّاءُ الأَصْلِيَّةُ.

(1) الإنصاف مسألة رقم 88، وائتلاف النصرة ص 154.

(2) سورة البقرة 23 . وتمامها: ﴿.......بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

(3) الإنصاف مسألة رقم 89، وائتلاف النصرة ص 155.

(4) الإنصاف مسألة رقم 90، وائتلاف النصرة ص 155. وللكوفيين تفصيلات كثيرة في هذه السبيل. انظر الخلاف النحوي الكوفي 435.

(5) سورة القلم الآية 51.

(6) الإنصاف مسألة رقم 91، وائتلاف النصرة ص 156. ووافق الكوفيين قطرب. مغني اللبيب ص 270.

(7) الإنصاف مسألة رقم 92، وائتلاف النصرة ص 156.

(8) الإنصاف مسألة رقم 93، وائتلاف النصرة ص 131. ونسب مذهب الكوفيين لهشام بن معاوية في اشتقاق أسماء الله ص 183 والبحر المحيط 291/1، و156/3. والفراء يجيز حذف الأولى إجازته حذف الثانية . معاني القرآن 284/1، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 143.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ نُونِ التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ عَلَى فِعْلِ الاثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةِ الإِنَاثِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِدْخَالُهَا فِي هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ الاسْمَ فِي ذَا، وَالَّذِي الذَّالُ وَحْدَهَا، وَمَا زِيْدَ عَلَيهِمَا تَكْثِيرٌ لَهُمَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الذَّالَ وَحْدَهَا لَيْسَتِ هِيَ الاسْمَ فِيهِمَا.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المُفْرَدَ مِنْ هُوَ وَهِيَ الهَاءُ وَحْدَهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الهَاءَ وَالوَاوَ مِنْ هُوَ، وَالهَاءَ وَاليَاءَ مِنْ هِيَ هُمَا الاسْمُ بِمَجْمُوعِهِمَا.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ اليَاءَ وَالكَافَ فِي لَوْلايَ وَلَوْلاكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اليَاءَ وَالكَافَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِلَوْلا.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ الكَافَ، وَالهَاءَ، وَاليَاءَ مِنْ إِيَّاكَ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّايَ هِيَ المُضْمَرَاتُ المَنْصُوبَةُ، وَأَنَّ إِيَّا عِمَادٌ. وَإِلَيهِ ذَهَبَ أَبُو الحَسَنِ ابْنُ كَيْسَانَ[6]. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ إِيَّاكَ بِكَمَالِهِ هُوَ المُضْمَرُ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِيَّا هِيَ الضَّمِيرُ، وَالكَافَ، وَالهَاءَ، وَاليَاءَ حُرُوفٌ لا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 94 ـ وفيه أن يونس تابع الكوفيين ـ وائتلاف النصرة ص 131. وذكر أبو حيان في البحر المحيط 188/5 أن الكسائي تابع البصريين في منعه.

(2) الإنصاف مسألة رقم 95، وائتلاف النصرة ص 65. وذكر أن السيرافي كان يرى أن(ذا) ثنائي الوضع وليس ثلاثيه كما يرى البصريون. انظر ارتشاف الضرب 505/1.
وأشـــير هنا إلى أن بعض النحاة ذكر أن أصـــل الذي عند الفراء هو(ذا) وليس الذال وحدها. انظر اللامات ص 48، والأزهية ص 291، والأمالي الشجرية 304/2، وارتشاف الضرب 525/1.
وذكر ابن الشجري ثلاثة أقوال للبصريين في أصل الذي. انظر الأمالي الشجرية 304/2.

(3) الإنصـاف مسـألة رقم 96، وائتلاف النصـرة ص 65. ونسـب الزجاجي في مجالس العلماء ص 105-106 رأي الكوفيين للفراء. ولعل رأي الفراء موافق لرأي البصـــريين . قارن كلامه في معاني القرآن 203/1 مع رأي البصريين كما في شرح الكافية 10/2.

(4) الإنصاف مسألة رقم 97، وائتلاف النصرة ص 65. ونقل المالقي في رصف المباني ص 364 مذهب الكوفيين عن بعضـــهم. ومنع المبرد التركيب أصـــلا وقال: يجب أن يقال: لولا أنا ولولا أنت . الكامل 48/8-49 .وانظر الإنصاف ص 687.

(5) الإنصاف مسألة رقم 98، وائتلاف النصرة ص 104.

(6) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحســن، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصـــري لأنه أخذ النحو عن المبرد وثعلب،(ت 299 هـــ). صنف المهذب في النحو، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، والمختار في علل النحو. ترجمته في ديوان الإســـلام 89/4، وتاريخ بغداد 335/1، ومرآة الجنان 236/2، والوافي بالوفيات 31/12، والأعلام 308/5،

وَذَهَبَ الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ[1] إِلَى أَنَّ إِيَّا اسْمٌ مُضْمَرٌ، أُضِيفَ إِلَى الكَافِ، وَالهَاءِ، وَاليَاءِ؛ لأَنَّهُ لا يُفِيدُ مَعْنًى بِانْفِرَادِهِ، وَلا يَقَعُ مَعْرِفَةً، بِخِلافِ غَيْرِهِ مِنَ المُضْمَرَاتِ، فَخُصَّ بِالإِضَافَةِ عِوَضًا عَمَّا مُنِعَهُ. وَلا نَعْلَمُ اسْمًا مُضْمَرًا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِهِ. وَذَهَبَ الزَّجَاجُ[2] إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ مُضْمَرٌ خُصَّ بِالإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِ المُضْمَرَاتِ،/40/ وَأَنَّهَا أَيْضًا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ. وَالمُبَرِّدُ[3] إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ مُبْهَمٌ أُضِيفَ لِلتَّخْصِيصِ، وَلا يُعْلَمُ اسْمٌ مُبْهَمٌ أُضِيفَ غَيْرُهُ.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: فَإِذَا هُوَ هِيَ.

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّ مَا يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالخَبَرِ يُسَمَّى عِمَادًا، وَلَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَا قَبْلَهُ[6]، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَا بَعْدَهُ[7]. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يُسَمَّى فَصْلاً؛ لأَنَّهُ يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالخَبَرِ إِذَا كَانَ الخَبَرُ مُضَارِعًا لِنَعْتِ الاسْمِ؛ لِيَخْرُجَ عَنْ مَعْنَى النَّعْتِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ هُوَ العَاقِلُ، وَلا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ.

---

(1) مذهب الخليل على غير ما ذكره المؤلف. قال الخليل: " إيا ضربت فتكون(إيا) عمادا للكاف؛ لأنها تفرد من الفعل ... ولا تكون(إيا) مع كاف ولا هاء ولا ياء في موضع الرفع والجر ". العين 440/8.

(2) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحق البغدادي،(ت 311 هـ)، صنف معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وغيرها. ترجمته في ديوان الإسلام 383/3، والكامل في التاريخ 45/8، والوافي بالوفيات 49/1. وانظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه 48/1.

(3) في المقتضب 279/4: " والمضمر المنفصل نحو: هو وأنت وإياه وإياك ".

(4) الإنصاف مسألة رقم 99، وائتلاف النصرة ص 66.

(5) الإنصاف مسألة رقم 100، وائتلاف النصرة ص 67. والتسمية التي نقلها المؤلف عن الكوفيين هي تسمية أكثرهم كما في مشكل إعراب القرآن 314/1، وشرح الوافية نظم الكافية = = ص282. ويسميه بعضهم دعامة كما في مغني اللبيب ص 645، وارتشاف الضرب 489/1، وهمع الهوامع 236/1. ونسب السيوطي في الإتقان 246/1 هذه التسمية للكوفيين.

(6) نسب هذا الرأي للكوفيين في شرح الكافية 27/2، والأشباه والنظائر 177/1، وللكسائي في ارتشاف الضرب 494/1، والنكت الحسان ص 60، وللفراء في الجنى الداني ص 351، والمساعد 122/1.

(7) هو رأي الكسائي في مغني اللبيب ص 645، وشفاء العليل 208/1، والبحر المحيط 148/1، أو رأي الفراء في ارتشاف الضرب 494/1. وللكوفيين مذهب آخر هو أن العماد مرفوع المحل بالابتداء وما بعده خبره. انظر فاتحة الإعراب ص 65. وهو مذهب الفراء في معاني القرآن 409/1، و 113/2، و 37/3.

والكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ: أَيُّهُمْ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ مُعْرَبٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ العَائِدُ فَهُوَ مُعْرَبٌ، نَحْوُ: لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ. وَذَهَبَ الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ إِلَى أَنَّ أَيُّهُمْ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ، وَأَفْضَلُ خَبَرُهُ، وَيَجْعَلُ أَيُّهُمْ اسْتِفْهَامًا، وَيَحْمِلُهُ عَلَى الحِكَايَةِ بَعْدَ قَوْلٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: لأَضْرِبَنَّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[2].

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ يَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي. والبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي.

وَالكُوفِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّ الاسْمَ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ وُصِلَ، كَمَا يُوصَلُ المَوْصُولُ الَّذِي هُوَ الَّذِي، نَحْوُ:

لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمَ أَهْلُهُ[5]

فَقَوْلُهُ: وُصِلَ، أَيْ جُعِلَ لَهُ صِلَةٌ، كَمَا يُوصَلُ المَوْصُولُ، فَقَوْلُهُ: لأَنْتَ مُبْتَدَأٌ، وَالبَيْتُ خَبَرُهُ، وَأُكْرِمَ صِلَةُ الخَبَرِ الَّذِي هُوَ البَيْتُ. وَهُوَ كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يُوصَلُ، فَيَقُولُونَ: البَيْتُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَنْتَ، وَأُكْرِمَ خَبَرٌ آخَرُ. وَأَيْضًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِيهِ: لأَنْتَ البَيْتُ الَّذِي أُكْرِمَ، فَحَذَفَ المَوْصُولَ لِلضَّرُورَةِ. وَعِنْدَ الاحْتِمَالِ يَبْطُلُ الاسْتِدْلالُ.

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 102، وائتلاف النصرة ص 67. ومما هو جدير بالذكر أن ثعلبا أنكر(أي) الموصولة. انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص 82، وارتشاف الضرب 530/1، وهمع الهوامع 292/1.

(2) الكتاب 399/2.

(3) الإنصاف مسألة رقم 103، وائتلاف النصرة ص 67. وتابع الكوفيين الزجاج. البحر المحيط 476/2.

(4) الإنصاف مسألة رقم 104، وائتلاف النصرة ص 68.

(5) صدر بيت من الطويل وتمامه: وأقعُدُ في أفيائِهِ بالأصائل. وهو لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق ص320، وخزانة الأدب 484/5، 485، 491، 497، ولسان العرب 16/11(أصل)، وبلا نسبة في الإنصاف ص 723، والأزمنة والأمكنة 259/2، ولسان العرب 124/1(فيأ)، وهمع الهوامع 85/1، وخزانة الأدب 166/6، وائتلاف النصرة ص 68.
والشاهد فيه قوله: (لأنت البيت) حيث ذهب الكوفيون إلى أن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، مجوزين أن يكون الاسم الجامد المعرف بـ(ال) موصولا.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المُبْهَمَ، نَحْوُ: هَذَا، أَعْرَفُ مِنَ الاسْمِ العَلَمِيِّ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الاسْمَ العَلَمِيَّ أَعْرَفُ.

وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى أَنَّ هَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ سَاكِنَةٌ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، وَاحْتَجُّوا عَلَى أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ بِأَنَّهَا تَقَعُ مُخَفَّفَةً بَيْنَ بَيْنَ فِي الشِّعْرِ، وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ،/41/ فِي المَوْضِعِ الَّذِي لَوِ اجْتَمَعَ فِيهِ سَاكِنَانِ لانْكَسَرَ البَيْتُ، كَقَوْلِ الأَعْشَى[3]:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ ... رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ[4]

فَالنُّونُ سَاكِنَةٌ، وَقَبْلَهَا هَمْزَةٌ مُخَفَّفَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، فَعُلِمَ أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ لاسْتِحَالَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي هَذَا المَوْضِعِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الهَمْزَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ كَرَاهِيَةً لاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ؛ لأَنَّهُمْ يَسْتَثْقِلُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ اجْتِمَاعُ الهَمْزَتَيْنِ إلا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، أَنْشَدَهُ قُطْرُبٌ[5]:

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 101ــ وفيه أن أعرف المعارف عند سيبويه الضمير ــ وائتلاف النصرة ص69.

(2) الإنصاف مسألة رقم 105، وائتلاف النصرة ص 82.

(3) هو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، كان يغنى بشعره فسمي بصناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم،(ت 7 هـ). ترجمته في خزانة الأدب 1/ 84-86، والأعلام 341/7.

(4) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص 55، والكتاب 154/3، 550، ولسان العرب 76/11 (قبل) والإنصاف ص 727، وجمهرة اللغة ص 872، وشرح أبيات سيبويه 75/2، وشرح شافية ابن الحاجب 45/3، وبلا نسبة في المقتضب 155/1، وائتلاف النصرة ص 82.

(5) هو محمد بن المستنير، بصري، أخذ النحو عن سيبويه، وهو الذي لقبه قطربا؛ لبكوره في الطلب، وإتيانه إليه للأسحار،(ت 206 هـ). صنف الاشتقاق ومعاني القرآن، وغيرهما. ترجمته في وفيات الأعيان 312/4، وبغية الوعاة 242/1، وإنباه الرواة 219/3، وطبقات النحويين واللغويين ص 99.

فَإِنَّكَ لا تَدْرِي مَتَى المَوْتُ جَائِئٌ   وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ المَوْتِ عَاجِلُ[1]

[وَالكُوفِيُّونَ[2] إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الفَاعِلِ عَلَى الفِعْلِ. وَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الفَاعِلَ مُسْنَدٌ إِلَيهِ، وَحَقُّ المُسْنَدِ إِلَيهِ التَّقْدِيمُ. وَقَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ حَمِيدٌ بِنَعْمَـــةٍ   فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيَّبِ[3]

وَالتَّقْدِيرُ: فَقُلْ فِي مَقِيلٍ مُتَغَيَّبٍ نَحْسُهُ. وَأَجَابَ عَنْهُ البَصْرِيُّونَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: مُتَغَيَّبٌ أَصْلُهُ مُتَغَيَّبِيٌّ، بِيَاءِ المُبَالَغَةِ، كَأَحْمَرِيٍّ، فَخُفِّفَ فِي الوَقْفِ. فَقَوْلُهُ: نَحْسُهُ مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: مُتَغَيَّبٍ خَبَرُهُ، وَأَبْقَى عَلَى الكَسْرِ لِلدِّلالَةِ عَلَى اليَاءِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِك][4].

وَالكُوفِيُّونَ[5] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الوَقْفِ: رَأَيْتُ البَكَرْ، بِفَتْحِ الكَافِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالجَرِّ بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ، فَيُقَالُ فِي الرَّفْعِ: هَذَا البَكُرْ بِالضَّمِّ،

---

(1) من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ص 729، وتذكرة النحاة ص 637، وشرح الأشموني 63/1.

(2) المسألة في أسرار العربية ص 79، وأوضح المسالك 337/1، 497، وتذكرة النحاة ص 694، وارتشاف الضرب 179/2، وشرح جمل الزجاجي 159/1، وشفاء العليل 412/1، والمساعد 387/1، وهمع الهوامع 254/2، و160/5. وقد اختلف النحاة في هذه المسألة هل هي خلافية أو لا؟ كما اختلفوا في نقلها عن الكوفيين. انظر تفصيل القول في ذلك الخلاف النحوي الكوفي ص 282-287.

(3) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 389، وفيه: لذيذ بدل: حميد.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(5) الإنصاف مسألة رقم 106، وائتلاف النصرة ص 83. وتابع الجرمي الكوفيين. انظر همع الهوامع 214/6.

وَمَرَرْتُ بِالبَكْرِ بِالكَسْرِ.

وَالكُوفِيُّونَ[1] إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي حَرَكَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ أَنْ تَتْبَعَ حَرَكَةَ عَيْنِ الفِعْلِ، فَيُكْسَرُ فِي اِضْرِبْ إِتْبَاعًا لِكَسْرَةِ العَيْنِ، وَتُضَمُّ فِي اُدْخُلْ إِتْبَاعًا لِضَمَّةِ العَيْنِ. وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي هَمْزَةِ الوَصْلِ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، وَإِنَّمَا تُحَرَّكُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي هَمْزَةِ الوَصْلِ أَنْ تَكُونَ مُتَحَرِّكَةً مَكْسُورَةً، وَإِنَّمَا تُضَمُّ فِي اُدْخُلْ، وَنَحْوِهِ؛ لِئَلا يَخْرُجَ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ، وَهُوَ ثَقِيلٌ، وَلِهَذَا لَيْسَ فِي كَلامِهِمْ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ فِعُلَ بِكَسْرِ الفَاءِ، وَضَمِّ العَيْنِ.

وَالكُوفِيُّون[2] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةِ القَطْعِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا فِي: مَنَ أَبُوكَ، وَكَمِ إِبِلُكَ.

وَالكُوفِيُّونَ[3] إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ مَدُّ المَقْصُورِ /42/ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَإِلَيهِ ذَهَبَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ مِنَ البَصْرِيِّينَ. وَالبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّه لا يَجُوزُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قَصْرُ المَمْدُودِ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

تَمَّتْ هَذِهِ النُّسْخَةُ الشَّرِيفَةُ، المَوْسُومَةُ(بِالذَّهَبِ المُذَابِ فِي مَذَاهِبِ النُّحَاةِ وَدِقَّةِ الإِعْرَابِ)، عَلَى يَدِ أَضْعَفِ العِبَادِ؛ عَلِيِّ بْنِ حُسَينٍ، الشَّهِيرِ بِالوَسِيمِ، فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ، مِنْ هِجرَةِ مَنْ لَهُ العِزُّ وَالشَّرَفُ، وَكُتِبَتْ مِنْ نُسْخَةِ مُؤَلِّفِهِ مُرْشِدِ الطَّالِبِينَ وَقُدْوَةِ المُحَقِّقِينَ، الأُسْتَاذِ، الكَامِلِ، الفَاضِلِ، البَارِعِ فِي العِبَارَاتِ النَّحْوِيَّةِ والمَسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ وَالقِيَاسَاتِ المَنْطِقِيَّةِ، وَالأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَالعُلُومِ الإِلَهِيَّةِ، فَرِيدِ عَصْرِهِ، وَنَتِيجَةِ دَهْرِهِ، مَوْلانَا يُوسُفَ أَفَنْدِي الشَّهْرَزُورِيِّ. نَفَعَنَا اللهُ - تَعَالَى - بِبَرَكَاتِ عُلُومِهِ. آمِينَ[4].

---

(1) الإنصاف مسألة رقم 107، وأسرار العربية ص 737، وهمع الهوامع 224/6.
(2) الإنصاف مسألة رقم 108، وائتلاف النصرة ص 83.
(3) الإنصاف مسألة رقم 109، وائتلاف النصرة ص 71، وفيهما أن الأخفش تابع الكوفيين . ونسب الأشموني مذهب الكوفيين إلى جمهورهم. انظر شرح الأشموني مع الصبان 110/4. وفي همع الهوامع 339/5 أن المنع هو مذهب أكثر البصريين.
(4) تم الكتاب المستطاب. حررت من نسخة المؤلف المولانا يوسف الشهرورزي، المدرس بدار السلطنة العلية، بموصلة، ضحى في سنة خمس وأربعين ومائة وألف .

الفهارس

فهرس الشواهد الشعرية

الأعلام

الجماعات والقبائل

كوفيون

8،10، 12،30، 31،32 ، 36، 37، 39، 40، 44، 45، 50، 54، 55، 56، 63، 66، 67، 68، 69،70،71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86،87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106

الكتب الواردة في المتن

مصادر التحقيق ومراجعه

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1987م.
2. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط 4، 1398 هـ.
3. أخبار النحويين البصريين، السيرافي، الجزائر، 1356 هـ.
4. أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط 4، 1963 م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ج 1، مطبعة النسر الذهبي ط 1، 1984 م، و ج 2، مطبعة المدني القاهرة ط 1، 1987 م.
6. الأزمنة والأمكنة، المرزوقي، الهند، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1332 هـ.
7. الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1982 م.
8. أساس البلاغة، الزمخشري، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985 م.
9. الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي، تحقيق طه محسن، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1982 م.
10. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة بيطار، دمشق، مطبعة الترقي، 1957 م.
11. أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق د. أحمد حسن حامد، عمان، دار الفكر، 1980 م.
12. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، القاهرة، 1395 هـ.

13. اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1986 م.
14. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د. حمزة عبد الله النشرتي، الرياض، دار المريخ، ط 1، 1979 م.
15. إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف ط 2، 1375 هـ.
16. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، العراق، النجف، 1393 هـ . وبيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985 م.
17. الإعراب في قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق وتقديم د. علي فوده نيل، الرياض جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤون المكتبات، ط 1،1981 م.
18. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، 1397 هـ وبيروت، عالم الكتب، ط 3، 1988 م.
19. الأعلام، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 11، 1995م.
20. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، القاهرة ط 1، 1396 هـ.
21. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، عبد الله بن السيد البطليوسي، بيروت، دار الجيل، 1973 م.
22. أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1382 هـ.
23. الأمالي الشجرية، ابن الشجري، الهند حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1349 هـ.
24. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1950-1955 م.
25. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة،(د ت).

26. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، 1996 م.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، 1400 هـ.
28. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، 1982 م.
29. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، 1393 هـ.
30. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق د. محي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ.
31. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الرياض، مطابع النصر الحديثة (د ت).
32. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1979 م.
33. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 م.
34. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط 5(د ت).
35. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتب العلمية(د ت).
36. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، 1954 م.
37. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1986م.
38. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 1986م.
39. تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1986 م.

40. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
41. تهذيب إصلاح المنطق، التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1983 م.
42. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون، القاهرة، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، 64-1967 م.
43. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مصر، دار الكتاب العربي، ط 3، 1967م.
44. الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، واربد، دار الأمل ط 1، 1984 م.
45. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، بيروت، منشورات دار الأوقاف الجديدة ط 2، 1983م.
46. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 1، 1988 م.
47. حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، (بهامش كتاب شرح التصريح على التوضيح) (د ت).
48. حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيه (د ت).
49. حاشية على شرح بانت سعاد، عبد القادر البغدادي تحقيق نظيف محرم خواجه، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، 1980م.
50. حجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1979م.
51. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، بيروت، دار صادر (د ت).
52. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط 2(د ت).

53. الخلاف النحوي الكوفي، حمدي جبالي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1995 م.
54. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني، حلب، دار القلم العربي، 1971 م.
55. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل مصورة عن حيدر آباد، 1350 هـ.
56. الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط 2، 1973 م.
57. ديوان الإسلام، ابن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت، ط 4، 1994 م.
58. ديوان الأعشى، شرح وتعليق محمد حسين، القاهرة، مكتبة الآداب، 1964م.
59. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط 4، (د ت).
60. ديوان جرير، تحقيق نعمان طه، دار المعارف بمصر، ط 3، (د ت).
61. ديوان المخبل السعدي، ضمن شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة بغداد، ط 1، 1987م.
62. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط 2، 1985 م.
63. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري، ط 2، 1347هـ.
64. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط 2، 1989 م.
65. سر صناعة الإعراب، ابن جني، الجزء الأول تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ط 1، 1374هـ.
66. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1981 م.

67. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1350هـ.
68. شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دمشق وبيروت، دار المأمون للتراث، 1979 م.
69. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق، ط 1، 1393 هـ.
70. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة ط 1، 1955م.
71. شرح الأشموني مع الصبان، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (د ت).
72. شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، بيروت، منشورات ناصر خسْرو (د ت).
73. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (د ت).
74. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، 1400هـ.
75. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ثعلب، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1944م.
76. شرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده لبعد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.
77. شرح شذور الذهب، ابن هشام، بيروت، دار الفكر (د ت).
78. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ابن بري، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1985م.
79. شرح شواهد الشافية (مطبوع مع شرح الشافية).

80. شرح شواهد المغني، السيوطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت(د ت).
81. شرح عمده الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، بغداد، مطبعة العاني، 1397هـ.
82. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي، حققه وقدم له د. جميل حنا حداد، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ط 1، 1985م.
83. شرح الفريد، عصام الدين الاسفراييني، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري ياسين حسين، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط 1، 1985م.
84. شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، بغداد، مطبوعات الحكومة، دار الحرية للطباعة، 1393هـ.
85. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط 4، 1980 م.
86. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، مصر، مطبعة السعادة، ط 11، 1963م.
87. شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية، مصورة، 1399هـ.
88. شرح الكافية، ابن الحاجب، مكتبة دار الطباعة العامرة، الأستانة، 1311 هـ.
89. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الجزء الأول، حققه وقدم له وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
90. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، دراسة وتحقيق، د. هادي نهر، بغداد، مطبعة الجامعة، 1977 م.
91. شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة مكتبة المتنبي (د.ت).
92. شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق طاهر عبد الكريم، الكويت، ج 1، ط 1، 1976 م، وج 2، ط 1، 1977 م.

93. شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي علوان، بغداد، مطبعة الآداب، 1400 هـ.
94. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط 1، 1986 م.
95. الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (د ت).
96. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985 م.
97. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط 3، 1984 م.
98. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ت).
99. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة، البابي الحلبي، (د ت).
100. طبقات القراء، ابن الجزري، نشره ج برجشتراسر، القاهرة، مطبعة السعادة، 1352هـ.
101. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1973م.
102. العين، الخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، دار ومكتبة الهلال، ط 2، 1986م.
103. العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأندلسي، حققه وقدم له زهير زاهد وخليل العطية، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1985 م.
104. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد القمي النيسابوري، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة، القاهرة، البابي الحلبي، ط 1، 1962 م.
105. فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الاسفراييني، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، اربد، 1981م.

106. الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة، لعبد الرحمن السيوطي، والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها محمد الملا أحمد الكزني، بغداد، وزارة الأوقاف، 1977م.
107. الفهرست، ابن النديم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر (دت).
108. في مصطلح النحو الكوفي، حمدي جبالي، (رسالة ماجستير) جامعة اليرموك، إربد، 1983 م.
109. القاموس المحيط، الفيروزأبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 م.
110. القطع والائتناف، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، بغداد، مطبعة العاني، ط 1، 1978م.
111. الكامل في اللغة والأدب (مع رغبة الآمال للشيخ سيد المرصفي)، المبرد، مطبعة النهضة.
112. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، بيروت، دار صادر 1982 م.
113. الكتاب، سيبويه، دار صادر، بيروت، مصورة عن (بولاق) . وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط 2، 1977 م.
114. الكشاف، الزمخشري، حقق الرواية، محمد صادق القمحاوي، طبع البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة، 1972م.
115. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بيروت، دار الفكر، 1994 م.
116. الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة ط 2، 1981 م .
117. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، عمان، دار عمان للنشر والتوزيع، ط 1، 1985 م.
118. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، حققه جبرئيل سليمان جبور، بيروت، دار الآفاق الجديدة، (د ت).

119. اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط 2، 1975م.
120. لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، 1968 م.
121. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1979م.
122. ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط 3 1979م.
123. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط 2، 1948-1949م.
124. مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض،ط 2، 1983م.
125. المحتسب في شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعبد الحليم نجار، القاهرة، ط1، 1386هـ.
126. مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، عني بنشره ج برجشتراسر، القاهرة، مكتبة المتنبي، (د ت).
127. المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ط 1، 1987 م.
128. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 1993 م.
129. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة مكتبة نهضة مصر للطباعة (مقدمة 1955 م).
130. مسائل خلافية في النحو، العكبري، حققه وقدم له د. محمد خير الحلواني، دمشق، منشوارت المأمون للتراث (د ت).
131. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر ط 1، ج 1، سنة 1980 م، ج 2، 1982 م.
132. مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حيان البستي، علق عليه مجدي الشوري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1995 م.

133. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة ط 3، 1987م.
134. معاني القرآن، الفراء، بيروت، عالم الكتب، 1980م.
135. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده جلبي، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، 1973 م .
136. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب، 1947 م.
137. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث، بيروت، 1979م.
138. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دمشق، مطبعة الترقي، 1381هـ.
139. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (د ت).
140. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر،ط 3، 1972 م.
141. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (د ت).
142. المفصل، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، (د ت).
143. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، بيروت، دار صادر، (د ت).
144. المقتضب، المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).
145. المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط 2، 1392هـ .
146. المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، البابي الحلبي، ط 1، 1967 م.
147. موصل الطلاب إلى معرفة الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق وتعليق إبراهيم محمد سليم، القاهرة، دار ابن سينا، (د ت).

148. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق (د ت).
149. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ط 3، 1985 م.
150. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان،أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985 م.
151. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، بيروت، دار المعرفة،(د ت). وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992 م.
152. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، باعتناء محمد يوسف نجم وآخرين، نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، دار صادر، 1982م.
153. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق، د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1978 م.
154. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1386 هـ.
155. الوفيات، ابن قنفذ، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 4، 1983 م.
156. الوفيات، تقي الدين محمد بن رافع السلامي، حققه وعلق عليه صالح مهدي عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1922 م.

فهرس الموضوعات

Contents